عبد المنعم منيب

دليل الحركات الإسلامية المصرية

- الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة
- جماعة الجهاد الإسلامى
- جماعة أنصار السنة المحمدية
- جماعة الإخوان المسلمون
- الجماعة الإسلامية
- القطبيون
- السماويون
- الشوقيون
- الدعاة المستقلون
- جماعة التبليغ والدعوة
- جماعة شباب محمد
- جماعة التوقف والتبين
- السلفية
- حزب الله
- حزب التحرير
- التكفير والهجرة





مكتبة مدبولى

الـــكـــــتـــاب : دليل الحركات الإسلامية المصرية
التـــأليــــــف : عبد المنعم منيب
الطبـعــــــــة : الأولى ٢٠١٠
النـاشـــــــــر : مكتبة مدبولى ٦ ميدان طلعت حرب – القاهرة
تليفون : ٢٥٧٥٦٤٢١ – فاكس : ٢٥٧٥٢٨٥٤
البريد الإلكترونى : www.madboulybooks.com
Info@madboulybooks.com
رقـــم الإيـــداع : ٣٣١٧/ ٢٠١٠
الـترقـــيم الـــدولى : 977-208-845-2

الآراء الواردة في هـذا الكتاب تعـبر عن وجهـة نظـر المؤلـف ولا تعـبر بالضرورة عن وجهة نظر الناشر .

عبد المنعم منيب

دليل الحركات الإسلامية المصرية

- الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة
- جماعة أنصار السنة المحمدية
- جماعة التبليغ والدعوة
- جماعة الإخوان المسلمون
- جماعة شباب محمد
- جماعة الجهاد الإسلامي
- التكفير والهجرة
- الجماعة الإسلامية
- القطبيون
- السماويون
- السلفية
- حزب الله
- حزب التحرير
- الشوقيون
- الدعاة المستقلون
- جماعات التوقف والتبين
- الحركة الإسلامية المصرية وآفاق المستقبل

الناشر
مكتبة مدبولي
2010

المقدمة

مما يثير العجب أن أغلب من يكتبون عن الحركة الإسلامية لا يكلفون أنفسهم عناء جمع معلومات كافية وموثوقة عن الجماعات الإسلامية المختلفة، بل إن بعضهم لا يعتمد على معلومات أصلا اللهم إلا القليل مما استقاه من مصادر أمنية (وهي لها أغراضها التي لا شك تتنافى مع الصدق والموضوعية) ثم يكملها بحكايات من نسج خياله، كلا الفريقين كثيرا ما يكتبان ما يبعث على الضحك من فرط خياليته وبعده عن الحقائق، لدرجة أن طال التخيل والروايات الأمنية حتى أسماء الجماعات وأفكارها الأساسية.

ولقد كنت وما زلت أؤمن أن كتابة تاريخ الحركة الإسلامية يستلزم جمع وتوثيق الروايات والشهادات الشفهية من صدور صانعى الأحداث من قادة وأبناء الحركات الإسلامية، وإذا كان هذا حتمى بالنسبة لحركات كتب عنها الكثيرون سواء أعداء أو أصدقاء كحركة الإخوان المسلمين، فإن هذا يصير أكثر حتمية

بشأن جماعات لا يزال تاريخها وكثير من أسرارها طى الصدور ولم يُكتب عنه شيء ذا بال في كتاب مسطور مثل الجهاد المصرى أو غيره كالقاعدة ومن نحى نحوها.

وانطلاقا من هذا المبدأ كانت لقاءاتى العديدة طوال العشرين عاما الماضية مع العديد من قادة الحركات الإسلامية وأبنائها ذوي الاطلاع على الأحداث وخلفياتها، وقد زاد من فرصي في هذا المجال اعتقالي فترة طويلة مع قادة العديد من الحركات الإسلامية وهذه الفترة امتدت من فبراير ١٩٩٣م وحتى أغسطس ٢٠٠٧م، هذا فضلا عن اعتقالي السابق عدة مرات لفترات متفاوتة منذ عام ١٩٨١م وحتى التسعينيات.

وربما لم يحن الوقت بعد لكتابة كل ما جمعته عن الجماعات الإسلامية المختلفة، ولكن قررت الاسراع بإخراج هذا الكتاب المختصر بسبب أن المعرفة بواقع الحركات الإسلامية في مصر مازال يكتنفها الكثير من الغموض والتخبط، وفي هذا الكتاب القصير نحاول أن نزيل هذا الغموض والتخبط بشرح خريطة مبسطة تمثل واقع الحركة الإسلامية المصرية في القسم الأول، ولقد أطلت قليلا بشأن بعض الجماعات نظرا لقلة المكتوب عنها في المصادر المختلفة أو لكثرة الأوهام الشائعة عنها، كما أنني جعلت

الفقرة الخاصة بجماعة الإخوان المسلمين قصيرة لأنني أعد حاليا كتابا عن الإخوان المسلمين وسيكون هذا الكتاب فاتحة لسلسلة كتب عن الإخوان المسلمين (إن شاء الله تعالى) لأنها حركة كبرى نحتاج لإجراء عدة دراسات عنها حتى نوفيها حقها من الدراسة.

وبعد القسم الأول حاولنا أن نلقي الضوء على آفاق مستقبل الحركة الإسلامية المصرية في القسم الثاني، وفي هذا القسم المستقبلي نحاول توجيه هذا المستقبل عبر الإشارة إلى ما يُحَبَذ أن يكون عليه المستقبل وسبل صناعة مثل هذا المستقبل، لكن ذلك كله عبر صيغ مختصرة بلا إسهاب ولا تفصيل ولا إغراق في الأماني.

ولما كانت هناك مؤسسة ذات ارتباط تاريخي وواقعي بالحركة الإسلامية وهي مؤسسة الأزهر فقد خصصنا الفصل الأول من القسم الأول لشرح واقعها الحالي وكيف سارت هذه المؤسسة العريقة إلى هذا الواقع المرير، كما أشرنا في هذا الفصل إلى الطرق الصوفية بسبب علاقاتها بكل من الأزهر والحركة الإسلامية بشكل أو بآخر واستخدام الحكومة لها أحيانا للهجوم على الحركة الإسلامية.

ونرجو أن ينفع اللهُ بهذا الكتاب الحركةَ الإسلامية في هذا المجال الذي رغم كثرة الكتابات فيه إلا أن أكثرها لم يسد حاجة

الحركة الإسلامية للأسباب التي ذكرناها، وأيضا لصدور العديد من هذه الكتابات عن كُتاب معادين للحركة الإسلامية تارة أو قاصرين عن إدراك واقعها وعوامل التأثير في حاضرها ومستقبلها تارة أخرى.

وغني عن البيان أنه رغم تركيز هذا الكتاب على الحركة الإسلامية المصرية، إلا أنه سيُفيد من تأمله أبناء الحركات الإسلامية غير المصرية لتشابه الواقع والأهداف والتحديات والخيارات، فضلا عن وحدة المنهج السياسي الإسلامي.

عبدالمنعم منيب

moneep@gmail.com

التمهيد :

مفهوم الحركة الإسلامية وسبب نشأتها

اختلف الباحثون حول أسباب ظهور الحركة الإسلامية في العصر الحديث، واعتبرها كثيرون ظاهرة جديدة صاحبت انتقال العالم الإسلامي إلى العصر الحديث، وأرجعوها إلى ما اعتبروه حالة اغتراب تعرض لها الكثير من شباب المسلمين بسبب تسارع عجلة التحولات الاجتماعية والثقافية، تلك التحولات التي اقتبست على نطاق واسع من إشعاع الحضارة الغربية المعاصرة بدرجة اعتبرها البعض صداماً مع عقيدة الإسلام التي هي ثقافة الأمة العربية.

كما اعتبر باحثون آخرون أن ظهور الحركة الإسلامية صاحب هزيمة العرب أمام إسرائيل في ٥ يونيو ١٩٦٧م كرد فعل لفشل القومية العربية في مواجهة إسرائيل وكبديل لهذه القومية.

وهناك فريق ثالث من الباحثين رأى أن ظهور الحركة الإسلامية هو رد فعل لسقوط نظام الخلافة الإسلامية والذي تمثل في إلغاء

كمال الدين أتاتورك للخلافة العثمانية وإقامة جمهورية علمانية على أنقاضها في تركيا.

ولكننا نرى أن كل هذه التفسيرات غير صحيحة، وذلك لأن الحركة الإسلامية في جوهرها ما هي إلا عمل سياسي واجتماعي إسلامي في الفضاء العام يهدف إلى إحداث تأثيرات إسلامية سياسية واجتماعية وثقافية ودينية في ذلك الفضاء العام عبر عمل عام له صور وأساليب شتى، وما دام هذا هو جوهر الحركة الإسلامية المعاصرة، فلا شك أنها ليست أمراً جديداً بل هو قديم قدم الرسالة الإسلامية المحمدية نفسها.

فمنذ بدأ الرسول محمد صلى الله عليه وآله وسلم في الدعوة إلى الإسلام وهو يسعى إلى إحداث تغيرات دينية وثقافية واجتماعية وسياسية في الفضاء العام الذي تحرك فيه وكلل ذلك كله بتأسيس دولة إسلامية وحدت شبه الجزيرة العربية لأول مرة في تاريخها في دولة واحدة وكانت السلطة السياسية والاجتماعية العليا فيها للنبي محمد - صلى الله عليه وآله وسلم - نفسه، و سار خلفاؤه الراشدون أبو بكر وعمر وعثمان وعلى والحسن بن علي على نفس المنوال، ثم جاء حكم معاوية بن أبي سفيان ليبدأ معه التغيير في هذا النمط الإسلامي في الحكم، وعندئذ فقط بدأ ظهور الحركات

الإسلامية التي تسعى إلى التأثير في الواقع السياسي فظهر "الخوارج" في نهايات عصر علي ونشط بعد معاوية "شيعة أهل البيت" وتحركوا ضد خليفته بما في ذلك الحركة الانقلابية المسلحة التي قادها الحسين بن على وانتهت بمقتله، كما ظهرت حركة "الزبيريون" بقيادة عبد الله ابن الزبير والتي انتهت بمقتله، وكل هذه الحركات مجرد مثال لحركات إسلامية متعددة نشأت واستمرت عبر التاريخ الإسلامي الطويل وسعت إلى إحداث تغيير سياسي أو اجتماعي أو ثقافي أو اقتصادي أو كل ذلك معا وبعضها أقام دولاً مثل الخوارج والشيعة والصفاريين وغيرهم وأكثرها فشل في تغيير الوضع السياسي القائم(١). [(١) ولا **نقصد بذلك أن الحركة الإسلامية المعاصرة تشبه هذه الحركات عقائدياً وإنما وجه الشبه في أنها واجهت النظام الحاكم وسعت إلى تغيير الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي بشكل كبير.]**

والشاهد من ذلك كله أن الحركات الإسلامية هي إفراز طبيعي لانفصال الدين عن السياسة بدرجة أو أخرى عبر التاريخ الإسلامي والذي بدأ بالتدريج وببطء منذ عهد معاوية ابن أبي سفيان، خاصة في نهاية عهده عندما وَرَّثَ الحكم لابنه يزيد، لقد نشأت الحركات الإسلامية من أجل مكافحة الانحراف عن نظام

وأهداف ومقاصد ونمط الحكم الإسلامي الذي أرساه النبي محمد صلى الله عليه وآله وسلم وخلفاؤه الراشدون، سواء وافق البعض في العصر الحالي على هذا النمط من الحكم أم لم يوافق فهذا هو دافع وهدف هذه الحركات التي نشأت منذئذ وحتى الآن.

وبالتالي فالحركة الإسلامية ليست جديدة بل هي ترجع إلى القرن الأول الهجري كما أشرنا.

وحتى في العصر الحديث عندما نشأت جماعات منظمة خارج المؤسسات الدينية التقليدية فإنها انبثقت منها كنتيجة لتكبيل هذه المؤسسات التقليدية من قبل الحكام، فمؤسس أول جماعة إسلامية منظمة في مصر (وهي "الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة") الشيخ محمود خطاب السبكي كان أحد علماء الأزهر الشريف وكان من أشهر تلاميذ الشيخ محمد عليش شيخ المالكية بالأزهر الشريف الذي قيل إن الإنجليز قد قتلوه في المستشفى إثر احتلالهم مصر بسبب مساندته للثورة العرابية ومعارضته للاحتلال الإنجليزي، وكان تأسيس "الجمعية الشرعية" وعملها بدأب ونشاط قد انطلق في نهايات القرن الـ ١٩ الميلادي لكنها لم تسجل قانونياً إلا بعد ذلك بنحو عشرين عاماً (أي في ١٩١٣م) عندما صدر قانون ينظم تأسيس وإدارة الجمعيات.

وهكذا نرى أن ظهور الجماعات الإسلامية في مصر مرتبط بانحسار دور مؤسسة الأزهر- الذي كان يشبه جماعة إسلامية كبيرة - وتزايد سيطرة الحاكم عليه وليس مرتبطاً بسقوط الخلافة الإسلامية ولا بهزيمة يونيو ١٩٦٧م، نعم يمكن القول بأن سقوط الخلافة أو هزيمة يونيو ألهب كل منهما حماس المزيد من الشباب ودفعهم إلى نشاط متزايد في إطار الحركات الإسلامية المختلفة ولكن لا يمكن القول بأن الحركات الإسلامية لم تنشأ إلا بسبب هذه العوامل لسبب بسيط جداً هو أن ذلك لم يحدث.

أقسام الحركة الإسلامية المصرية المعاصرة

يكاد يتفق كل من كتب عن الحركة الإسلامية المعاصرة على أن الحركة الإسلامية هى نهر عام ينبثق منه روافد عديدة، أو هي حركة عامة تتكون من فصائل أو تيارات متعددة ومختلفة.

لكن اختلف الباحثون حول الأقسام التي تندرج تحتها الجماعات والتيارات والفصائل التي تتكون منها الحركة الإسلامية المعاصرة.

فأشهر تقسيم هو تقسيم سياسي يعتبر أن الحركة الإسلامية تنقسم إلى تيارين رئيسيين هما:

١- **التيار الإصلاحي**: ويمثله في مصر "الإخوان المسلمون" ومن على شاكلتهم من الجماعات الأخرى التى لا تسعى إلى تغيير فوري وسريع عبر القوة المسلحة، بل تسعى إلى التغيير سلمياً عبر الانتخابات النيابية و العمل الاجتماعي العام.

٢- **التيار الثوري**: وأبرز من يمثله في مصر "تنظيم الجهاد" ومن على شاكلته من المنظمات التي تسعى إلى إجراء تغيير سريع وشامل بالقوة المسلحة.

ولكن هذا التقسيم غير دقيق ويتسم بكثير من السطحية والتبسيط، لأننا نجد في مصر (والعالم) جماعات إسلامية تتبنى الوسائل المسلحة دون أن يكون استخدامها لهذه الوسائل أسلوباً للتغيير الشامل مثل "جماعة الناجون من النار" و"جماعة الشوقيون" و"جماعة التوحيد والجهاد" في مصر و"منظمة القاعدة" في مصر والعالم، فهل نسمي هؤلاء إصلاحيون وهم يستخدمون السلاح أم نسميهم ثوريون وهم لم يسعوا إلى تغيير نظام الحكم القائم إنما سعوا فقط إلى القيام بعمليات مسلحة محددة و محدودة الأهداف؟؟

وبالتالي فإننا نرى أن تقسيم الحركة الإسلامية إلى إصلاحيين وثوريين تقسيم غير دقيق وغير موضوعي.

وهناك تقسيم آخر مشتق من نفس التقسيم و هو تقسيمها إلى:

١ - إصلاحيين: كالسابق.

٢ - راديكاليين: و يقصد بهم الثوريين في التقسيم السابق.

وهذا التقسيم يرد عليه نفس النقد السابق من أنه سطحي وغير موضوعي، إذ كيف نعتبر جماعة لا تسعى إلى تغيير نظام الحكم لا سلمياً ولا عسكرياً جماعة راديكالية؟!

كما أن تفحص تفصيلات الفكر الديني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي لبعض الجماعات التي يجري تصنيفها على أنها راديكالية يكشف عن ميول تقليدية متجذرة، فكيف ننعت من كان هكذا بالراديكالية أو الثورية؟!

ولقد حاول بعض أبناء الحركة الإسلامية نفسها تقديم تقسيم أكثر دقة للحركة الإسلامية، ومن أبرز وأهم من فعل ذلك دكتور أسامة عبد الله حميد أستاذ الجغرافيا السياسية بجامعة بنها وأحد أبرز المفكرين السياسيين في تنظيم الجهاد المصري، وورد هذا التقسيم في ورقة قدمها لمؤتمر عن "الفكر السياسي الإسلامي" كان قد نظمه المعهد العالمي للفكر الإسلامي بلندن في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، وقد قسم أسامة عبد الله حميد الحركة الإسلامية في دراسته إلى أربعة تيارات:

١- **تيار الإسلام الإصلاحي**: ويمثله "الإخوان المسلمون" ومن على شاكلتهم ممن يسعون إلى تغيير متدرج سلمياً وربما جزئياً.

٢- **تيار الإسلام الثوري**: ويمثله "تنظيم الجهاد" في مصر ومن على شاكلته ممن يسعون إلى القيام بتغيير شامل وفوري بالأساليب المسلحة.

٣- **تيار الإسلام السياسي**: ويمثله في تاريخ مصر الحديث "جماعة مصر الفتاة" بقيادة أحمد حسين، ويقصد به كل من يتبنى الإسلام كمنهج ومرجعية سياسية في مواجهة الحاكم دون أن تتجذر لديه المفاهيم الإسلامية الأصيلة سواء كإسلام إصلاحي أو كإسلام ثوري، فالإسلام بالنسبة مجرد شعار ولوثة حماسية يواجه بها ظلم الحاكم، واعتبر أسامة عبد الله حميد أن جمال عبد الناصر كان ينتمي إلى هذا الاتجاه الفكري قبل أن يصل إلى الحكم.

٤- **تيار الإسلام المزيف (حسب توصيف وتعبير د.أسامة حميد):** وهو التيار الذي يمثله جمال عبد الناصر بعد وصوله إلى الحكم وهو التيار الذي لا يتخذ من الإسلام سوى مظهر وشعار لتحقيق مصالح ومئارب أخرى لا علاقة لها بالإسلام، ويعتبر أسامة حميد أن كل شخص أوجماعة تنتمي إلى تيار "الإسلام السياسي" يتحول إلى الانتماء لتيار "الإسلام المزيف" عند وصوله إلى الحكم.

ورغم ما في تصنيف أسامة حميد من دقة نسبية تمثلت في تحديد سمات و هوية حركات لم تدخل في التصنيفات الأخرى مثل "مصر الفتاة" (ويشبهها الآن حزب العمل المجمد) و"الناصرية" إلا أنه

وقع فيما وقع فيه التقسيم السابق من حصر الجماعات ما بين ثوريين و إصلاحيين فقط، وهو تقسيم كما سبق وأشرنا لا يراعي سوى السلاح فقط للتفريق بين سمات وأوصاف الجماعات بغض النظر عن الأفكار والأهداف والطبيعة الاجتماعية و السياسية لكل جماعة.

وقد سبق وأن قمنا بتصنيف الجماعات الإسلامية على أسس عقائدية في دراسة غير منشورة بعنوان "التيارات الفكرية في الحركة الإسلامية المعاصرة"، وقد قسمنا الجماعات الإسلامية هناك على أساسين:

الأول- عقيدة كل منها أو موقفها الغالب في مجال أصول الدين، و بناء على ذلك قسمناها إلى:

١- **جماعات أهل السنة**: وهي كل الجماعات التي تتبنى في مجال العقيدة أغلب مواقف ومذهب أهل السنة والجماعة، وتشمل بذلك (فيما يتعلق بمصر) "الإخوان المسلمون" و"القطبيون" بعد عام ١٩٨١م و"السلفيون" و"أنصار السنة" و"الجمعية الشرعية" و"تنظيم الجهاد" ونحوهم.

٢- **جماعات الفرق**: وهي كل الجماعات التي تتبنى آراء وعقائد تخالف مذهب أهل السنة في أغلب القضايا العقيدية، وتشمل

بذلك (فيما يتعلق بمصر) "جماعة المسلمون" المعروفة إعلامياً باسم "التكفير والهجرة"، و"الشوقيون" وجماعات "التوقف والتبين" كـ"الناجون من النار" و"القطبيون" قبل عام ١٩٨١م ونحوهما.

الثاني- أسلوب كل منها في الحركة والعمل السياسي، وبناء عليه قسمناها إلى:

١- **جماعات سلمية**: وهى تلك التي تتخذ من الوسائل السلمية أساليب للعمل والحركة من أجل تحقيق أهدافها مثل (فيما يتعلق بمصر) "الجمعية الشرعية" و"أنصار السنة" و"السلفيين" و"الإخوان المسلمين" بعد منتصف السبعينيات، وبعض جماعات "التوقف والتبين" ومثل "جماعة المسلمون" بعد عام ١٩٨٢م، و"القطبيون" ونحو ذلك.

٢- **جماعات مسلحة**: وهي تلك التي تتخذ من الوسائل المسلحة أساليباً للعمل والحركة من أجل تحقيق أهدافها، ومن أمثلتها (فيما يتعلق بمصر) "تنظيم الجهاد"، و"منظمة القاعدة"، و"جماعة التوحيد والجهاد"، و"الجماعة الإسلامية" قبل ١٩٩٨م، و"الشوقيون" قبل ٢٠٠٦م، و"جماعة المسلمين" قبل ١٩٨٢م ونحوهم.

وتأتي أهمية التدقيق في تصنيف وتحديد تيارات وفصائل وجماعات الحركة الإسلامية في الماضي أوالحاضر من تأثير ذلك في تحديد اتجاهات السلوك السياسي المستقبلي لهذه الجماعات وكذلك تحديد احتمالات التطور واتجاهاته سواء في بنيتها الفكرية أوالتنظيمية أوحتى الاجتماعية.

وعلى كل فإننا لن نتبع في هذه الدراسة التقسيمات التي عرضنا لها لعدم دقة التقسيمات الثلاثة الأولى، ولأننا نعتبر أن التقسيم الرابع الذي اقترحناه ما زال يحتاج إلى مزيد من الدراسة والتعميق عبر مزيد من نقده والجدل حوله، وكنا قد اعتمدنا في بحثنا "خريطة الحركات الإسلامية المصرية" على تقسيم أكثر حيادية وعمومية، وهو تقسيم يعتمد على المزج بين الجانب التاريخي لنشأة الجماعات والخلفية الاجتماعية لمؤسسيها والطبيعة الفكرية لمناهج هذه الجماعات وأهدافها، فاعتبرنا أن الجماعات التي أنشأها علماء من الأزهر واحترمت التقليد أو التمذهب كمنهج فقهي وهدفت إلى تحقيق تغيرات محدودة في البلاد سواء اجتماعية أو دينية أو سياسية اعتبرناها **"حركة إسلامية تقليدية"** أما الجماعات التي أسسها قادة لم يتخرجوا من الأزهر الشريف ولم ترتكز في منهجها الفقهي على التقليد أو التمذهب وهدفت لتحقيق تغيرات واسعة

وشاملة في البلاد على كل المستويات الدينية أو الاجتماعية أو السياسية أو الثقافية فقد اعتبرناها جماعات تنتمي إلى ما اسميناه بـ"الحركة الإسلامية الحديثة".

ولكننا اضطررنا إلى عمل استثناء بسيط في ذلك وهو اعتبار "جماعة التبليغ والدعوة" من "الحركة الإسلامية التقليدية" رغم أن مؤسسها في مصر ليس من الأزهر لكن ذلك جاء بسبب طبيعتها الفكرية وأهدافها فضلاً عن أن مؤسسها الأول "محمد إلياس" (وقد تأسست في الهند) خارج مصر جاء من مؤسسة دينية تقليدية في تلك البلاد، وكذلك وضعنا جماعة د.أسامة عبد العظيم ضمن الحركة الإسلامية التقليدية بسبب الطبيعة المبهمة لأهدافها وتقليدية منهجها الفقهي رغم أن مؤسسها د.أسامة عبد العظيم لم يتخرج من الأزهر إلا بعدما وضع البذور الأولى لتأسيس جماعته، كما اعتبرنا أن حزب التحرير من الحركة الإسلامية الحديثة لعدد من الأسباب منها أن مؤسسه رغم أنه درس بالأزهر فإنه أيضا درس بدار العلوم كما أن هناك اعتبار آخر هو أن حزب التحرير طرح أطروحات جديدة نسبياً وغير تقليدية بل فارق الحركات الإسلامية التقليدية والحديثة في العديد من الأمور التي حتمت علينا ألا نعتبره حركة تقليدية أو ذات طرح تقليدي.

ولقد اندرج تحت كل من "الحركة الإسلامية التقليدية" و"الحركة الإسلامية الحديثة" فصائل أو جماعات عدة، وبعض أسماء هذه الفصائل والتيارات هي أسماء حقيقية اختارها مؤسسو الفصيل أوالتيار لأنفسهم مثل "الجمعية الشرعية للعاملين بالكتاب والسنة"، لكن العديد من التيارات الإسلامية لا تهتم بأن تسمى باسم محدد بل تعمل دون أن تطلق على نفسها اسم ويلاحظ أن المحتكين بها قد يطلقون عليها اسماً غير دقيق أو ملتبس مع اسم جماعة أو جماعات أخرى، وفي حالة لم يطلق فصيل ما على نفسه اسماً محدداً فإننا هنا حددنا اسماً يمثل وصفاً دقيقاً لحالته ومواقفه الفكرية والسياسية مثلما فعلنا مع كل من "السلفية الحركية" و"السلفية التقليدية الجديدة"، كما توجد حالة أن فصيل ما قد يطلق على نفسه اسماً ملتبساً مع العديد من الفصائل الأخرى كما هى الحال في "الدعوة السلفية" ومن على شاكلتهم من السلفيين فأطلقنا عليهم جميعاً اسم "السلفية العلمية"، وذلك كله يرجع إلى أن أكثر الجماعات الإسلامية لا تهتم بمسألة التميز باسم معين ولا شعار معين وليس أدل على هذا من جماعة الجهاد التي لم تطلق على نفسها اسماً محدداً حتى أطلقت عليها وسائل الإعلام في البداية حزب التحرير (أيام عملية الفنية العسكرية ١٩٧٤م) ولم تهتم

الجماعة بذلك ثم أطلقت عليها وسائل الإعلام اسم الجهاد عام ١٩٧٧م، ومنذئذ فقد ارتضت الجماعة بهذا الاسم ولكنه صار مشتركاً بين كل الجماعات التي انشقت عن نفس الجماعة، إلى أن تبنته الجماعة التي أعيد تأسيسها عبر توحيد العديد من الجماعات في بيشاور أواخر عام ١٩٨٨م وأصدرت مجلات ونشرات مطبوعة تعبر عن نفسها بذات الاسم واستقر على هذه الحالة حتى الآن.

وفرض واقع الحركة الإسلامية علينا خطوة منهجية أخرى ذلك أن هناك جماعات متعددة تتشابه أفكارها وأهدافها و ظروف نشأتها وطبيعتها الاجتماعية ورغم ذلك كله فهي جماعات منفصلة تنظيمياً وفي هذه الحالة جمعت كل هذه الجماعات تحت مسمى واحد ليصبح هذا المسمى علماً على التيار الذي يضم كل هذه الجماعات، و قد فعلنا ذلك في كل من "التوقف والتبين" و"السلفية التقليدية الجديدة" و"السلفية العلمية"، ولم نفعل ذلك بشأن التيار الجهادي، لأن هذا التيار يمر الآن بمرحلة تغير سيكون لها ما بعدها من تبلور القوى داخل هذا التيار وفقاً لأسس وشكل جديد يصعب توقعه الآن، ومن ثم عالجنا الجماعات الجهادية كلاً منها على حدة إلى أن تنتهي المرحلة الحالية وتتبلور الأمور داخل هذا التيار.

ولكن مع صدور الكتاب وجد كثير من القراء تعقيد في هذا التقسيم كما اعتبر آخرون أن الضوابط التي اعتمد عليها هذا التقسيم غير دقيقة كما اعترضوا على عدد من هذه الضوابط، و من هنا فقد تخلينا في هذا الكتاب عن أي تقسيم وسقنا الجماعات في الكتاب بشكل متسلسل دون ترتيب معين اللهم إلا أننا خصصنا فقرة لكل جماعة وجعلنا ذلك في الباب الثاني بينما خصصنا الباب الأول للكلام عن كل من مؤسسة الأزهر والطرق الصوفية بسبب علاقتهما بشكل أو بآخر بالحركات الإسلامية سواء كانت هذه العلاقة علاقة تعاون أو تنافس أو صراع.

مصادر هذه الدراسة

كانت المشكلة عند كتابة هذا البحث أن تاريخ معظم الحركات الإسلامية ما زال غير مكتوب بسبب السرية التى تضربها معظم هذه الحركات على أنشطتها حيناً، وبسبب إهتمام هذه الحركات بالجوانب العملية في نشاطها على حساب الجوانب النظرية أحياناً أخرى، كما يوجد سبب آخر لذلك وهو أن هذه الحركات دائماً لا تهتم بكتابة تاريخها.

ولقد اهتممت منذ أكثر من عشرين عاماً بمحاولة توثيق تاريخ الحركات الإسلامية المصرية من أفواه صانعى أحداثها والمشاركين فيها والمقربين من صانعي الأحداث، حتى إننى من كثرة ترددى على هؤلاء الأشخاص ومناقشتى لهم في رواياتهم عن هذه إلى إحداث قد حفظت معظم هذه الأحداث عن ظهر قلب ولم أعد أحتاج إلى الاحتفاظ بها مكتوبة، وقد نفعنى الله بهذا الحفظ عندما استولت الأجهزة الأمنية على كتاباتى التى لم تكن قد نشرت حتى ذلك الوقت عند اعتقالي في فبراير عام ١٩٩٣م، صحيح أننى قد

دفعت ثمن جمع وتوثيق مثل هذه إلى إحداث ١٥ عاماً من الاعتقال لأن أجهزة الأمن اعتبرت أن هذا العمل هو نوع من الترويج لهذه الحركات، لكن على كل حال فقد كان لهذا الاعتقال فوائد عديدة منها أنني تقابلت مع عدد لابأس به من قادة منظمة القاعدة و كذلك قادة الشوقيين وقادة جماعة شكري مصطفى في السجن وغيرهم من قادة الحركات الإسلامية المختلفة مما مكني من استكمال أرشيفي التاريخي والسياسي والفكري عن الحركات الإسلامية بجميع فصائلها.

ومن هنا فإن أهم وأول مصدر اعتمدت عليه في كتابة هذا البحث هو ما سبق وجمعته من أفواه صانعي الأحداث من قادة الحركة الإسلامية بمختلف فصائلها أو المقربين منهم.

ثم يأتي ثاني هذه المصادر وهو الأدبيات الفكرية التي اعتمدتها هذه الحركات الإسلامية، وقد استفدت طبعاً من شبكة الانترنت نظراً إلى وجود الكثير من هذه الأدبيات على الشبكة، وهو ما وفر فرصة جيدة وسهلة لتجميع هذه الأدبيات والاطلاع عليها، صحيح أنني كنت قد اطلعت على هذه الأدبيات من سنوات طويلة عندما كانت معظم هذه الأدبيات سرية ويصعب الحصول

عليها، ولكن طبعاً احتجت الرجوع إليها الآن مرة أخرى في أثناء كتابة هذا البحث، ومن هنا أتت أهمية شبكة الانترنت في الحصول على هذه الأدبيات الآن.

كما انتفعت بعدد قليل من الكتب التي تعرضت لتاريخ الحركة الإسلامية أو بعض فصائلها خاصة جماعة الإخوان المسلمين لأنها أكثر جماعة إسلامية حظيت بالعديد من الكتابات، وفي نفس الوقت فقد عزفت عن عدد من الكتب التي كتبت عن جماعات إسلامية كالجهاد والجماعة الإسلامية والقاعدة بسبب أن ما لدي من معلومات عن هذه الجماعات هو أهم وأوثق مما جرت كتابته وتم نشره حتى الآن.

القسم الأول

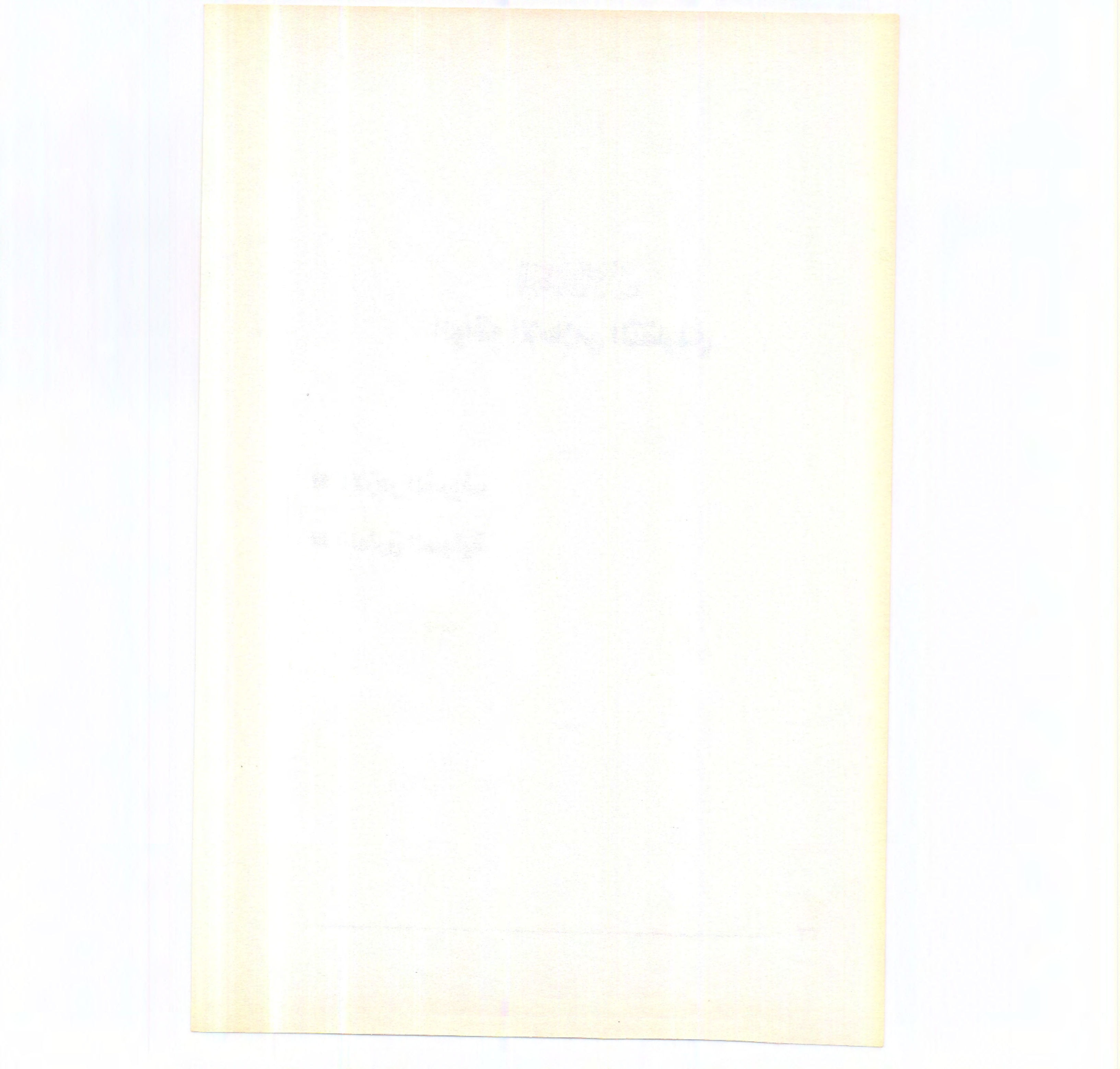
الفصل الأول: الواقع الإسلامي التقليدي

الفصل الثاني: الحركات الإسلامية المصرية

الفصل الأول

الواقع الإسلامي التقليدي

- الأزهر الشريف
- الطرق الصوفية



الأزهر الشريف

ظل الأزهر الشريف قلعة الإسلام عبر العصور ولقد كان الجامع الأزهر في مصر هو الذي يمثل الدعوة الإسلامية والعمل السياسي الإسلامي المستقل عن الحكام في عصر المماليك والعثمانيين وحتى بداية عصر "محمد علي" و الذي في عهده بدأ تقييد حركة الأزهر وتجريده من نفوذه السياسي على مراحل عدة انتهت إلى ما هو عليه الآن.

ومن هنا بدأ بعض علماء الأزهر في التفكير في التحرك بعيداً عن القيود التي طوقت الجامع الأزهر، ومن ثم ظهرت الحركة الإسلامية بفصائلها المختلفة، ومنذئذ ظل الأزهر يخرج للحركات الإسلامية أو لكثير من الحركات الإسلامية كوادر إسلامية على مستوى عالٍ جداً ومتميز من العلم في العلوم الشرعية، وسوف يظهر في صفحات هذا الكتاب الدور الهام الذي ما يزال يلعبه الأزهر في عدد من كبرى الحركات الإسلامية المعاصرة.

ورغم أن الحركات الإسلامية المختلفة أخذت في منازعة الأزهر في دوره كمرجعية وحيدة في مجال العلوم الشرعية والفتوى

إلا أنها لم تنجح في إلغاء دور الأزهر كمرجعية للمسلمين السنة بشكل كامل، فقد نجحت فقط في هز هذه المكانة وذلك الدور ومشاركته فيها دون أن تزيحه منها إزاحة كاملة.

ولا يرجع نجاح الحركة الإسلامية في تحقيق هذا القدر من الدور والمكانة المرجعية إلى قوة وفاعلية الحركة الإسلامية بقدر ما يرجع ذلك إلى تراجع القوة الذاتية للأزهر نتيجة للحصار الذي فرضته السلطة الحاكمة عليه بدءاً من عصر محمد علي باشا وذريته وانتهاء بالجهود التي قام بها جمال عبد الناصر بعد ثورة يوليو ١٩٥٢م.

فالأزهر الذي يعد أهم مؤسسة إسلامية على الإطلاق في مصر والعالم الإسلامي كان لجمال عبد الناصر معه نهج يمكن أن نعتبره استمراراً للنهج الثابت الذي بدأ الحكام في مصر ينهجونه منذ نابليون بونابرت وحتى الآن وهو نهج الاحتواء والسيطرة تحت ستار التطوير والتجديد، وفي هذا الإطار نتذكر ما فعله محمد علي ومن بعده خلفاؤه مع الأزهر الشريف وذلك النهج تلخصه كلمة الخديو عباس حلمي التي قال فيها محدداً دور الأزهر: "أول شيء أطلبه أنا وحكومتي أن يكون الهدوء سائداً في الأزهر والشغب بعيداً عنه فلا يشتغل علماؤه وطلبته إلا بتلقي العلوم الدينية النافعة البعيدة عن زيغ العقائد وشغب الأفكار لأنه مدرسة دينية قبل كل شيء.

إن كل ما يهم الحكومة من الأزهر استتباب الأمن فيه.

وأطلب منكم أيها العلماء أن تكونوا دائماً بعيدين عن الشغب وأن تحثوا إخوانكم العلماء وكذلك الطلبة على ذلك.

ومن يحاول بث الشغب بالأقوال أو بواسطة الصحف والأخذ والرد فيها فيكون بعيداً عن الأزهر" (يقصد أن من يفعل ذلك عليه أن يبتعد عن الانتماء إلى الأزهر)

فالحكام منذ نابليون حتى الآن حرصوا على منع الأزهر من العمل السياسي، كما حرصوا في نفس الوقت على توظيف الإسلام وعلماء الإسلام لتحقيق أهداف الحاكم السياسية كلما أمكن ذلك.

ولم يشذ جمال عبد الناصر عن ذلك النهج فاتخذ العديد من الخطوات للسيطرة على الأزهر وتوظيفه لصالح أهداف نظام ثورة يوليو١٩٥٢م.

ونجد عبد الناصر يحدد دور العلماء في "إرشاد المواطنين إلى حقيقة وأهداف الثورة" و"تعبئة الرأي العام في كل البلاد الإسلامية وجميع دول العالم على اعتبار أن الجهد الذي يبذله علماء المسلمين في العالم الإسلامي أو الأمة العربية في مجال مواجهة إسرائيل ما زال جهداً متواضعاً" وقد دعى جمال عبد الناصر في

إطار ذلك إلى "عمل لجان في كل بلد إسلامي من أجل متابعة العمل لنصرة القضايا العربية وذلك في إطار مواجهة إسرائيل والاستعمار العالمي الذي يقف خلفها".

ولكن كيف وظف جمال عبد الناصر الأزهر لتحقيق أهدافه هذه؟؟

تضمن المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لعام ١٩٥٢م أي في أول خمسة أشهر من حكم الثورة إلغاء الوقف الأهلي كما كانت هناك إجراءات صحبت ذلك كله وأخرى تتابعت في السنوات التالية أدت فيما بعد إلى وضع الدولة يدها بشكل كامل على الأوقاف عبر وزارة الأوقاف التي سلمت هذه الأوقاف بشكل أو بآخر إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي، حتى أن الهيئة تسلمت ١٣٧ ألف فدان من أراضي الأوقاف بسعر ١٧.٥ مثلاً لضريبة الأطيان المربوطة عليها أي أن قيمة الفدان بلغت خمسين جنيهاً في حين زادت قيمته الحقيقية بسعر السوق في ذلك الحين على ألف جنيه، ولذلك عجزت وزارة الأوقاف عن تأدية رسالتها لأن هذه الأراضي كانت تدر على الأزهر في السنة الواحدة ٨ ملايين جنيه وبتطبيق هذه القوانين انخفضت الإيرادات إلى ٨٠٠ ألف جنيه إذ أن الريع تم تحديده بـ٣٪ أو ٤٪ من قيمة سندات سلمت لها كبديل للأرض

ورغم ذلك امتنعت الهيئة العامة للإصلاح الزراعي عن سداد الريع المستحق، الأمر الذي جعلها مدينة لوزارة الأوقاف بمبالغ مالية هائلة، هذا فضلاً عن تبديد الهيئة لأغلب هذه الأوقاف لا سيما أوقاف الخيرات الموقوفة على المساجد، وبهذا ضربت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م الركيزة الاقتصادية لعلماء الأزهر تلك الركيزة التي كانت تجعلهم في غنى عن أموال الحكومة الأمر الذي كان يكفل لهم الاستقلال عن الحكومة ويتيح لهم معارضتها دون الخوف من قطع مرتباتهم أو تشريد أسرهم من بعدهم.

وعلى حين عوملت أوقاف المسلمين هذه المعاملة استثنيت أوقاف غير المسلمين من أحكام هذه القوانين حيث وضعت لها قوانين خاصة وتركت لكل كنيسة أوقافها في حدود مئتي فدان وما زاد عن هذا كانت الدولة تأخذه وتدفع ثمنه بسعر السوق وهو ما أدى في أواخر السبعينيات إلى مناداة عدد من الأصوات في مجلس الشعب بمساواة أوقاف المسلمين بأوقاف المسيحيين.

ثم كان إلغاء المحاكم الشرعية خطوة بارزة قامت بها ثورة يوليو لتقليص دور مؤسسة الأزهر في الحياة العملية للمصريين خارج توجيه الحكومة إذ أن ممارسة هذه المحاكم الشرعية لنشاطها كانت تتمتع بقدر كبير من الاستقلالية عن الحكومة خاصة في مجال

المنطلقات الأيدولوجية، وعبد الناصر وثورة يوليو كانا يهدفان إلى تأميم الدين لصالح نظام الحكم فكان لزاماً القضاء على هذه المحاكم التي كان يستحيل تأميمها لصالح النظام الحاكم، و كانت ثورة يوليو واعية بذلك منذ البداية إذ ألغيت هذه المحاكم بقانون رقم ٤٦٢ لعام ١٩٥٥م، وبذا بدأت هيمنة ثورة ٢٣ يوليو على القوة الإسلامية الأكبر في مصر وفي العالم الإسلامي وهي الأزهر الشريف وعلمائه، حيث شكل إلغاء المحاكم الشرعية تحدياً لنظام الشريعة الإسلامية نفسه في دولة إسلامية يعلن دستورها أن دينها الرسمي هو الإسلام.

وبإلغاء المحاكم الشرعية وبالهيمنة على إدارة الأوقاف نجح الرئيس جمال عبد الناصر فيما فشل فيه الاحتلال الغربي من الهيمنة على أبرز مؤسسة لعلماء الإسلام في العالم كله.

وقد شنت أجهزة إعلام الدولة - الثورة حملة إعلامية صاحبت ذلك كله، ووصفته بأنه ثورة جديدة تجري داخل الأزهر وتقودها الدولة من أجل التجديد والتقدم لخدمة الأزهر والإسلام، وبلغ الأمر أن هاجم د.محمد البهي في جلسات مجلس الشعب (١٩٦١م) ما وصفه بأنه جو العداوة والجمود الذي يسود الأزهر وقال: "إن الثورة أعطت الإصلاح للأزهر لأن الشيوخ لم يريدوه"، و كان محمد البهي أحد الموالين لعبد الناصر داخل الأزهر.

وبعد أن هيمن عبد الناصر على الأزهر وموارده الاقتصادية كان عليه أن يكرس هذه الهيمنة بقانون رسمي محدد المعالم فتم إصدار قانون تنظيم الأزهر (١٠٣ لسنة ١٩٦١م).

وكي يتضح المدى الذي كبلت به الحكومة مؤسسة الأزهر لابد أن نعود إلى أحداث جلسة مجلس الأمة (البرلمان) التي أقرت قانون تنظيم الأزهر، يقول فتحي رضوان: "لإجبار المجلس على الموافقة حضر رجال الثورة وجلسوا أمامنا على المنصة، وتحديداً كان على المنصة أنور السادات وكمال حسين وكمال رفعت، وهدد أنور السادات المجلس عندما علت أصوات تعارض مشروع القانون قائلاً: كانت ثورة في ٢٣ يوليو ١٩٥٢م والذين حاولوا الوقوف أمامها ديسوا بالأقدام واليوم ثورة جديدة وسيصاب الذين يقفون أمامها بنفس المصير".

ووفقاً للوثائق الرسمية فإنه تغيب عن جلسة إقرار القانون بمجلس الأمة ١٧٩ عضواً أي ما يعادل ٤٩٪ من إجمالي أعضاء المجلس، ووفقاً لنفس الوثائق الرسمية فإنه لم يعترض من الأعضاء الحاضرين سوى النائب صلاح سعدة، بينما ذكر فتحي رضوان أن أكثر من نصف الحاضرين عارضوا القانون.

وهذا القانون وإن كان أعاد تنظيم الأزهر فعلاً وقسمه إلى هيكل تنظيمي جديد لكنه ربط هذا التنظيم كله بجهاز الدولة خاصة رئاسة الجمهورية بشكل مباشر، فشيخ الأزهر ووكيل الأزهر ورئيس جامعة الأزهر يعينهم رئيس الجمهورية، كما أن جميع أجهزة الأزهر الرئيسية كالمجلس الأعلى للأزهر وجامعة الأزهر ومجمع البحوث الإسلامية ينفرد رئيس الجمهورية بتعيين القيادات العليا فيها، فمجمع البحوث يرأسه شيخ الأزهر وأعضاء المجمع يعينهم رئيس الجمهورية، أما جامعة الأزهر فبالإضافة إلى انفراد رئيس الجمهورية بتعيين رئيس جامعة الأزهر فعمداء الكليات يعينهم أيضاً رئيس الجمهورية، وبصفة عامة فالهيكل العام الإداري والمالي للأزهر أصبح وفقاً لقانون تنظيم الأزهر جزءاً من الهيكل المالي والإداري للحكومة (أي السلطة التنفيذية).

وبعد كل هذا فكيف للأزهر أن يعصي لرئيس الجمهورية أمراً فضلاً عن أن يعارضه؟؟

ولكن ما النتيجة العملية لهيمنة نظام ثورة يوليو على الأزهر؟؟

النتيجة أن الأزهر لم تصدر من داخله أية مواقف أو تصريحات تعارض النظام الحاكم لا من قريب ولا بعيد، بل بالعكس وقف

إلى جانب جمال عبد الناصر في كل مواقفه ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر الفتوى التي أصدرها شيخ الأزهر يساند بها جمال عبد الناصر في صراعه مع محمد نجيب (الأهرام ١٧ فبراير ١٩٥٤م)، وأيضاً التأييد الذي قدمه الأزهر لنظام حكم جمال عبد الناصر فيما يتعلق باتفاقية الجلاء (الأهرام ٢٦ فبراير ١٩٥٤م)، وكذلك المساندة التي قدمها الأزهر لنظام حكم جمال عبد الناصر إثر الأزمة مع إسرائيل التي سبقت هزيمة يونيو ١٩٦٧م بإعلان تأييده لجمال عبد الناصر ومباركته لخطواته في صد عدوان الصهيونية والاستعمار (الأهرام ٢٥ مايو ١٩٦٧م).

واستمر الأزهر على هذا النهج مع خلفاء جمال عبد الناصر الرئيس السابق أنور السادات والحالي حسني مبارك، وقد أدي ذلك كله إلى إضعاف مكانة الأزهر في نفوس المسلمين وبالتالي تدهور دوره ومكانته كمرجعية عليا للدعوة الإسلامية والإفتاء لكل المسلمين، وبدأ الكثير من المسلمين يضعون ثقتهم في العديد من الناشطين الذين ينتمون إلى الحركات الإسلامية والذين يطلق عليهم الدعاة.

وهذا كله زاد من مكانة ودور الحركة الإسلامية بجميع فصائلها.

الطرق الصوفية

لابد أن نشير إلى جانب آخر من التحرك الإسلامي وهذا الجانب عاصر الأزهر وتداخل معه وتمثل في الطرق الصوفية، ولقد مرت الطرق الصوفية بتطورات شبيهة بما مر به الأزهر وانتهت إلى ما انتهى إليه من سيطرة الحاكم عليه.

فالطرق الصوفية التي كانت تمثل مع بداية ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م نحو ٣ ملايين منتسب ينتظمون في ٦٠ طريقة، أيدت جمال عبد الناصر بوضوح في القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية والخارجية من البداية فعلى سبيل المثال وقفت مشيخة الطرق الصوفية مع عبد الناصر في صراعه ضد الإخوان وأصدر شيخ مشايخ الطرق الصوفية محمد علوان بياناً في مولد الرفاعي عام ١٩٦٥م أبرز فيه هذا الموقف، كما أصدر المجلس الأعلى للطرق الصوفية بياناً استنكر فيه ما سماه المؤامرات الرجعية التي يدبرها الملك فيصل (ملك السعودية) وشاه إيران والملك حسين (ملك الأردن) ورئيس تونس الحبيب بورقيبة (الأهرام ١٢ابريل ١٩٦٧م)، وكذلك أصدر شيخ مشايخ الطرق

الصوفية بياناً يبرر فيه ويؤيد قرارات عبد الناصر بسحب قوات الطوارئ الدولية من سيناء في مايو ١٩٦٧م (الأهرام ٢٧ مايو ١٩٦٧م)، وفي ديسمبر ١٩٦٧م سار أكبر موكب صوفي رسمي في مصر تأييداً لعبد الناصر في أعقاب هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧م.

وما زالت الطرق الصوفية تسير على هذا النهج حتى الآن من تأييد الحاكم وعدم اتخاذ أية مواقف معارضة له، وعدم تأييد أية قوى معارضة.

وهذا كله أضعف من إقبال الناشطين الإسلاميين عليها، فلا يقبل عليها إلا راغبي الراحة النفسية والبعد عن مشكلات الواقع بكل تعقيداته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن هنا أقبل الناشطون الإسلاميون على الجماعات الإسلامية المتعددة التي لها مواقف أكثر فاعلية واندماجاً مع المجتمع ومشكلاته.

الفصل الثاني

الحركات الإسلامية المصرية

- الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة
- جماعة أنصار السنة المحمدية
- جماعة التبليغ والدعوة
- جماعة الإخوان المسلمون
- جماعة شباب محمد صلى الله عليه وآله وسلم
- القطبيون
- جماعة الجهاد الإسلامي
- السماويون
- جماعة المسلمين (التكفير والهجرة)
- السلفية
- حزب الله
- الجماعة الإسلامية
- حزب التحرير
- جماعات التوقف والتبين
- الشوقيون
- الدعاة المستقلون
- عبود الزمر وطارق الزمر
- د.عمر عبد الرحمن

الجمعية الشرعية

لتعاون العاملين بالكتاب والسنة

الشيخ محمود خطاب السبكي (رحمه الله) هو مؤسس "الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة" وقد أسسها في تسعينيات القرن ١٩ الميلادي وكان من علماء المذهب المالكي في الأزهر الشريف، وعندما تم إصدار قانون الجمعيات سجل الشيخ جمعيته وفق هذا القانون عام ١٩١٣م، وظلت تعمل حتى اليوم ولها فروع كثيرة بكل محافظات مصر وعادة ما يقودها علماء من الأزهر الشريف حتى الآن رغم أن من بين دعاتها أشخاص من خريجي المدارس والجامعات المدنية وهؤلاء يتلقون دورات علمية لمدة سنتين في معهد إعداد الدعاة التابع للجمعية، قبل أن تعتبرهم الجمعية دعاة وتسمح لهم بالخطابة وإعطاء الدروس في مقراتها.

و"الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة" لا تمارس السياسة ولا تتكلم فيها ولا تتخذ أية مواقف سياسية، لكنها لسبب عندما أصدر الحاج عيسى عاشور صاحب دار الاعتصام للنشر مجلة اسمها "الاعتصام" اتفق مع الجمعية

الشرعية على اعتبارها لسان الجمعية الشرعية، وظلت هذه المجلة تكتب عن السياسة في العصر الملكي ثم امتنعت عن ذلك في عصر جمال عبد الناصر ثم عادت إلى نفس النمط في عصر السادات ومارست المعارضة السياسية الإسلامية بحدة وكأنها إحدى صحف المعارضة مما دفع رئيس مصر السابق أنور السادات إلى جعلها في زمرة الصحف والمجلات التي صادرها ضمن القرارت القمعية التي أصدرها ضد جميع قوى المعارضة المصرية في ٥ سبتمبر ١٩٨١م، ولكن المجلة عادت إلى الصدور بعد مقتل السادات إلى أن توقفت مع انتهاء ترخيصها بوفاة صاحبها، لكن الجمعية الشرعية أصدرت في السنوات الأخيرة مجلة باسم "التبيان" وهى تنحو منحى سياسياً أشبه بالاعتصام لكن الاتجاه الإخواني الذي تميزت به الاعتصام خفت قليلاً في "التبيان" وإن ظل بارزاً بها، ويعكس التوجه السياسي لهاتين المجلتين رغم تعبيرهما عن جمعية تنأى بنفسها عن السياسة حالة عدم الاقتناع بالالتزام الحرفي لقاعدة عدم الاشتغال بالسياسة التي كان محمود خطاب السبكي قد التزم بها منذ تأسيس جماعته كما يعكس أيضاً اختراق جماعة الإخوان المسلمين القوي لهذه الجمعية الكبيرة والقديمة والهامة، والتي يقدر أعضاؤها الناشطون بعشرات الآلاف.

لكن لابد من ملاحظة أن الخطاب السياسي لمجلات هذه الجمعية ولبعض دعاتها في المساجد قائم على أسلوب الإصلاح الجزئي العشوائي، فهو لا يطالب بتغيير شامل ومتكامل كما أنه لا يطرح برنامجاً متكاملاً ومحدداً للإصلاح أياً كان جوهره، بل يكتفي بتوجيه النقد للعديد من الجوانب السلبية وقضايا الفساد والفشل السياسي والاقتصادي وإن كان تركيزهم الأكبر على قضايا الفساد الأخلاقي، ويقتصر تناولهم لأي من هذه القضايا على بعض جوانبها الجزئية دون الإطار الكلي لها الذي ينتظمه النسق السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي العام.

وتركز الجمعية اهتمامها الأكبر في مجال تنقية الدين من البدع والخرافات ومكافحة التبرك والتمسح بالأضرحة أو النذر لها والصلاة فيها ورغم أنها لا تدعو إلى التمسك بمذهب فقهي محدد فإن من بين علمائها من يلتزمون بمذهب محدد بحكم دراستهم الأزهرية أما دعاة الجمعية الشرعية فمرجعهم الأساسي كتاب الشيخ محمود خطاب السبكي "الدين الخالص" وهو موسوعة فقهية ضخمة تذكر معظم الآراء الفقهية بأدلتها ثم ترجح أحدها.

وترى "الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة" أن مشكلة الأمة الإسلامية تكمن في البدع والخرافات التي دخلت

على الدين ومنها العديد من طقوس التصوف، وأنه إذا تم تنقية الدين من هذه البدع سوف يعود إلى الأمة مجدها وعزها.

وبالرغم من ذلك فإن موقفهم من الصوفية ليس بحدة فصائل إسلامية أخرى، بسبب الطبيعة الصوفية التي تربى عليها السبكي في الأزهر، وبالتالي فإن الجمعية الشرعية تميل إلى تقسيم التصوف إلى نوعين نوع معتدل وهو الملتزم بالسنة ونوع متشدد وهو الذي يتضمن انحرافات عقائدية وفقهية.

جماعة أنصار السنة المحمدية

فصيل من الحركة الإسلامية حاد جداً في موقفه من التصوف والصوفية ذلك الفصيل قام بتأسيسه الشيخ محمد حامد الفقي عام ١٩٢٦م تحت اسم "جماعة أنصار السنة المحمدية" وهي تعمل بنشاط حتى الآن، وكان الشيخ محمد حامد الفقي من علماء الأزهر كما كان من مرتادي الجمعية الشرعية، لكنه اختلف معهم في إحدى جزئيات مسألة صفات الله تعالى وهي جزئية من علم العقيدة وهي من المحددات التي تفرق بين الفرق الإسلامية المختلفة (كالمعتزلة والأشاعرة وأهل السنة والشيعة وغيرهم)، ولذلك أنشأ الشيخ حامد الفقي "جماعة أنصار السنة المحمدية" وهي في فكرها العقيدي أقرب إلى أهل السنة أكثر من الجمعية الشرعية وتركز في خطابها على محاربة بدع المساجد والأضرحة والصوفية وتعتبر أن البعد عن الإسلام الصافي هو أحد أسباب تخلف الأمة الإسلامية كما أن مسألة وجوب الحكم بالشريعة على مستوى نظام الحكم في الدولة حاضرة ومنصوص عليها في أدبيات الجماعة وميثاقها ولكنهم عندما يطالبون بها عبر الخطابة والكتابة

والدروس المسجدية فإن ذلك لا يصحبه اي عمل سياسي اخر ومعظم علماء "جماعة أنصار السنة المحمدية" هم من علماء الأزهر الشريف حتى اليوم، ولها فروع كثيرة في كل محافظات مصر لكنها أقل حيوية من الجمعية الشرعية رغم أن فكرها الفقهي أكثر حيوية من فكر الجمعية الشرعية.

وتصدر "جماعة أنصار السنة المحمدية" بانتظام مجلة شهرية اسمها "التوحيد" تتسم بأنها بعيدة إلى حد كبير عن الكلام في السياسة وهي بذلك عكس مجلات الجمعية الشرعية، بل إن هذا مثير للدهشة لأن الطرح الفكري لجماعة أنصار السنة أكثر التصاقاً بالسياسة إذا قارناه بالطرح الفكري للـ"الجمعية الشرعية" بسبب حرص "جماعة أنصار السنة" الواضح والصريح في ميثاقها على طرح قضية الحكم بالشريعة والدعوة لها و الإصرار على أنها واجب شرعي لا سبيل إلى الفكاك منه وأنه السبيل الوحيد إلى الإصلاح والخروج من أزمات الأمة الراهنة.

وفي مقابل الاختراق القوى والواضح الذي حققه الإخوان المسلمون للجمعية الشرعية، فإنه من الواضح أن هناك اختراق مماثل حققته السلفية العلمية والسلفية الحركية لجماعة أنصار السنة.

ويقدر عدد نشطاء جماعة أنصار السنة في مصر بما يزيد قليلاً عن عشرة آلاف ناشط، لكنها قوية بما تملكه من مؤسسات خيرية ومعاهد علمية ومكتبات ومساجد وإن كانت الأخيرة تم ضمها إلى إشراف وزارة الأوقاف في محاولة حكومية لتكبيل الجماعة والحد من توسع نشاطها وزيادة أعداد أعضائها.

وتوجد امتدادات لجماعة أنصار السنة المحمدية في بعض الدول العربية لكنها لا تتبعها تنظيمياً، وأهم جماعات "أنصار السنة المحمدية" خارج مصر توجد في جمهورية السودان وهي هناك أقوى وأكبر من جماعة أنصار السنة في مصر رغم أن جماعة مصر هي الأصل، ولكن ربما يرجع السبب إلى حرية الحركة المتاحة للجماعة هناك بالمقارنة بالجماعة في مصر.

كما يوجد متعاطفون فكرياً مع جماعة أنصار السنة في العديد من دول العالم بما فيها أوروبا لكن مع مرور الوقت يزداد تماهي أنصار السنة مع السلفية العلمية والسلفية الحركية لتشابههما الشديد في المنهج الفكري.

جماعة التبليغ والدعوة

تعتبر جماعة "التبليغ والدعوة" إحدى الفصائل الهامة في "الحركة الإسلامية التقليدية" في مصر تالية في المرتبة بعد السلفية التقليدية من حيث الأهمية والعدد، وقد دخلت جماعة التبليغ والدعوة إلى مصر في منتصف سبعينيات القرن الماضي تقريبا قادمة من الهند، ورغم أن جماعة "التبليغ والدعوة" أصولها هندية ولا تمت إلى الأزهر بصلة مباشرة إلا أن مؤسسها الهندي هو من مشايخ الصوفية هناك، ومعلوم أن التصوف رافد رئيسي من روافد الأزهر الشريف كما أن التصوف هو من المؤسسات الإسلامية التقليدية.

وعلى كل حال فإن جماعة "التبليغ والدعوة" عندما دخلت العالم العربي أخذت صبغة سلفية شكلية نتيجة لسيادة المنهج السلفي في معظم فصائل الحركة الإسلامية على اختلافها لالتزام جميع الفصائل بالعمل (ولو شكلياً) بحديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم "تفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة، قالوا: وما تلك الفرقة؟ قال: ما أنا عليه اليوم وأصحابي" رواه أبو داود وأحمد والحاكم وغيرهم وهو حديث صحيح، كما أن

أول من أدخل جماعة "التبليغ والدعوة" إلى مصر هو الشيخ إبراهيم عزت (رحمه الله) وهو كان ذا توجه سلفي فاصطبغت جماعة "التبليغ والدعوة" في مصر بطبيعة إبراهيم عزت السلفية.

وجماعة "التبليغ والدعوة" كانت وما زالت من أكبر الجماعات الإسلامية المصرية عددا إذ يقدر عدداً نشطائها في مصر بما يزيد عن ٢٥٠ ألف شخص وذلك بسبب الطبيعة البسيطة والسهلة لمنهجها الفكري وأسلوبها البسيط والنشيط في العمل وفاعلية وحماس أعضائها، وعدم اصطدامها بالحكومة وعدم منع الأمن لها وإن ضيق عليها أحياناً بشكل محدود.

ويتلخص تصور جماعة "التبليغ والدعوة" للواقع الإسلامي المعاصر وسبل تغييره في مثل يضربه عادة نشطاء جماعة "التبليغ والدعوة" عند شرحهم لمنهج جماعتهم وهو أن الأمة الإسلامية مثل كوب ماء يركد في قاعه كمية كبيرة من السكر وكل ما تحتاجه الأمة هو تقليب هذا الماء بملعقة حتى يذوب السكر فيه ويصبح حلواً، فالأمة فيها الخير لكنها تحتاج إلى حركة تنشط هذا الخير الكامن في نفوس الناس، وهذا التقليب هو ما تقوم به جماعة "التبليغ والدعوة" في العالم كله، عبر دعوة الناس في الشوارع إلى الصلاة في المسجد وعند ذهابهم إلى المسجد يلقون عليهم دروساً في

منهج الجماعة وكلاما حماسيا كثيرا جدا في وجوب الصلاة والتحلي بالمظهر الإسلامي في المأكل والمشرب والملبس والنشاط في الدعوة عبر جماعة "التبليغ والدعوة" لإنقاذ الإمة الإسلامية من النار، كما يعرضون على مرتادي المسجد "الخروج في سبيل الله" للدعوة في إطار جماعة "التبليغ والدعوة".

وهذا الخروج هو وسيلة عملهم الرئيسية حيث يخرج العضو إلى مسجد بعيد عن بلدته أو حتى دولته لمدد تبدأ من ثلاثة أيام وتتدرج إلي أربعة أشهر وتمر بأربعين يوماً، وهذا الخروج في سبيل الله يتضمن المكث في المسجد وعدم الخروج منه إلا في الجولات التي يدعون فيها الناس من الشوارع والمقاهي إلى المسجد.

وتلزم جماعة "التبليغ والدعوة" أتباعها بعدم الكلام في السياسة أو في شؤون الجماعات الإسلامية المختلفة أو الخلافات الفقهية أو الكلام عن غير المسلمين كما تلزمهم بعدم الاشتغال بطلب العلم الشرعي لأنه سيشغلهم عن العمل الأهم من وجهة نظرهم وهو الدعوة إلى التدين.

يشار إلى أن جماعة التبليغ والدعوة جماعة كبيرة جداً على مستوى العالم وتمثل تياراً واسعاً ما زال يعمل بنشاط في جميع أنحاء العالم ولها دور كبير وبارز في الدول غير الإسلامية خاصة في أوروبا

والولايات المتحدة، وعبرها يعتنق الإسلام كثير من غير المسلمين في الغرب.

وبالنسبة إلى مصر ففي السبعينيات من القرن العشرين كان كثير ممن التزموا في صفوف الحركة الإسلامية بكل فصائلها قد تم جذبهم من الشوارع والنوادي والمقاهي إلى المساجد عبر دعاة جماعة التبليغ والدعوة، وبعد أن التزموا بتعاليم الإسلام وفق هذه الجماعة تفرقت بكثير منهم السبل ما بين منضم إلى السلفية العلمية أو السلفية الحركية أو منضم إلى السلفية التقليدية أو إلى الإخوان المسلمين أو تنظيم الجهاد.

هذا فضلاً عن الكثيرين الذين استمروا في صفوف جماعة التبليغ والدعوة نفسها.

وفى أثناء التحقيقات الواسعة التي شملت معظم قادة جميع فصائل الحركة الإسلامية إثر اغتيال رئيس الجمهورية السابق محمد أنور السادات تبين أن الكثيرين من أعضاء وقادة كثير من الفصائل خاصة تنظيم الجهاد قد بدأ التزامهم الإسلامي عبر دعاة جماعة التبليغ والدعوة، ومن أشهر هؤلاء عبود الزمر أحد أشهر قادة تنظيم الجهاد، كما ثبت أن الشيخ إبراهيم عزت رحمه الله قد ألمح

لمحمد عبد السلام فرج بأنه مؤمن بمنهج تنظيم الجهاد ولكنه لأسباب عديدة لا يمكنه الانضمام إلى تنظيم الجهاد ولكنه في نفس الوقت ألمح له بأنه يمكن لتنظيم الجهاد أن يجند أعضاء التبليغ والدعوة سراً وفرادى للعمل في صفوف تنظيم الجهاد، وكان نص كلامه حسب هذه الرواية "أنا أحضر لكم الناس من الشارع إلى المسجد وأنتم تولوا الباقي".

وفى أثناء التحقيقات مع تنظيم الجهاد إثر اغتيال الرئيس السادات انكشفت هذه الواقعة لأجهزة الأمن، ولذلك فإن جهاز الأمن لم يسمح لجماعة التبليغ والدعوة بالعمل طوال حياة إبراهيم عزت بدءا من نهايات عام ١٩٨١م وحتى وفاته، ولم تتأخر وفاة إبراهيم عزت كثيرا، وقد اثيرت العديد من الشكوك حول وفاته لكن أحدا من اتباعه لم يجروء على إثارة الكلام حول أهمية التحقق من سبب موت ابراهيم عزت المفاجئ وما قيل عن حقنه بحقنة ما وهو على سفينة متجهة للعربية السعودية رغم أنه لم يكن يعاني من أي مرض.

جماعة "الإخوان المسلمون"

أقدم فصائل الحركة الإسلامية الحديثة "جماعة الإخوان المسلمين" التي أنشأها الشيخ حسن البنا (رحمه الله) عام ١٩٢٨م، وحاول حسن البنا أن يجمع بين مختلف التيارات الفكرية الإسلامية في جماعته كي يوحد صفوف المسلمين في مواجهة التحديات الخطيرة التي تواجههم فأعلن "نحن دعوة سلفية وحقيقة صوفية" ولكن حسن البنا شدد على أن الصوفية وسيلة وليست غاية وأنها منهج تربوي وليست دروشة، لكن هذا لم ينجح في لم الشمل إلا بقدر محدود فلا السلفيون تركوا جماعاتهم والتحقوا بالإخوان ولا الصوفية تركوا طرقهم وانضموا إلى الإخوان، لكن الذي حدث أن أصبح في الإخوان تيارات سلفية وأخرى صوفية وهكذا.

وقد هاجم البنا الشق الفكري المخالف للإسلام في الحضارة الغربية ولكنه استفاد من علوم غربية متعددة بسبب عدم تصادمها مع الإسلام وعلى رأسها علم التنظيم والإدارة والصحافة والإعلام وغيرها.

وما زال الإخوان المسلمون في العالم كله يطبقون مبادئ حسن البنا بشكل عام حتى الآن.

والبنا مثله مثل سائر الحركات الإسلامية الحديثة رأى أن المسلمين قد اضمحلت حضارتهم بسبب بعدهم عن الإسلام الذي كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصحابته الكرام، ومن ثم فالسبيل إلى حل مشكلات المسلمين كلها وعودة مجد الأمة الإسلامية الغابر هو العودة إلى الالتزام بالإسلام كما كان عليه الصحابة.

أما وسيلة التغييرعند الإخوان فإنها مرت بعدة تطورات منذ أسس البنا جماعة الإخوان المسلمين وحتى الآن إذ مال البنا بعد تطور الجماعة ووصولها إلى أوج قوتها إلى أن يؤسس ما سماه بالتنظيم الخاص وقد ظن أكثر الكتاب والباحثون أن هذا التنظيم هو تنظيم عسكري سري فقط ولكن الحقيقة أن هذا التنظيم هو تنظيم عقائدي ومسلح في آن واحد وأتت سريته من منطلق أن البنا كان مدركاً أن الإنجليز والقصر بل وسائر القوى الدولية الكبرى لن تسمح بوجود تنظيم سياسي إسلامي كبير وقوي يسعى إلى إعادة الخلافة الإسلامية، ومن ثم أعد العدة ليوم المواجهة، ولكن بعد اغتيال الحكومة للبنا وضربها لجماعة الإخوان، فإن خليفة البنا حسن الهضيبي (رحمه الله) سعى إلى إيهام الجميع بأنه يعمل على حل التنظيم الخاص بينما كان يسعى إلى إعادة بنائه على أسس

جديدة تتلائم مع طبيعة المرحلة الجديدة في ضوء تجربة الإخوان السابقة، وذلك وفقاً لرواية صلاح شادي (رحمه الله) أحد أبرز قادة الإخوان في مذكراته.

ثم دخل الإخوان صراعات متتالية مع نظام جمال عبد الناصر بعد الثورة انتهت بإلقائهم في السجن حتى أفرج عنهم السادات في منتصف السبعينيات ليصبح التنظيم الخاص مجرد تاريخ.

وبذا دخل الإخوان المسلمون في مصر مرحلة جديدة من تاريخهم ألغوا فيها العمل المسلح كوسيلة للتغيير السياسي من حساباتهم وحصروا وسائل تغيير الحكومة والمجتمع في النضال السياسي السلمي والعمل الاجتماعي الخدمي والعمل الثقافي والإعلامي، وسرعان ما خاضوا انتخابات مجلسي الشعب والشورى والمجالس المحلية ولولا تعنت الحكومة معهم وتزويرها الانتخابات لفازوا بأكثر من خمسين في المئة من مقاعد أي من هذه المجالس كلما خاضوا الانتخابات على جميع المقاعد.

ورغم أن الإخوان ينافسون في أية انتخابات يدخلونها بحساب حذراً من بطش الحكومة إلا أن آمالهم بتسلم الحكم عبر الانتخابات قد انتعشت بتسلم "حزب العدالة والتنمية" الحكم في تركيا وهو حركة ذات جذور إسلامية إلى حد ما.

وهناك العديد من الانتقادات التي يتم توجيهها إلى جماعة الإخوان المسلمين من الإسلاميين والعلمانيين على حد سواء وكثيراً ما يتم استخدام تاريخ الإخوان لإثبات هذه الانتقادات كما يتم كثيرا تزوير تاريخ الإخوان المسلمين من أجل إثبات هذه الانتقادات.

ومن الانتقادات التي تم توجيهها إلى الإخوان مهادنتهم لبعض الوقت للملك أو لقوى سياسية مكروهة شعبياً، ولكن هدى عبد الناصر ترى (د .هدى عبد الناصر، الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية ١٩٣٦ - ١٩٥٢، دار المستقبل العربي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٨٧، ص ١٩١ بتصرف يسير.) أن المنهج الحركي لجماعة الإخوان المسلمين يأتي متسقاً مع أهدافها وأساليبها التنظيمية، برغم التناقض الظاهر فيه، لأنها قامت بعقد تحالفات تكتيكية مع الأحزاب، ومع القصر في فترات مختلفة من أجل ضمان أمنها وتحقيق أهدافها في الانتشار في حماية الحكومة القائمة.

و طارق البشري يرى (طارق البشري، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ط دار الشروق، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٨٣، ص ٥١ ، ص ٦٢ ، ص ٦٤) أنه ثبت تحالف وتعادي الإخوان مع الملك، ومع قوى حزبية عديدة، وهذا ينفي تبعيتهم

لأي منها، ويؤكد أنهم إنما سلكوا هذه المسالك من منطلق استقلالي لتحقيق أهدافهم، ولكن البشري انتقدهم في عدم تقويم هذه المسالك ونقدها في كتاباتهم الحديثة، رغم أن الملك وأحزاب الأقلية هي التي اغتالت حسن البنا وسامت الإخوان أسوأ عذاب في تاريخ مصر الحديثة.

جماعة شباب محمد صلى الله عليه وآله وسلم

والجماعة التالية لحركة الإخوان المسلمين من حيث تاريخ النشأة هي "جماعة شباب محمد" التي أسسها مجموعة من قادة وشباب الإخوان الذين انشقوا عن جماعة الإخوان المسلمين عام ١٩٣٩م وحددوا خلافهم مع الإخوان في عدة نقاط أبرزها عدم أخذ قيادة الإخوان بمبدأ الشورى في اتخاذ القرار وذلك بالمخالفة لتعاليم السياسة الشرعية الإسلامية وكذلك عمل جماعة الإخوان المسلمين تحت لواء الحاكمين بغير ما أنزل الله على حد تعبير المجموعة المنشقة ويقصدون به رضا جماعة الإخوان بالعمل السياسي في إطار القانون الوضعي السائد والذي يحكم العمل الحزبي والنقابي.

وقد طرحت "جماعة شباب محمد" في مسألتي "الحكم بما أنزل الله" و"وسيلة تغيير الواقع" أطروحات تشبه ما تم طرحه بعد ذلك بأكثر من خمس وعشرين سنة من قبل تنظيم الجهاد مما دعا أحد أبرز منظري تنظيم الجهاد (د. أسامة عبدالله حميد) إلى اعتبار أن "جماعة شباب محمد" هي المرحلة الأولى من تاريخ التيار الجهادي في مصر، إلا أن المعلومات الموثوقة تفيد أن مؤسسي تنظيم الجهاد الأوائل لم يسبق لهم أن اتصلوا لا بجماعة الإخوان المسلمين

ولا شباب محمد وكانت "جماعة شباب محمد" تؤمن أنه لا سبيل إلى نهضة الأمة الإسلامية والخلاص من مشكلاتها إلا بإقامة الخلافة الإسلامية والعودة إلى الإسلام الصافي كما كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه، وهي في ذلك مثل سائر الجماعات الإسلامية السابقة واللاحقة لكنها زادت عليهم شيئاً جديداً وهو أنها حددت أنه لا سبيل إلى تنفيذ ذلك سوى بالتشدد والتعصب للإسلام بمعنى عدم المهادنة أو اللين وكذلك استخدام الجهاد المسلح، وقد أعلنت "جماعة شباب محمد" ذلك في أدبياتها وعلى رأسها مجلة النذير التي آلت لها ملكيتها من الإخوان المسلمين بعدما انشق صاحب امتيازها مع من انشق وشارك في تكوين "جماعة شباب محمد".

وقد بلغت"جماعة شباب محمد" مبلغاً لا بأس به من الانتشار والقوة أيام حرب فلسطين عام ١٩٤٨م إذ أرسلت في إحدى المرات ما يعادل نحو ٢٠٪ من كتائب المتطوعين الذاهبين إلى فلسطين بينما أرسل الإخوان المسلمون نحو ٧٠٪ من هذه الكتائب واشتركت جميع الأحزاب والجمعيات الأخرى في الـ ١٠٪ الباقية.

لكن جاء عبد الناصر للحكم وتقلصت الحريات وبمرور السنوات تقلص وجود "جماعة شباب محمد" حتى لم يعد منها

شيء في نهاية السبعينيات من القرن العشرين سوى بعض الكتيبات والمنشورات التي تصدرها من حين لآخر بإشراف محمد عطية خميس المحامي رئيس "جماعة شباب محمد" حينئذ، وبوفاة محمد عطية خميس في أوائل الثمانينيات انتهى أي ذكر لـ"جماعة شباب محمد" في الشارع السياسي والإسلامي بمصر.

القطبيون

تكونت جماعة القطبيين في السجن بعد انتهاء محاكمات قضية الإخوان المسلمين في عام ١٩٦٥م والتي تعرف عند البعض بتنظيم سيد قطب، وقد تكونت من مجموعة صغيرة من قادة وأعضاء الإخوان المسلمين وكان على رأسهم أستاذ محمد قطب شقيق سيد قطب، وكان من ضمنهم كل من عبد المجيد الشاذلي ومصطفى الخضيري ودكتور محمد مأمون، وقد اختلفوا مع الإخوان في عدة قضايا وأهمها استراتيجية العمل الإسلامي.

والاستراتيجية التي اعتمدها القطبيون للتغيير الإسلامي قد دونها بشكل متكامل محمد قطب في كتابه "واقعنا المعاصر" وتتلخص في أنه يتحتم تربية أغلبية الشعب على العقيدة الإسلامية الصحيحة حتى إذا قامت الدولة الإسلامية الحقيقية أيدها وتحمل الصعاب التي ستترتب على قيامها من قبل القوى الغربية التي ستقاوم أية نهضة إسلامية حقيقية في مصر وستضرب حصاراً ظالماً (حسب رأيه) على الدولة الإسلامية الناشئة يطال كل شيء من أول منع استيراد القمح والمواد الغذائية إلى منع استيراد أية مواد صناعية، بل ومنع تدفق ماء النيل بطريقة أو أخرى حتى لو وصل

الأمر إلى ضرب السد العالي بقنبلة نووية صغيرة، وانطلاقاً من هذه الرؤية فالقطبيون يرون أنه يتحتم بجانب تربية الشعب قبل إقامة الدولة الإسلامية فإنه يتحتم أن يهتم أبناء الحركة الإسلامية بالتفوق في تعلم العلوم والتكنولوجيا الغربية الحديثة حتى تتوافر لهم فرص إيجاد الحلول العلمية والعملية الحديثة للتغلب على هذه الصعاب المترتبة على إقامة الدولة الإسلامية في مصر.

ورغم أن استراتيجية القطبيين في التغيير لها رونقها ووجاهتها إلا أنهم لم يضعوا تكتيكات (أساليب) واضحة ومناسبة لتحقيقها مما جعلها تبدو وكأنها نوع من الترف الفكري.

وبصفة عامة فإن القطبيين عددهم صغير ومعدل التجنيد عندهم بطيء جداً وذلك كله يعكس الخلل في تكتيكات جماعة القطبيين ولذلك فرغم أنهم بدأوا مسيرتهم الدعوية في نفس الوقت الذي بدأ فيه الإخوان المسلمون في منتصف السبعينيات فإن عدد القطبيين الآن لا يزيد عن عدة آلاف بينما ربما يزيد عدد الإخوان المسلمين في مصر الآن عن مليون.

كما يلاحظ أن القطبيين ليس لهم نشاط في الجامعات ولا المعاهد ولا النقابات بعكس كل من الإخوان والسلفيين الآن والجهاد

والجماعة الإسلامية سابقاً، وهذا أيضاً يعد مظهر من مظاهر الخلل في أساليب عمل جماعة القطبيين.

ورغم ذلك كله فإن التيار القطبي ما زال تياراً مؤثراً وموجودا في معظم دول العالم خاصة أقطار العالم العربي، لكنهم قلة وهم في كل مكان لهم نفس الخصائص الموجودة فيهم في مصر من حيث البطء وعدم الفاعلية، وقد أدى ذلك في بعض الحالات إلى تململ عناصر فعالة داخل الجماعة ومن ثم الانشقاق عليها مللاً من جمود المنهج الحركي للجماعة.

جماعة الجهاد الإسلامي

ولم تتكون أية جماعة إسلامية في إطار الحركة الإسلامية الحديثة بعد تأسيس "شباب محمد" و"القطبيين" إلا في عام ١٩٦٦م عندما تأسست الخلايا الأولى لتنظيم الجهاد المصري.

نشأة تيار الجهاد في مصر وأسبابها:

روج الكثيرون لفكرة أن تيار الجهاد خرج من عباءة الإخوان المسلمين، وشاعت هذه الفكرة على أنها حقيقة ثابتة يقينا لا يجوز أن يتطرق إليها البحث العلمى الموضوعى بتحقيق أو نقد أو تمحيص لا سيما أن هذه الفكرة تستخدم دائماً من أجل التعريض بفكر جماعة الإخوان المسلمين وأنه السبب فى كل ما يتأتى من قبل أية جماعة إسلامية على الساحة.

ولقد آمنت بهذه الفكرة في بداية التحاقي بالحركة الإسلامية أواخر السبعينيات من القرن العشرين الميلادى، وظللت متمسكاً بها إلى أن قررت كتابة تاريخ الحركات الإسلامية المعاصرة في مصر فحينئذ قررت أن أخضع كل شيء للبحث العلمى بمعاييره الصارمة.

لقد كنت وما زلت أؤمن أن كتابة تاريخ الحركة الإسلامية يستلزم جمع وتوثيق الروايات والشهادات الشفهية من صدور صانعى إلى إحداث من قادة وأبناء الحركات الإسلامية، وإذا كان هذا حتمى بالنسبة إلى حركات كتب عنها الكثيرون سواء أعداء أو أصدقاء كحركة الإخوان المسلمين، فإن هذا يصير أكثر حتمية بشأن جماعات لا يزال تاريخها وكثير من أسرارها طى الصدور ولم يكتب منه شيء ذا بال في كتاب مسطور مثل الجهاد المصرى أو غيره كالقاعدة ومن نحى نحوها.

وإنطلاقا من هذا المبدأ كانت لقاءاتى العديدة مع العديد من قادة الحركات الإسلامية وأبنائها ذوي الاطلاع على الأحداث وخلفياتها، ومن هذا ما يخص جماعة الجهاد الإسلامى المصرية وتاريخها الذى سطرناه من حصيلة كم كبير من المقابلات مع قادة ومصادر جهادية عديدة لكننا فى أغلب الأحيان لن نتمكن من ذكر هذه المصادر بشكل صريح وذلك بناء على طلبهم الذى عللوه بأسباب لا تخفى على حصافة القارئ.

نشأت أول مجموعة جهادية في مصر حوالى عام ١٩٦٦م بالقاهرة، وكان أبرز مؤسسيها ثلاثة هم علوى مصطفى (من حى مصر الجديدة بالقاهرة) وإسماعيل طنطاوى (من حى المنيل

بالقاهرة) ونبيل البرعى (من حى المعادى بالقاهرة) وكانوا جميعاً طلبة في الثانوية العامة وقتها، ولقد تخرج إسماعيل من كلية الهندسة بجامعة الأزهر فيما بعد، كما تخرج علوى من كلية الهندسة أيضاً، بينما تأخر نبيل البرعى دراسياً ثم التحق بكلية الآداب بجامعة بيروت.

أصبحت هذه المجموعة تنظيماً يضم عدداً من المجموعات في القاهرة والجيزة والإسكندرية، وربما قليل من المحافظات الأخرى، وكانوا جميعاً من طلبة ثانوى أو الجامعة لكن التنظيم استمر سنوات كبر فيها كل صغير.

وكان من بين أعضاء هذا التنظيم أيمن الظواهرى في نهاية الستينيات، كما كان من أعضاء هذا التنظيم يحيى هاشم ورفاعى سرور، وأيضاً كان من أعضائه محمد إسماعيل المقدم من الإسكندرية، كما انضم إلى هذا التنظيم في نفس الفترة (نهاية الستينيات) مجموعة الجيزة التي كان من أبرز قادتها مصطفى يسرى وحسن الهلاوى لكن هذه المجموعة سرعان ما انفصلت في أوائل السبعينيات عند أول بادرة خلافات بالتنظيم.

ولقد ساهم في تشكيل أفكار واستراتيجية التنظيم ثلاثة عوامل:

الأول- أن كل قادة وأعضاء التنظيم تربوا في مساجد الجمعية الشرعية وجماعة أنصار السنة المحمدية وهما جماعتان ذاتا توجه سلفى واضح، كما تأثر جميع أعضاء التنظيم بالشيخ محمد خليل هراس (وهو أحد علماء الأزهر الشريف، ورئيس جماعة أنصار السنة في ذلك الوقت) تأثراً كبيراً جداً حتى أن بعض المصادر تنقل روايات لم تتأكد بعد أنه -رحمه الله - كان على علم بالتنظيم ويؤيده ويوجهه شرعياً.

الثاني- أن فكرة الانقلابات العسكرية كانت رائجة في ذلك الوقت في العالم العربي، وجرى تنفيذها بنجاح كبير في دول عربية وإسلامية كثيرة في ذلك الوقت، كما راجت في ذلك الوقت أيضاً فكرة حرب العصابات من أجل التحرر الوطنى.

الثالث- اعتقاد مؤسسي التنظيم أن تنظيم الضباط الأحرار كان تابعاً للإخوان المسلمين ثم خانهم لأن الإخوان لم يحسنوا تربية وتثقيف الضباط على فكر الجماعة كما أن الجماعة – حسب رأيهم - أخطأت لأنها لم تستخدم القوة وتحديداً الانقلاب العسكرى في مواجهة عبد الناصر.

وكانت الآثار المباشرة لهذه العوامل الثلاثة هى تبنى التنظيم للمنهج السلفى في مجالى الاعتقاد والدراسات الشرعية وتبنيه لمنهج التغيير السياسى والاجتماعى والاقتصادى بالقوة المسلحة.

ولقد اختار التنظيم مبدئياً أسلوب الانقلاب العسكرى لتحقيق هذا التغيير، وتبنى الاعتماد في اختراق الجيش على أشخاص تم تربيتهم مسبقاً في التنظيم ثم دفعهم إلى الالتحاق بالكليات العسكرية.

كان التنظيم يعتمد مناهج لتعليم الدراسات الشرعية تقوم على أساس المنهج السلفى، كما ألزم الأعضاء بحضور دروس الشيخ محمد خليل هراس بمسجد "قولة" بعابدين وهو المقر العام لجماعة أنصار السنة المحمدية بمصر، كما تضمنت المناهج الدراسية بجماعة الجهاد الأولى هذه كتاب "فى ظلال القرآن" لسيد قطب وكذا كتاب "معالم في الطريق" له أيضاً رحمه الله.

أما في مجال التدريبات العسكرية فإن هذه الجماعة لم تكن تتبنى سوى التدريبات البدنية الشاقة بجانب التدرب على الألعاب القتالية كالمصارعة والكاراتيه، لأنهم كانوا يتبنون فكرة التغيير عبر التغلغل في الجيش واستخدامه للقيام بانقلاب عسكرى، وذلك عبر توجيه الأعضاء من طلبة الثانوى لدخول الكليات العسكرية وكذا توجيه الأعضاء من طلبة الجامعات للتحويل إلى الكليات العسكرية.

ولهذا أيضاً لم يكونوا يهتمون بشراء أو تخزين السلاح أو التدرب عليه خارج الجيش اللهم إلا ما كان من تصرفات فردية لم يكن التنظيم يمانع فيها.

وكانت هذه الجماعة تعتمد في مجال التجنيد على التجنيد من الملتزمين بتعاليم الإسلام أيا كان انتماؤهم الفكرى باعتبار أن خلافهم الرئيسى مع غيرهم هو مسألة طريقة التغيير فإقناع أى ملتزم بهذه الفكرة يحوله إلى شخص صالح للانضمام إلى جماعة الجهاد لكن كان بالطبع لهم بعض الملاحظات والخلافات القليلة والجوهرية مع كل من الجمعية الشرعية وجماعة أنصار السنة المحمدية في بعض تفصيلات مسائل في العقيدة حتى أن علوى مصطفى كان قد كتب كراساً في هذه المسائل.

وقد ظل هذا هو منهج جماعات الجهاد المصرية في الدعوة والتجنيد حتى الآن.

وكانت مساجد الجمعية الشرعية وأنصار السنة وحلقات الدرس فيها هى ملتقى أعضاء الجهاد كما كانت الميدان الأبرز للدعوة والتجنيد لجماعة الجهاد في ذلك الحين بسبب انحصار النشاط الإسلامي في ذلك الوقت في هذه المساجد ومنع الأنشطة الإسلامية في سائر ساحات العمل السياسي الأخرى كالجامعات والنقابات.

ولقد سألت العديد من المصادر ومنها بعض القادة والمؤسسين ومنهم نبيل البرعى تحديداً وكذا دكتور مصطفى يسرى، هل كان لكم علاقة بالإخوان المسلمين؟؟؟

فأجابوا جميعاً إجابة واحدة هى: لم أكن في يوم من الأيام عضواً في الإخوان المسلمين كما لم يكن أحد من أسرتى عضواً في الإخوان كما لم أتعلم على يد أحد من الإخوان.

وسألتهم ما الذى دفعكم إلى فكرة التغيير؟؟؟

قالوا: رأينا الواقع مخالف لما ينبغى أن يكون عليه الواقع الإسلامى كما درسناه فقررنا أن نغيره.

وسألتهم لماذا اخترتم القوة كوسيلة وحيدة للتغيير؟؟؟

قالوا: لأنها الوسيلة الوحيدة الناجحة كما أن النظام الحاكم يحكم بالقوة والقمع ويسد أى منفذ للتغيير السلمى، ويستخدم كل إمكانات الدولة لمنع أى تغيير اجتماعى إسلامى سلمى ومتدرج.

وسألتهم لماذا الانقلاب العسكرى تحديداً وليس غيره؟؟؟

قالوا: أغلب حكام العالم الإسلامى حصلوا على الحكم بهذه الطريقة وهى طريقة فعالة ونحن أولى باستخدامها لأننا نعبر عن دين وثقافة الأمة أما هم فلا يعبرون إلا عن فكر ومصالح الغرب

الصليبى أو الشرق الشيوعى (طبعاً كان الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية قائمين في الفترة التى نتكلم عنها).

وفي نهاية الستينيات كان من أعضاء التنظيم أيضاً عصام القمرى.

انشقاق في التنظيم ونشأة تنظيم يحيى هاشم:

بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧م ثم محاكمة قادة سلاح الطيران المصرى الذين اعتبروا مسؤولون عن الهزيمة عام ١٩٦٨م ومجىء الأحكام مخففة خرجت مظاهرات حاشدة من الطلبة والعمال في القاهرة والإسكندرية ضد نظام الرئيس جمال عبد الناصر محتجة على الأحكام والهزيمة معاً واستمرت هذه المظاهرات لفترة.

وانتهز يحيى هاشم (وكان وكيلاً للنيابة العامة و أحد قادة التنظيم البارزين) الفرصة وحاول أن ينفذ أمراً كثيراً ما طاقت إليه نفسه، ألا وهو الالتحام بالجماهير وقيادتها للإطاحة بعبد الناصر لأنه كان قد شعر في وقت سابق أن طريق الانقلاب العسكرى بالطريقة التى تبناها تنظيم الجهاد بقيادة إسماعيل طنطاوى هو طريق طويل سيستغرق عشرات السنوات إن لم يكن مستحيلاً أصلاً.

ولقد خطب يحيى هاشم في الجماهير المحتشدة التي حملته على الأعناق وطافت به قليلاً بالشوارع قبل أن يلقى القبض على يحيى هاشم الذى سرعان ما أطلقت الشرطة سراحه عندما تبين لها أنه وكيل بالنيابة العامة.

ورغم أن أيمن الظواهري ذكر في كتابه "فرسان تحت راية النبي" أنه شارك في محاولة إشعال الاحتجاجات الجماهيرية هذه، وذكر ما يشعر بأنها كانت بتوجيه من قيادة التنظيم إلا أن الوقائع التي جاءت على لسان آخرين عاصروا هذه إلى إحداث وشاركوا فيها تشير إلى أن المشكلات والخلافات بدأت بعد هذه الواقعة، ليس بين يحيى والسلطات، ولكن بين يحيى ومعه مجموعة كان أبرزها رفاعى سرور وكلهم من جهة ويقابلهم في الجهة الأخرى إسماعيل طنطاوى وعلوى مصطفى وبقية التنظيم.

كان رأى إسماعيل ومن معه أن يحيى مخطئ وأن عمله هذا هدد التنظيم بالانكشاف.

وكان رأى يحيى ومن معه أن خطة التنظيم مستحيلة التحقيق وأن الوقت مناسب لكشف حقيقة عبد الناصر ونظامه للناس بعد الهزيمة وتأليبهم عليه والقيام بمشروع تغييرى ذى طابع جماهيرى إما ثورة شعبية وإما حرب عصابات.

وفي المناقشات ظهرت خلافات عديدة أخرى أبرزها أن إسماعيل طنطاوى وفريقه يرون أهمية الالتزام بالهدى الظاهر (مظاهر التدين) بينما رأى يحيى وفريقه عدم حتمية ذلك في ظروف عدم قيام الحكم الإسلامى في البلاد كى تتيسر حركة التنظيم السرية.

ولم تفلح كل محاولات الوفاق وانشق يحيى وفريقه وأسسوا جماعة أخرى.

وفي عام ١٩٧٥م اشتبكت مجموعة يحيى هاشم بالسلاح مع الأمن في الجبل وتم تصفية يحيى هاشم ومجموعة من القادة وسجن آخرون وبذلك انتهت جماعة يحيى هاشم.

انشقاق آخر في التنظيم:

وإثر حرب أكتوبر١٩٧٣م تفجر خلاف آخر بين أعضاء التنظيم بشأن مدى إسلام ضباط الجيش من أعضاء التنظيم الذين شاركوا في الحرب خاصة من مات منهم فيها، وكان من ضمن الذين ماتوا شقيق علوى مصطفى وتزعم علوى القول بأنهم شهداء بينما أصر آخرون على أنهم غير شهداء لأنهم قاتلوا تحت راية الطاغوت ولتحقيق أهدافه.

وحاول إسماعيل التوفيق بين الطرفين دون جدوى، وانشق علوى عن التنظيم كما فارق آخرون التنظيم دون أن يعملوا في إطار

تنظيمي آخر، واستمر التنظيم بقيادة إسماعيل وظل معه كثيرون أشهرهم نبيل البرعى وعصام القمرى وأيمن الظواهرى وكان معهم في ذلك الوقت أو بعده بقليل سيد إمام الشريف.

استقلال مجموعة الجيزة:

وإثر تكرار الخلافات هكذا داخل تنظيم إسماعيل طنطاوي اقترح حسن الهلاوى من قادة مجموعة الجيزة على مصطفى يسرى القائد الأرفع منه أن تستقل المجموعة عن إسماعيل طنطاوى إلى أن تنتهى الخلافات عنده، وبذا استقلت المجموعة إلى حين، وهى التى كانت قد تم تشكيلها كمجموعة مستقلة أصلاً من قبل أن تنضم إلى تنظيم إسماعيل طنطاوى.

نشأة جماعة صالح سرية:

عندما أقام دكتور صالح سرية في مصر كموظف بجامعة الدول العربية حاول إقناع قيادة الإخوان في مصر بتبنى فكرة الانقلاب العسكرى لكن دون جدوى، وفى أثناء ذلك تعرف على العديد من الشباب من قادة وأعضاء تنظيمى إسماعيل طنطاوى ويحيى هاشم.

لقد تعرف على بعضهم في لقاءات إسلامية ببيت السيدة زينب الغزالى كما تعرف على أكثرهم في مساجد الجمعية الشرعية وأنصار السنة.

وحاول صالح سرية التقارب معهم جميعاً إلا أنه اصطدم بسلفية إسماعيل طنطاوي، لأن صالح سرية كان يرى إرجاء حسم الخلافات في مسائل عقيدية وفقهية لما بعد إقامة الدولة الإسلامية بعكس إسماعيل طنطاوي الذى رأى حتمية الالتزام بكل مواقف السلف الصالح من أهل السنة والجماعة وعدم التعاون مع أى شخص يخالف ذلك، كما استحال التقارب بين صالح سرية ويحيى هاشم بسبب إصرار الأول على الانقلاب العسكرى وإصرار الثانى على حرب العصابات.

وهكذا فشل صالح في التوافق مع الجهاد بعد فشله في التوافق مع الإخوان المسلمين، فكان لزاماً عليه أن ينشئ تنظيمه الخاص ممن تعرف عليهم سواء عند زينب الغزالى أو عند إسماعيل طنطاوي أو عند يحيى هاشم ثم تحرك بهم وضم جدداً ومن ضمن من جرى ضمهم مجموعة الجيزة وصار من أبرز القادة في تنظيمه أحمد صالح (بورسعيد) كارم الأناضولى ومصطفى يسرى وحسن الهلاوى (الجيزة) وطلال الأنصارى وخالد المنشاوى وعلى المغربى وحسن السحيمي (الإسكندرية) ومحمد شاكر الشريف (قنا) وغيرهم.

وبعد فشل المحاولة الانقلابية التى دبرها التنظيم عبر الكلية الفنية العسكرية عام ١٩٧٤م والحكم على صالح سرية وكارم الأناضولي بالإعدام والحكم على غيرهما بأحكام مختلفة، انتخب المهندس أحمد صالح من بين الحائزين على حكم البراءة أميراً عاماً للتنظيم وتم إعادة تشكيل التنظيم.

ولقد تعرض التنظيم لضربة أمنية عام ١٩٧٧م، وتمت محاكمة عدد كبير من قادته وأعضائه فيما عرف إعلامياً باسم قضية تنظيم الجهاد وأصدرت المحكمة الحكم على مهندس أحمد صالح بعشر سنوات سجن كما صدرت ضد الباقين أحكام مختلفة.

وتم انتخاب دكتور مصطفى يسرى أميراً عاماً للتنظيم، ونشط التنظيم إلى أن أصدر دكتور مصطفى يسرى قراراً بحل التنظيم إثر اختراقات أمنية متعددة للتنظيم وضربه أمنياً فيما عرف بقضية تنظيم الجهاد ١٩٧٩م.

وبعد حل التنظيم شكل كل قائد من قادة المستوى الوسيط بالتنظيم تنظيماً مستقلاً من المجموعات التى كانت تابعة له قبل الحل، كما حاول بعضهم إعادة ضم كل المجموعات في تنظيم واحد كبير وذلك كله له تفاصيل كثيرة ليس هنا مجال ذكرها لا سيما أن أحد القيادات الوسيطة هذه هو محمد عبد السلام فرج

مؤلف كتاب "الفريضة الغائبة" وقائد التنظيم الذى اغتال رئيس مصر السابق أنور السادات في أكتوبر ١٩٨١م.

مسيرة تنظيم إسماعيل طنطاوى حتى أكتوبر ١٩٨١م:

عندما تم القبض على صالح سرية وتنظيمه تحسب إسماعيل طنطاوى من ورود اسمه في التحقيقات فهرب إلى هولندا وبعدها تزوج هولندية وحصل على الجنسية الهولندية، وعندما داهم الأمن منزله لم يجده.

وقام بعد ذلك كل من أيمن الظواهرى وسيد إمام (وإن نفى سيد إمام مؤخراً عضويته هذه لكن كل الروايات الأخرى وتحقيقات الأمن تؤكدها) وعصام القمرى بإعادة تنظيم الجماعة واستمروا في نشاطهم إلى أن إنكشفوا للأمن في مايو ١٩٨١م بسبب القبض على بعض عناصرهم وتمكن الأمن من الحصول على حقيبة بها كمية من الوثائق السرية الخاصة بالتنظيم ومنذئذ صار عصام القمري مطارداً من الأجهزة الأمنية كلها لكن الضربة الأكبر تمت للتنظيم في أكتوبر ١٩٨١م بسبب محاولاتهم الاندماج مع تنظيم محمد عبد السلام فرج، فألقى القبض على أيمن الظواهرى وعصام القمرى ونبيل البرعى ودكتور أمين الدميرى ومعظم قادة وأعضاء التنظيم، وهرب كل من سيد إمام ومحمد الظواهرى وآخرون خارج مصر.

وإلى هنا ينتهى فصل واحد من فصول تاريخ تنظيم الجهاد المصرى لتبدأ فصول أخرى عديدة.

تيار الجهاد في مصر واغتيال السادات:

لقد شهد عام ١٩٨٠م أحداثاً هامة في تاريخ تيار الجهاد المصرى يمكن إيجازها على النحو التالى:

حل تنظيم الجهاد بقرار من دكتور مصطفى يسرى أمير عام التنظيم آنذاك، وامتناع القيادات الوسطى للتنظيم عن إبلاغ قرار الحل للمجموعات، واستقلال كل منهم بمجموعته للعمل منفرداً وفق آرائه الخاصة التى تعلمها في إطار التنظيم المحلول.

طرح مهندس محمد عبد السلام فرج لتصوره عن التكتيكات والأساليب الواجب اتباعها من قبل التيار الجهادى في سعيه إلى لتحقيق أهدافه، وقد سعى المهندس محمد عبد السلام إلى تحقيق أهدافه بهذه الأساليب والتى تعتبر مزيجاً من أساليب جماعتى التبليغ والدعوة والإخوان المسلمين، وكان محمد عبد السلام أحد القيادات الوسطى في تنظيم الجهاد.

نجاح مهندس محمد عبد السلام في عدة خطوات كان له تأثيره الكبير على التيار، وهى:

ضم مقدم المخابرات الحربية عبود الزمر إلى تنظيم الجهاد الذى يقوده محمد عبد السلام.

إقناع قيادة الجماعة الإسلامية بالصعيد بفكر الجهاد وتجنيدها لصالح هذا الفكر، وضمها إلى العمل من خلال تنظيم محمد عبد السلام نفسه.

ج) الاندماج مع عدة مجموعات جهادية هامة أولها من حيث الترتيب التاريخى مجموعة نبيل المغربى.

ولقد ساهمت هذه إلى إحداث في تشكيل تاريخ تيار الجهاد في المراحل التالية على النحو الذى ستظهره السطور التالية.

لقد أدت الطريقة التى سلكها محمد عبد السلام إلى خروج تنظيم الجهاد من حيز الكم العددى المحدود إلى حيز الأعداد الكبيرة نسبياً وذلك على حساب الكيف، وكان من المتوقع وقتها أن يكون ذلك على حساب الأمن لكن الحالة السياسية والأمنية السائدة في مصر آنذاك ساعدت على استمرار التنظيم آمناً و نشيطاً حتى أغسطس ١٩٨١م.

كانت تكتيكات محمد عبد السلام أشبه بنشاط تنظيم علنى يسعى إلى الانقلاب على نظام الرئيس السادات عبر وحدات من

الجيش المصرى ووحدات شبه عسكرية سعى إلى تكوينها من مدنيين من أعضاء التنظيم، ونجح فى تكوين وتدريب بعض الوحدات المدنية كما نجح في ضم عدد من ضباط الجيش إلى التنظيم كان أشهرهم مقدم المخابرات الحربية عبود الزمر، وملازم أول خالد الإسلامبولى، والملازم أول احتياط مهندس عطا طايل، ومقدم ممدوح أبوجبل، والعقيد أحمد القريفاني والنقيب أحمد مرسي وغيرهم.

كان تنظيم محمد عبد السلام يتذرع بالسرية ظاهرياً لكن التطبيقات العملية لمعظم قادة وأعضاء التنظيم كانت أقرب ما تكون إلى العلنية ليس انطلاقا من مبادئ تنظيمية بقدر ما كان تعبيراً عن العشوائية والإهمال، لكن ضعف الأجهزة الأمنية حينذاك كان السبب الرئيسى لعدم انكشاف التنظيم.

كان محمد عبد السلام متعجلاً جداً جداً للقيام بالتحرك الانقلابى ضد حكومة السادات العلمانية، وفاقه في هذا التعجل نبيل المغربى الذى كان لديه مجموعة مدربة تدريباً شبه عسكرى كما كان نبيل المغربى نفسه ضابط إحتياط سابق بالمخابرات الحربية، وكان قد وضع برنامجاً مكثفاً ومبسطاً وقصيراً لتدريب المدنيين على عدد من الأعمال العسكرية التى رأى أنها كافية لتحقيق أهدافه.

وقد أدت حِرَفية عبود الزمر العسكرية إلى تعزيز نزعة التعجل (ويصفها البعض بالتهور) لدى محمد عبد السلام، لأن العسكرى عادة ما يقول للسياسى أعطنى الإمكانات وأنا أنفذ، وهذا ما حدث من عبود عندما وضع خطة القيام بانقلاب عسكرى يدعمه مدنيون مدربون عسكرياً، لقد طلب من محمد عبد السلام وسائر القادة توفير عدد حدده بدقة ليدربه عسكرياً وفق برنامج تدريبى محدد، بجانب توفير كميات وأنواع السلاح والذخائر والوسائل المختلفة اللازمة والتى حددها أيضاً، لقد صار الأمر أكثر حسماً لدى محمد عبد السلام بعدما أيد تعجله رجل عسكرى بحجم عبود الزمر حتى لو كان هذا التعجل بشروط، وصار لهذا التعجل مبرراته الموضوعية، وصارت المشكلة مختزلة في توفير الإمكانات العسكرية فقط والتى هى في التحليل الأخير مال ورجال، ومن ثم سعى محمد إلى إيجاد حلول سريعة لمشكلة ضعف الإمكانات.

ولم ترضه معدلات التجنيد التى تجرى عبر تكتيكات إما علنية أو شبه علنية رغم ارتفاع هذه المعدلات بالقياس بما كان عليه التنظيم أيام مصطفى يسرى ومن قبله، ومن ثم سعى إلى تكتيك جديد يقوم على تجنيد قادة مجموعات كبيرة نسبياً بحيث يمثل تجنيدهم تجنيداً لسائر مجموعتهم، وفي هذا الإطار تعرف على

مجموعات عدة وقام بضمها، بعضها كان من المجموعات المتبقية من تنظيم الجهاد المحلول وبعضها كان على فكر آخر لكن قام محمد بإقناعهم بفكر الجهاد وجندهم له.

ومن أمثلة المجموعات الجهادية القديمة التى تم دمجها أو التنسيق معها مجموعة أحمد هانى الحناوى وجماعة محمد سالم الرحال التى كان يقودها آنذاك كمال السعيد حبيب ومجموعة بالشرقية (مركز منيا القمح) كان يقودها أنور عكاشة، وجماعة أيمن الظواهرى، وغيرهم.

كانت جماعة محمد سالم الرحال من أكبر المجموعات لأن الرحال سعى إلى تجميع معظم المجموعات المتبقية من تنظيم الجهاد القديم بعد حله، ولكنه سرعان ما تم ترحيله من مصر (كان فلسطينى يحمل الجنسية الأردنية) فترك قيادة التنظيم لكمال السعيد حبيب، الذى وافق فيما بعد على تنسيق واسع النطاق مع تنظيم محمد عبد السلام وكان هذا التنسيق يقترب من حد الاندماج الكامل.

أما جماعة أيمن الظواهرى فكانت تركز على تحصيل الإمكانات المادية كالمال والسلاح والبيوت (لاستعمالها كقواعد للتنظيم أو مخازن للسلاح) أكثر من التركيز على الأفراد، باعتبار أن تجنيد الأفراد هى مرحلة تالية لمرحلة استكمال الإمكانات المادية، وقد تم

الاتفاق على الاندماج بين المجموعتين عبر طارق الزمر مندوباً عن محمد عبد السلام ودكتور أمين الدميرى مندوباً عن أيمن الظواهرى.

أما أبرز المجموعات التى لم تكن على فكر الجهاد واستقطبها محمد عبد السلام لفكر الجهاد فهى مجموعة الصعيد والتى عرفت باسم الجماعة الإسلامية، وقصتها مشهورة حيث كان الخناق الأمنى قد تم تضييقه على الجماعة الإسلامية بجامعة أسيوط بعدما سلكت سلوكاً عنيفاً بما عرف في أدبياتهم فيما بعد بتغيير المنكرات باليد كتكسير الخمارات ومنع الإختلاط بين الجنسين بالقوة، وكان قادة هذه الجماعة قد تمردوا منذ عام ١٩٧٩م على نصائح قادة الإخوان المسلمين كأستاذ عمر التلمسانى ودكتور محمد حبيب وقرروا الاستمرار في سلوكهم السياسي الخاص بهم، وفى أثناء هذا التضييق الأمنى هرب منهم من هرب وكان من الهاربين كرم زهدى أحد أبرز عناصر مجموعة من ١٢ شخصاً كانت تقود عمل الجماعة بجامعة أسيوط وكانت سميت باسم مجلس الشورى، و لم يجد كرم مكاناً للهرب والاختباء من الأمن حينئذ سوى غرفات المدينة الجامعية بجامعة القاهرة، حيث كان الوضع الأمنى هادئاً نظراً إلى سيطرة السلفيين والإخوان على الحركة الطلابية بالقاهرة حينئذ.

وعلم محمد عبد السلام بخبر وجود كرم فقابله عبر عضو تنظيم الجهاد شعبان عبد اللطيف الذى كان قد أعطى محمد تقرير شفهي بشأن كرم ومجموعته وكان شعبان قد توثقت علاقته بكرم في المدينة الجامعية بالجيزة، واستطاع محمد عبد السلام أن يقنع كرم بفكرالجهاد، وتحمس كرم للانضمام إلى التنظيم لكنه تريث حتى يرجع إلى بقية زملائه في مجلس شورى الجماعة الإسلامية بجامعة أسيوط ورجع إليهم كرم وجاؤوا لمقابلة محمد واقتنعوا كلهم بشكل أو بآخر بالفكر الجديد وأصبحوا جزءاً من منظومة محمد عبد السلام.

وكان طموح محمد عبد السلام واسعاً بشأن سرعة التمكن من تنفيذ انقلابه المأمول لذلك لم يكتف بهذه المعدلات المتسارعة من التوسع فى التجنيد أو الاندماج أو التنسيق بل سعى إلى إقناع جماعات وقادة من اتجاهات فكرية رافضة لفكر تنظيم الجهاد أصلاً كالإخوان المسلمين والسلفيين، فكانت الدعوة إلى عدد من قادة هذه الاتجاهات لحضور اجتماع في بني سويف تحت شعار التخطيط والتنسيق لمحاربة فكر جماعات التكفير في مصر، وكان هذا الشعار مجرد ساتر أمنى للتغطية على الهدف الحقيقى للاجتماع.

تولى الدعوة إلى الاجتماع محمد سعد من قادة العمل الإسلامي السلفي في بنى سويف وذلك بإيعاز من محمد عبد السلام، واستضاف محمد سعد الاجتماع في مسكن أحد أتباعه في بنى سويف، وكان الغرض الحقيقى للاجتماع أن يعرض محمد عبد السلام تصوره لإقامة الدولة الإسلامية عبر الانقلاب العسكرى ويطلب من الحاضرين تأييد هذا التصور ودعمه بالمال والرجال، وقد دعى محمد سعد إلى هذا الاجتماع قادة من السلفيين منهم محمد مصطفى الدبيسى ومحمد أحمد إسماعيل المقدم وغيرهما كما دعى أسامة عبد العظيم ولم يحضر، وكذلك دعى بعضاً من قادة الإخوان وحضر بعضهم، وبالطبع حضر عدد من قادة الجهاد على رأسهم محمد عبد السلام ودكتور عمر عبد الرحمن، وكان محمد سعد بمثابة شاهد ووسيط لأنه لم يكن حينئذ عضواً في تنظيم الجهاد حسب إحدى الروايات.

ورفض بعض الحاضرين ما طرحه محمد عبد السلام وكان على رأس الرافضين قادة الإخوان المسلمين، كما تريث بعض السلفيين وطلبوا فتوى مباشرة ومحددة بشأن هذا التصور من عدد من العلماء حددوهم حينئذ وكان من ضمن العلماء الذين حددوهم طالبين فتاوى منهم بالموافقة على هذا التصور الشيخ محمد ناصر الدين الألبانى والشيخ عبد العزيز ابن باز.

وهكذا سعى محمد عبد السلام بكل دأب إلى الإسراع بالإطاحة بالرئيس السادات وإقامة دولة إسلامية وفق تصوره ويمكن تصور حجم نشاط محمد عبد السلام إذا علمنا أن النتيجة كانت ارتباط كل المجموعات الجهادية التى كانت موجودة بمصر حينئذ بتنظيم محمد عبد السلام برابطة ما، إما التنسيق أو التعاون أو الاندماج أو التعاهد على الاندماج ونحو ذلك من الاتفاقات.

لكن الأيام جرت بها لم يكن يتوقعه محمد عبد السلام نفسه، فسرعان ما دبت الخلافات بينه وبين الجماعة الإسلامية، فتحولت العلاقة من اندماج كامل إلى تعاون ومعاهدة على الاندماج عندما يحين وقت القيام بالانقلاب.

ولم يكد محمد عبد السلام يفيق من هذه الخلافات حتى باغتته قرارت ٥ سبتمبر١٩٨١م وكان محمد نفسه مطلوبا للاعتقال فيها لكنه نجح في الهرب من أجهزة الأمن، وفي نفس الوقت كانت قوائم الاعتقال تتضمن أغلب أعضاء مجلس شورى الجماعة الإسلامية لكنهم هربوا ولم يعتقل منهم سوى طلعت فؤاد قاسم.

توجه عدد كبير من مجلس شورى الجماعة الإسلامية إلى القاهرة وسعوا إلى مقابلة محمد عبد السلام وأركان قيادته، وفي الاجتماع ألح قادة الجماعة الإسلامية على أهمية أن يتحرك تنظيم الجهاد بسرعة

ويباشر القتال ما دام السادات بدأ بضرب الحركة الإسلامية عبر قرارات التحفظ (اشتهرت فيما بعد بقرارات ٥ سبتمبر١٩٨١م) وحذروا تنظيم الجهاد من أن يقع فيما وقع فيه الإخوان المسلمون عندما ترددوا في استخدام القوة ضد عبد الناصر مما أفسح المجال لعبد الناصر للبطش بهم، وفي الواقع إن هذه الفكرة كانت الفكرة السائدة لدى تيار الجهاد وكان محمد عبد السلام نفسه هو الذى رددها كثيراً من قبل على أسماع قادة الجماعة الإسلامية، فحينئذ لم يكن أحد من الجهاد ينتقد الإخوان في شيء ذى بال غير هذا.

وكان محمد عبد السلام غائباً عن هذا الاجتماع لأسباب أمنية لكن حضره عبود وطارق الزمر وصالح جاهين وغيرهم من أركان القيادة لدى محمد عبد السلام، وقد وعد الجهاديون قادة الجماعة الإسلامية خيراً لكن أرجأوا القرار النهائى إلى وقت لاحق وإن كانوا أشاروا إلى ملامح القرار التى تلخصت في شن حملة اغتيالات واسعة النطاق لرؤوس الحكم في البلاد تشمل فيما تشمل السادات نفسه، وتقرر في الاجتماع أن يقيم أسامة حافظ بالقاهرة ليكون حلقة الوصل بين الجهاد والجماعة الإسلامية التى كان قادتها يعيشون هاربين في الصعيد، وانفض الاجتماع على ذلك في مساء ٢٥ سبتمبر ١٩٨١م.

في نفس الوقت الذى عقد فيه الاجتماع بمقر تابع لصالح جاهين بقرية صفط اللبن بمحافظة الجيزة داهمت ثلاث حملات من قوات الأمن ثلاثة مقرات هامة لتنظيم الجهاد بالجيزة أحدها كان المقر المقرر لعقد الاجتماع المذكور والثانى منزل طارق الزمر والثالث كان منزل عبود الزمر نفسه وذلك بالمخالفة للقانون الذى يمنع تفتيش أى شىء تابع لضابط المخابرات الحربية إلا بواسطة المخابرت الحربية نفسها، وكان خبر انطلاق الحملات قد وصل إلى تنظيم الجهاد قبيل انطلاقها بخمس دقائق فاكتفوا بتغيير مكان الاجتماع وتشديد إجراءات التأمين له، مما ضيع على الأمن فرصة صيد ثمين وسهل كان الحصول عليه سيغير مجرى التاريخ.

وبعد الاجتماع علم قادة الجهاد بانكشاف أمر التنظيم للأمن فجرت عملية انتشار واسعة (هروب منظم) مما قطع صلتهم بأسامة حافظ ومن ثم بمجموعة الجماعة الإسلامية برمتها.

وخلال أيام قرر محمد عبد السلام اغتيال السادات عبر عدد من ضباط الجيش التابعين له واستقر الأمر على قيام خالد الإسلامبولى بها على الوجه المشهور والمعروف عن العملية، وفى البداية عارض عبود وعدد من قادة الجهاد (على رأسهم مهندس أحمد سلامة مبروك) العملية لكن محمد عبد السلام الرجل الأقوى في التنظيم قرر المضى في العملية فتمت.

كانت معارضة عبود لأسباب تكتيكية أما معارضة أحمد سلامة كانت لأسباب استراتيجية، حيث كان يرى عدم الصدام مطلقاً مع الحكومة في هذه المرحلة وكان يصر على تهريب جميع قادة وعناصر التنظيم التى تم انكشافهم لخارج البلاد بينما يكمل الباقون العمل بهدوء دون صدام لحين لحظة إستكمال الإمكانات الكاملة والاستيلاء الشامل على مقاليد الحكم.

نجحت عملية اغتيال السادات وفشلت العمليات الأخرى التى كان مقررا لها أن تتم بالمواكبة معها وكذا التى كان مقرراً لها أن تتبعها، وتساقط أعضاء وقادة وأسلحة التنظيم الواحد تلو الآخر وكان سهلاً على الأمن أن يجهز على التنظيم في أسابيع محدودة بمجرد أن أمسك بطرف أول خيط بسبب الضعف الشديد في الإجراءات الأمنية لدى التنظيم.

ولم يكن قادة الجماعة الإسلامية الهاربين بالصعيد على علم بالهزائم التى يلقاها حلفاؤهم من قادة الجهاد فى القاهرة وسائر محافظات مصر خارج الصعيد بسبب انقطاع الاتصال بين حلقة وصلهم (أسامة حافظ) وقادة الجهاد بمصر، ومن ثم أصاب صقورهم (كرم زهدى وعلى الشريف) لوثة من الحماس الشديد إثر سماعهم بخبر نجاح عملية اغتيال السادات من وسائل

الإعلام، ومارس كرم زهدى وعلى الشريف إرهاباً فكرياً وكلامياً على بقية أعضاء مجلس الشورى حتى أرغمهم على الموافقة على القيام بأحداث أسيوط المشهورة في فجر أول أيام عيد الأضحى حيث هاجموا مديرية أمن أسيوط ومراكز الشرطة وفرق الأمن (الأمن الداخلى) وانهارت منظومة الشرطة مما دعى إلى تدخل قوات المظلات والكوماندوز التابعين للجيش لتخليص المدينة من سيطرة الجماعة الإسلامية والقبض على قادة وأعضاء الجماعة الإسلامية خلال ثلاثة أيام من الصدام المسلح.

ولم يعلم عبود الزمر وقادة الجهاد بأمر أحداث أسيوط إلا من إذاعة مونت كارلو.

وهكذا اجتمع جميع قادة الجهاد والجماعة الإسلامية مرة أخرى لكن كان مقر الاجتماع هذه المرة في السجن، وكان معهم معظم أعضاء الجماعتين.

في بداية مرحلة السجن كان الجميع من أعضاء وقادة الجماعة الإسلامية والجهاد مشغولين بالتحقيقات والمحاكمات ولم يكن يدور في خلد أحد منهم حينئذ أي تصور مستقبلي لعمل جماعي داخل السجن كما لم يسع أي منهم حتى ذلك الوقت للقيام بأي عمل تنظيمي داخل السجن.

وبعد مرور عدة أشهر عليهم في السجن تم نقل مقدم المخابرات الحربية السابق عبود الزمر ورائد المدرعات السابق عصام القمري من السجن الحربي إلى سجن ليمان طرة حيث كان يقبع عدد من قادة كل من الجماعة الإسلامية والجهاد، وكانت حالة قادة الجهاد والجماعة الإسلامية هؤلاء حينئذ مختلفة عن حالة كل من عبود الزمر وعصام القمري، فالأخيران قد تورطا وهما في السجن الحربي في تدبير محاولة للهروب من السجن والقيام بانقلاب عسكري يعقب هروبهما من السجن، وقد اتصلا لهذا الغرض بمجموعة من قادة الجهاد والجماعة الإسلامية الهاربين كانوا قد نظموا أنفسهم بمساعدة عبود الزمر وعصام القمري، وكان على رأس هذا التنظيم الهارب عديدون من أشهرهم رفاعي طه ومنتصر الزيات وصلاح عبد القادر ومجدي سالم وعادل عبد المجيد وهاني السباعي وغيرهم.

وعندما تم نقل عبود والقمري إلى سجن ليمان طرة سعى الاثنان إلى إعادة تنظيم الجماعة الإسلامية والجهاد في جماعة واحدة تحت ذريعة الإعداد لمواجهة المحاكمة التي عرفت إعلامياً في ذلك الوقت باسم محاكمة الجهاد الكبرى والتي كان من المزمع أن يقدم لها ٣٠٢ من القادة والأعضاء النشطين في كل من تنظيمات الجهاد والجماعة الإسلامية.

وتكون مجلس شورى لقيادة الكيان الذي أريد له أن يجمع تنظيم الجهاد (جماعة محمد عبد السلام وجماعة أيمن الظواهري وجماعة سالم الرحال) بالإضافة إلى الجماعة الإسلامية، وكان مجلس الشورى مكوناً من كل من أيمن الظواهري وطارق الزمر وناجح إبراهيم وعصام دربالة أعضاء وعبود الزمر رئيساً، كما كانت هناك لجان نوعية انتظم فيها العديد من القادة الآخرين من سائر المجموعات، وعندما استقال عبود الزمر من رئاسة مجلس الشورى لبعض الوقت خلفه في رئاسة المجلس عصام القمري، لكن الجماعة الإسلامية طالبت بإلحاح برجوع عبود إلى رئاسة المجلس بعد فترة وجيزة، وقد تم ذلك.

وحدثت خلافات كثيرة بين كل منظمات الجهاد من جهة وقادة الجماعة الإسلامية من جهة أخرى، ورغم أن هذه الخلافات قد اتخذت العديد من المظاهر إلا أن جوهرها الحقيقي كان صراعاً على قيادة الكيان الجديد الذي ضم كل الجهاديين والجماعة الإسلامية في كل السجون تقريباً، إذ كان قادة الجماعة الإسلامية (وهم مجلس الشورى الخاص بالجماعة الإسلامية والذي كان مكوناً من ١٢ عضواً، وكلهم كانوا وقتها من طلبة جامعة أسيوط عدا كرم زهدي الذي كان وقتها طالباً بمعهد التعاون الزراعي وقيل إنه

كان مفصولاً من المعهد في ذلك الوقت) يسعون إلى السيطرة على قيادة الجماعة الجديدة التي كان الجميع يظن أنها ستكون ذات دور بارز في العمل الإسلامي بعد خروج عدد من القادة من السجن إثر انتهاء المحاكمات، وكان قادة منظمات الجهاد المختلفة يرون أنفسهم أنهم ذوو خبرات مختلفة فعبود الزمر وعصام القمري كانا ضابطين سابقين ومرموقين في الجيش بالنسبة إلى أبناء جيلهما كما كان أيمن الظواهري والعديد من قادة الجهاد قد أتموا دراساتهم الجامعية ولهم خبرات تنظيمية جيدة وعديدة تختلف عن الحال التي عليها قادة الجماعة الإسلامية، ولذلك فقد قال عصام القمري ذات مرة "إن قادة الجماعة الإسلامية كلهم طلبة وكلهم رأيهم واحد فليس لديهم أي تنوع في الآراء فلماذا يتعين علينا أن نجلس معهم جميعا ونستمع لهم جميعاً، يكفي أن يأتينا واحد منهم برأيهم جميعاً وخلاص"، ولكن قادة الجماعة الإسلامية كانوا يتشبثون بالتحرك وحضور أية لقاءات مجتمعين بكامل عددهم لاعتبارهم أن ذلك يمثل ضغطاً على الآخرين، كما كانوا يصدرون النصائح والتوصيات باسم دكتور عمر عبد الرحمن الذى كانوا قد ضمنوا ولاءه الكامل لهم وعدم خروجه عن رأيهم أبداً بينما هو واجهة جيدة دينياً واجتماعياً بصفته عالم دين محترم في مواجهة قادة الجهاد ذوي الخبرات التي

لن يختلف على أنها أعلى منهم كمجرد طلبة في ذلك الوقت، ونظراً إلى نجاح قادة الجماعة الإسلامية في استخدام دكتور عمر عبد الرحمن بهذه الطريقة، فقد تفجرت قضية أنه لا ولاية لضرير والذي فجرها أول مرة هو عصام القمري وتبعه جميع أعضاء وقادة الجهاد بعد ذلك، ولم تكن ما يسمى بولاية الأسير التي أثارتها مجلة روز اليوسف فيما بعد ذلك بسنوات مثارة بأي شكل من الأشكال لأن الجهاد كان من قواعدهم أنه لا ولاية لا لأسير ولا لضرير، بينما كانت الجماعة الإسلامية تؤيد الأمرين بلا أي جدل فقادة الجماعة الإسلامية في السجن كان لهم القول الفصل في كل شيء يخص الجماعة الإسلامية خارج السجن بل وخارج مصر أيضاً، كما كان الدكتور عمر عبد الرحمن هو أمير الجماعة الإسلامية المعلن بغض النظر عن حقيقة الصلاحيات التنظيمية التي كان يمتلكها في حقيقة الأمر.

وعلى كل فقد افترقت السبل بكل من الجماعة الإسلامية والجهاد منذئذ، وخرج من السجن ثلاث جماعات جهادية منفصلة. الأولى الجماعة الإسلامية المعروفة بقيادة حقيقية لمجلس الشورى المكون من ١٢ عضواً والذين يطلق على من تبقى منهم حتى الآن القادة التاريخيون للجماعة الإسلامية وهم الذين قادوا

مبادرة وقف العنف وسوف يأتي تفصيل عن هذه الجماعة في الصفحات التالية إن شاء الله.

والجماعة الثانية التي تمخضت عن هذه الخلافات هي جماعة عبود الزمر والتي قادها بعد الخروج من السجن مجدي سالم وأحمد النجار وعادل السوداني وأحمد سلامة مبروك وآخرون.

والجماعة الثالثة هي جماعة أيمن الظواهري.

وقد توحدت جماعة عبود الزمر وأيمن الظواهري في أواخر عام ١٩٨٨م وتشكلت قيادتها في بيشاور من أيمن الظواهري وأحمد سلامة ورائد عبد العزيز الجمل ومحمد الظواهري وعادل عبد القدوس وغيرهم وكان الأمير العام حينئذ دكتور سيد إمام الشريف وصار اسم هذه الجماعة الجديدة "جماعة الجهاد الإسلامي" واشتهرت في خارج مصر باسم "الجهاد المصري"، ولكن انفصل عبود الزمر وطارق الزمر والعديد من قادة الجهاد الذين معه في السجن عام ١٩٩١م عن جماعة الجهاد هذه وانضموا إلى الجماعة الإسلامية في السجن.

وخاضت "جماعة الجهاد الإسلامي" عدة عمليات مسلحة ضد عدد من رموز السلطة كما حاولت ارتكاب مزيد من هذه العمليات

وفشلت، وتعرضت لضربات أمنية قاسية في داخل وخارج مصر مما استدعاها إلى إصدار قرار بوقف جميع عملياتها المسلحة داخل مصر عام ١٩٩٥م، ولم تقم بأية عملية منذئذ حتى اشتركت مع منظمة القاعدة في عمليتي نسف السفارتين الأمريكيتين في كينيا وتنزانيا رداً على عملية خطف المخابرات الأمريكية لعدد من قادة وعناصر جماعة الجهاد وكان أشهر المخطوفين من قادة الجهاد قبل قصف السفارتين أحمد النجار عضو مجلس الشورى ومسؤول التنظيم المدني بتنظيم الجهاد.

مراجعات الجهاد

وابتداءاً من ١٩٩٩م بدأ العديد من قادة جماعة الجهاد المصرية في السجون المصرية ما سمي بمراجعات الجهاد، والتي قادها أخيراً دكتور سيد إمام الشريف والذي ألف كتابين لهذا الغرض الأول "وثيقة ترشيد العمل الجهادي في مصر والعالم"، وتهدف إلى إقناع قادة وأعضاء الجهاد بالمبررات الشرعية لوقف العمليات المسلحة في مصر والعالم والكف عن السعي إلى قلب النظم الحاكمة في العالم الإسلامي، وقد ألف دكتور أيمن الظواهري كتاباً رد فيه على وثيقة دكتور سيد إمام الشريف فعاد سيد إمام وألف كتاباً ثانياً رد فيه على كتاب الظواهري، وما زالت مراجعات الجهاد تتفاعل بين

مؤيد ومعارض من قادة التنظيم وأعضائه حتى الآن في داخل مصر وخارجها، ومن المتوقع أن يمثل هذا مخاضاً لتغيرات هيكلية فكرية وحركية في قلب تنظيم الجهاد داخل وخارج مصر إذا تم التفاعل معها بإيجابية.

لكن سرعان ما ظهرت تنظيمات عديدة جديدة تتبنى فكر جماعة الجهاد أو القاعدة بمعزل عن قادة الجهاد القدامى مما شكل تحدياً خطيراً للأجهزة الأمنية، حيث كان ارتباط الأجيال الجديدة من الجهاديين بالقادة القدامى يمثل خيطاً مهماً لأجهزة الأمن لكشف المجموعات الجهادية الجديدة، لكن ظهور منظمات ومجموعات جديدة كلها ليس لها أية ملفات لدى أجهزة الأمن ساعد على مفاجأة الأجهزة الأمنية في عمليات تفجيرات طابا (٢٠٠٤م) وشرم الشيخ (٢٠٠٥م) ودهب والأزهر وميدان عبدالمنعم رياض (ثلاثتها في ٢٠٠٦م)، صحيح أنه تم تصفية هذه المجموعات ولكن بعدما نفذوا عملياتهم، كما أن أجهزة الأمن تكتشف من حين لآخر وجود مجموعات جهادية صغيرة إما تحمل فكر "جماعة الجهاد المصرية" أوفكر "قاعدة الجهاد" بقيادة أسامة بن لادن.

الفرق بين جماعة الجهاد و الجماعات الإسلامية الأخرى:

ولكن ما هي رؤية جماعة الجهاد الإسلامية المصرية لوسيلة التغيير وأولوياته؟ وما الفرق بينها وبين الجماعات الإسلامية الأخرى؟؟

تتلخص رؤية الجهاد للواقع بصفة عامة في أن ضعف المسلمين وتخلفهم يرجع إلى البعد عن الإسلام بالمفهوم الذي تراه الجماعات السابقة وهنا جماعة الجهاد لا تختلف عن أي منها ولكن يأتي الخلاف في استراتيجية التغيير التي تبنتها جماعة الجهاد والوسائل التي اتبعتها في ذلك وذلك كله انطلاقاً من تصورها عن الواقع السياسي الإسلامي المعاصر.

لقد تصورت جماعة الجهاد الواقع السياسي الإسلامي في إطار الحديث الصحيح المشهور والذي تفهم كل الحركات الإسلامية من خلاله ماضي الأمة الإسلامية وحاضرها ومستقبلها والذي يقول فيه النبي (صلى الله عليه و آله و سلم) "تكون النبوة فيكم ما شاء الله لها أن تكون ثم يرفعها الله إذا شاء الله أن يرفعها ثم تكون خلافة على منهاج النبوة فتكون فيكم ما شاء الله لها أن تكون ثم يرفعها الله إذا شاء الله أن يرفعها ثم يكون ملكاً عضوضاً فيكون فيكم ما شاء الله له أن يكون ثم يرفعه الله إذا شاء أن يرفعه ثم

يكون ملكاً جبرياً فيكون فيكم ما شاء الله له أن يكون ثم يرفعه الله إذا شاء أن يرفعه ثم تكون خلافة على منهاج النبوة ثم سكت"، فجميع الحركات الإسلامية ترى أن النبوة المذكورة في الحديث هي عصر حكم النبي للمسلمين بينما الخلافة على منهاج النبوة تبدأ بعصر أبي بكر الصديق وتنتهي بيوم تنازل الحسن بن علي عن الخلافة لمعاوية بن أبي سفيان وأنه من معاوية وحتى بداية العصر العباسي الثاني هو الملك العضوض أي الظالم وأما المرحلة الحالية فهي مرحلة الملك الجبري، أي ما نسميه بلغة العصر أنظمة الحكم العسكرية التي تحصل على الحكم عبر الانقلاب العسكري.

إلى هنا تتفق كل فصائل الحركة الإسلامية الحديثة تقريباً على هذا التوصيف بل وتتفق معها كثير من فصائل الحركة الإسلامية التقليدية على نفس التوصيف، ولكن كل هذه الفصائل تنحصر خلافاتها وتمايزاتها في كيفية التعامل مع هذا الواقع.

فالجهاد يرى أنه ما دامت حكومات العالم الإسلامي قد اغتصبت الحكم بالانقلاب العسكري رغماً عن الشعوب وبمساندة ومباركة من الاستعمار الغربي فإنه يحق للمسلمين أن يستردوا حقهم المغتصب بالقوة المسلحة، ورأى الجهاديون المصريون أن الاستيلاء على الحكم في العالم الإسلامي أولى من قتال الغرب رغم كل الظلم

الذي يظلمه الغرب للمسلمين وقد اعتمدوا في ذلك على القول بأن أنظمة الحكم في العالم الإسلامي هي عدو قريب بينما الغرب هو عدو بعيد واستدلوا على أولوية قتال العدو القريب بقوله تعالى "يأيها الذين آمنوا قاتلوا الذين يلونكم من الكفار وليجدوا فيكم غلظة" ومعنى "يلونكم" أي الأقرب لكم.

العدو القريب والعدو البعيد:

وتظهر قيادة دكتور صالح سرية (وهو فلسطيني) لمحاولة انقلابية قام بها تنظيم الجهاد المصري عام ١٩٧٤م في مصر مدى إيمان جماعة الجهاد المصرية بتقديم ما يسمونه بالعدو القريب على أى عدو آخر بما في ذلك إسرائيل فصالح سرية فلسطيني ومع ذلك قام بنشاطه الجهادي ضد حاكم عربي وليس ضد الصهاينة في فلسطين المحتلة، ولا تقتصر دلالة حركة صالح سرية على ذلك فقط بل فيها دلالة أخرى هامة جداً تبرز مدى اهتمام تنظيم الجهاد بمصر فصالح سرية فلسطيني وعاش فترة طويلة في عدد من الدول العربية المختلفة على رأسها العراق والأردن ومع ذلك ركز محاولته التغيرية على مصر بالذات.

مصر في الفكر الجهادي:

وفي الواقع فإن تنظيم الجهاد المصري والعديد من الجهاديين الإسلاميين حول العالم ظلوا إلى وقت قريب يرون أنه يجب التركيز على الاستيلاء على الحكم في مصر لتكون القاعدة والمنطلق الذي تنطلق منه عملية التغيير الإسلامي إلى جميع أنحاء العالم الإسلامي لما لمصر (في رأيهم) من تاريخ ومكانة وإمكانيات وموقع جغرافي هام، وقد ساقوا أدلتهم على هذا الطرح في العديد من أدبياتهم السياسية مثل كتاب "فلسفة المواجهة" لطارق الزمر.

وإذا كان تنظيم الجهاد المصري قد اعتمد استراتيجية التغيير بالقوة المسلحة فإنه اتخذ من الانقلاب العسكري وسيلة وحيدة لتنفيذ هذه الاستراتيجية حتى عام ١٩٨٠م عندما أدخل عبود الزمر فكرة أن الانقلاب العسكري لابد أن تصحبه تحركات شعبية مؤيدة له، وظلت هذه هي وسيلة الجهاد المعتمدة للتغيير إلى أن تشرذم التنظيم وضعفه بعد انضمام كثير من قادته الكبار للقاعدة عام ١٩٩٩م، كما أن القادة الكبار الآخرين الذين رفضوا الانضمام إلى القاعدة وأصروا على بقاء تنظيم الجهاد على استراتيجيته القديمة بعيداً عن استراتيجية القاعدة مثل نصر فهمي وطارق أنور وغيرهما قد لقوا مصرعهم في القصف الأمريكي لأفغانستان خاصة قصف قندهار وكابول.

الهجمات المسلحة المحدودة وموقعها من استراتيجية الجهاد:

رغم أن الجهاد يختزل فكرته كلها عن التغيير في الانقلاب العسكري إلا أنهم وضعوا في استراتيجيتهم ما أطلقوا عليه العمليات الخاصة وهي (حسب وجهة نظرهم) عمليات مسلحة محدودة ضد رموز الحكومة وجهاز الأمن بهدف الضغط على الحكومة بغرض وقف تعذيب المعتقلين أو الإفراج عنهم ونحو ذلك ومن هذا المنطلق نفذوا محاولات اغتيال رئيس الوزراء الأسبق عاطف صدقي ووزير الداخلية الأسبق حسن الألفي و نحوهما من العمليات.

الفرق بين القاعدة والجهاد المصري:

وهناك فرق بين الجهاد المصري والقاعدة رغم أن كوادر الجهاد كانوا هم الركيزة الأساسية في تأسيس وإدارة القاعدة، فالقاعدة تبنت منذ ١٩٩٨م استراتيجية محاربة الولايات المتحدة وحلفائها عبر ضرب مصالحهم في أي مكان في العالم بهدف إضعاف قدرتها ونفوذها في المنطقة، الأمر الذي سيمنعها (حسب رأيهم) من مساندة حكام العالم الإسلامي الذين نجحوا في التغلب على محاولات الجهاديين في الحصول على الحكم بسبب المساندة الأمريكية، كما أن القاعدة بجانب ذلك تهدف بهذه العمليات إلى كسب تأييد الجماهير

في العالم الإسلامي لدعم خطط القاعدة ومحاولاتها المستقبلية للحصول على الحكم.

وقد شرح هذه الاستراتيجية كثيراً أيمن الظواهري في مناسبات شتى، لكن في حقيقة الأمر فمبتكر هذه الاستراتيجية الأصلي هو أبرز المفكرين الاستراتيجيين في القاعدة أبو مصعب السوري، لكن الظواهري تلقاها منه واقتنع بها بعدما نجحت السي أي إيه في معاونة الأجهزة المصرية في توجيه ضربات موجعة إلى جماعة الجهاد المصرية، وقام الظواهري بإقناع أسامة بن لادن بها، ومن ثم نشأ سلوك القاعدة المسلح الذي يستهدف العدو البعيد قبل العدو القريب خلافا لرأي جماعة الجهاد المصرية.

وأبرز العمليات المسلحة التي قام بها تنظيم الجهاد في مصر هي :

محاولة انقلابية فاشلة عام ١٩٧٤م عرفت باسم عملية "الكلية الفنية العسكرية"، وقد حوكم أعضاء وقادة من تنظيم الجهاد فيها بقضية عرفت إعلامياً بهذا الاسم.

مهاجمة حراس قنصلية أجنبية بالإسكندرية عام ١٩٧٧م ومحاولة سلب سلاحهم، وقد حوكم قادة وأعضاء من التنظيم في ذلك الوقت في قضية عرفت إعلامياً باسم قضية تنظيم الجهاد.

اشتباك علي المغربي عضو تنظيم الجهاد بالاسكندرية عام ١٩٧٧م مع قوة من الشرطة حاولت اعتقاله وقتل في الاشتباك ضابط أمن دولة كما لقي علي المغربي مصرعه.

اغتيال الرئيس أنور السادات ومجموعة من مرافقيه في العرض العسكري في ٦ أكتوبر ١٩٨١م على يد أربعة من أعضاء تنظيم الجهاد.

إلقاء قنبلة على معسكر قوات أمن القاهرة بحي الساحل بشبرا في ٨ أكتوبر ١٩٨١م.

محاولة اغتيال وزير الداخلية الأسبق لواء حسن الألفي عبر تفجير أحد أعضاء التنظيم نفسه في موكب الوزير أمام الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وقد قتل عضو التنظيم بينما أصيب لواء حسن الألفي وعدد من حراسه بجراح بالغة (صيف ١٩٩٣م).

محاولة اغتيال رئيس الوزراء الأسبق عاطف صدقي بتفجير موكبه بسيارة ملغومة تم تفجيرها بالتحكم عن بعد بأحد شوارع القاهرة، ولم يصب رئيس الوزراء بأذى لكن أصيب بعض المارة بإصابات مختلفة (خريف ١٩٩٣م).

اغتيال الشاهد الأول في قضية محاولة اغتيال عاطف صدقي قبيل موعد إدلائه بشهادته بعدة ساعات (شتاء ١٩٩٣م).

عدد من المحاولات الفاشلة لاغتيال الرئيس حسنى مبارك عبر المتفجرات في شوارع القاهرة، كانت إحداها بسيارة ملغومة أمام أحد المساجد، وأخرى كانت عبر تلغيم الطريق الرئيسي الذي يمر به موكبه، وفي كل الحالات لم يتم التفجير لأن الرئيس غير مسار موكبه في اللحظات الأخيرة.

تفجير السفارة المصرية في إسلام أباد (باكستان).

الاشتراك مع منظمة القاعدة في تفجير السفارتين الأمريكيتين في كينيا وتنزانيا في وقت متزامن (١٩٩٨م).

السماويون

كان الشيخ طه السماوي (وشهرته عبد الله السماوى) قد اعتقل عام ١٩٦٥م ضمن جماعة الإخوان المسلمين وكان ما زال في سن المراهقة، وعندما خرج من السجن نجح في تأسيس جماعة جديدة أصبح هو أميرها ليسعى إلى إعادة تأسيس دولة الخلافة الإسلامية عبر تكوين جماعة كبيرة لم تكن لديها استراتيجية محددة ولا تكتيك محدد، وفي منتصف السبعينيات صارت جماعته من أكبر الجماعات الإسلامية على الساحة المصرية حيث لم يكن يضاهيها في الانتشار حينئذ سوى جماعة شكري مصطفى، وكان شكري زميل السماوي في سجون عبد الناصر.

وفي فترة ما من أواخر السبعينيات سعى السماوي إلى الحصول على أرض كبيرة في الصحراء لزراعتها واعتزال المجتمع فيها هو وعدد من أعضاء جماعته.

ولا يقتصر دور السماوي وجماعته على ذلك بل لعبوا دوراً كبيراً في توسيع رقعة المنتمين إلى الحركة الإسلامية في السبعينيات الأمر الذي جعل كثيراً من رموز الجهاد والسلفية والجماعة الإسلامية تلاميذ لبعض الوقت لدى السماوي حتى قيل بحق "إن جميع

الإسلاميين قد مروا عليه في وقت ما من حياتهم"، ومن أشهر من تتلمذ عليه ملازم أول خالد شوقي الإسلامبولي قاتل الرئيس المصري السابق أنور السادات.

والشيخ طه السماوي معروف أنه شاعر له شعر كثير متميز.

وكان السماوي قد نشط لبعض الوقت في أواخر الثمانينيات وحتى أواخر التسعينيات مع حزب العمل المصري وما زال ساعد السماوي الأيمن عبد الرحمن لطفي (ابن خالة خالد الإسلامبولي) يعمل كقيادي لحزب العمل بالمنيا في صعيد مصر.

وكانت أجهزة الأمن قد نسبت إلى جماعته تهمة حرق أندية الفيديو فى عام ١٩٨٦م. وتم إلقاء القبض عليه للمرة الأخيرة عام ٢٠٠٧م عندما اتهمته أجهزة الأمن بإحياء جماعة السماوى على أثر تصريحات إعلامية انتقد فيها مراجعات الجهاد التي أعلنها دكتور سيد إمام.

ولم يعد لجماعة السماوي وجود الآن، وقد توفى السماوي نفسه في يناير ٢٠٠٩م.

جماعة المسلمين (التكفير والهجرة)

كان الشاب شكري مصطفى متعاطفاً مع جماعة الإخوان المسلمين في الستينيات من القرن العشرين، ولذلك تم القبض عليه مع الإخوان المسلمين وشاركهم محنتهم في سجون عبد الناصر ابتداء من عام ١٩٦٥م وحتى خروجهم من السجن بعد موت عبد الناصر على يد السادات، ولم يكن شكري مصطفى متشرباً بفكر الإخوان المسلمين بالشكل الكافي كما أن ما حدث له ولغيره من تعذيب بشع دفعه إلى التفكير بشكل نقدي في فكر الإخوان المسلمين وموقفهم الفقهي من السلطة والمجتمع، وساعده في ذلك أن أحد زملائه من المعتقلين الأكبر سناً والأقدم في الدعوة قد تبنى فكراً يرتكز على تكفير كل من يخالف النسق العقيدي والفقهي الذي يتبناه وقد ساق هذا الشيخ نسقاً فقهياً وعقيدياً يتطابق في معظم جزئياته مع مذهب الخوارج وهم الفرقة الإسلامية التي ظهرت ابتداء من خلافة الإمام علي بن أبي طالب (رضي الله عنه)، وكان ظهور هذا الفكر الجديد والدعوة إليه في السجن هو سبب تأليف أستاذ حسن الهضيبي المرشد الثاني للإخوان المسلمين لكتابه الشهير "دعاة لا قضاة" في محاولة لتحصين جماعة الإخوان المسلمين ضد هذا الفكر الخطير.

والعجيب أن الشيخ الإخواني الذي تتلمذ على يده شكري مصطفى سرعان ما تراجع عن هذا الفكر وظل شكري متمسكاً به وداعياً إليه، إلى أن خرج من السجن وأسس جماعة سماها "جماعة المسلمين" واشتهرت إعلامياً باسم "جماعة التكفير والهجرة"، وقدر عددها في أزهى عصورها (منتصف السبعينيات) بعدة آلاف، أما الآن فيصل عدد أعضائها إلى الألف بالكاد.

وترتكز المنظومة الفكرية لجماعة المسلمين على عدة أسس:

اعتبار أن الألفاظ المعبرة عن سائر المعاصي كالظلم والفسق والذنب والخطيئة والسيئة والخطأ ونحوها تعني كلها معنى واحد هو الكفر المخرج عن الملة، وبالتالي فكل من ارتكب أية مخالفة شرعية مما يطلق عليها أحد هذه المسميات في آيات القرآن أو في الأحاديث فهو كافر كفراً مخرجاً عن ملة الإسلام.

اعتبار أن الهجرة من دار الكفر (أية دولة لا تحكم بالشريعة) هي واجب شرعي حتمي، ولذلك سعت جماعتهم إلى إيجاد مكان للهجرة فيه واعتزال المجتمع.

اعتبار مبدأ التوقف في الحكم على أي مسلم ليس معهم في الجماعة فلا يحكمون له بكفر أو إسلام حتى يتبين كفره من إيمانه،

وهذا التبين يكون عبر عرض فكر الجماعة عليه فإن وافق انضم إليهم وصار مسلماً حسب رأيهم و إن رفض حكموا بكفره.

الحكم بكفر من يتحاكم إلى القانون الوضعي مهما كان دافعه ومهما كان نوع القانون الوضعي الذي يتحاكم إليه، ولا يعتبرون في ذلك أى استثناء كحالات الإكراه أو الاضطرار أو الجهل أو الخطأ ونحو ذلك بل يتمسكون بالتكفير في ذلك كله، ولا يفصلون في ذلك بين القانون الوضعي المخالف للشريعة أو الموافق لها، فهم لم يطرحوا ذلك الفرق أصلاً.

وبناء على هذه الأفكار رفضت جماعة شكري مصطفى علماء السلف وأقوالهم وكتبهم بل كانوا ينتقون من الأحاديث ما يؤيد مذهبهم ويرفضون ما لا يؤيده بلا ضابط أو قاعدة محددة، كما أنهم يفسرون القرآن برأيهم ووفق أفكارهم ويرفضون أي تفسير يخالف رأيهم كما أنهم لا يرتكزون على كتب تفسير ولا حديث ولا غيره، بل الذي كان يقرأ الكتب ويشرحها لهم شكري مصطفى نفسه وسجلوا ودونوا ما قاله وكل اعتمادهم عليه حتى الآن، والمجموعة التي كانت تقرأ في الكتب كان مصير أغلبها ترك الجماعة وفكرها.

ومن هذه الأسس انطلق شكري مصطفى ليكون رؤيته عن الواقع السياسي وطريقة تغييره، فكان شكري يرى أنه لابد من

إقامة دولة إسلامية وفق منهجه الفكري، وخلص من تحليله السياسي للواقع الدولي والإقليمي إلى أن القوى الكبرى ستسعى بمعاونة إسرائيل إلى تفتيت العالم العربي إلى دويلات صغيرة لتسهيل عملية إضعاف الأمة الإسلامية، ومن ثم اعتقد شكري مصطفى أن هذه الحالة سوف تمثل ظرفاً مواتياً له لإقامة دويلة إسلامية على جزء من مصر واعتقد أن القوى الكبرى قد تدعمه في ذلك أو تغض الطرف عنه في ذلك باعتبار أن عمله هذا سيساهم في تحقيق مخططها الاستعماري في التفتيت على أن يسعى بعد ذلك إلى توحيد هذه الدويلات بالتغلب عليها واحدة بعد الأخرى بعدما تقوى شوكته ليتمكن من إعادة توحيد العالم الإسلامي كله في دولة واحدة.

وتورطت جماعة شكري مصطفى في خطف واغتيال وزير الأوقاف حينذاك دكتور محمد حسين الذهبي بعد أن كان قد انتقد في إحدى المناسبات فكر جماعة شكري مصطفى، بسبب إحساسه بخطورة هذا الفكر وعظم مخالفته للعقيدة الإسلامية، وقد أثيرت العديد من الشكوك حول ما إذا كان شكري مصطفى قد تورط في هذا القرار بسبب اختراق أمني محدد دفعه إلى ذلك لضرب عصفورين بحجر واحد، الأول: هو التخلص من الوزير محمد

حسين الذهبي رحمه الله بسبب دخوله في ذلك الوقت في صراع مع مراكز قوة معينة في الحكم. والثاني: هو توريط شكري وجماعته في عمل إرهابي كبير يمكن أن يتخذ ذريعة للخلاص من شكري وجماعته بالكلية بعدما استفحل خطرها بسبب انتشارها واتساع حجم عضويتها.

وما زالت حتى الآن هذه الفرضية محل بحث وجدل بين قادة الجماعة القدامى وأعضائها المؤسسين، وكذلك بين الكتاب والباحثين المهتمين بتاريخ هذه الجماعة.

وبعد فشل شكري وإعدامه وضعف جماعته اتخذت الجماعة منهجاً مختلفا في التغيير يرتكز على فكرة انتظار ظهور المهدي المنتظر والانضمام إليه، ومن ثم فهم يمارسون الدعوة إلى أفكارهم دون تسلح أو سعي إلى أي عمل سياسي أو عسكري من أي نوع ويقتصر عملهم داخل الجماعة على العمل التربوي والاجتماعي بالإضافة إلى العمل التعليمي لأنهم باتوا يحرمون دخول المدارس والجامعات بعد إعدام شكري ورفاقه.

السلفية

السلفية تيار قديم جداً في مصر منذ العصور الوسطى الإسلامية وقد مثله العديد من الجمعيات والمجموعات منذ بدايات القرن العشرين الميلادي مثل جمعية "الهداية" التي قادها الشيخ محمد الخضر حسين لكن هذه الجمعيات كانت تنشأ ثم تنحل مع مرور الوقت.

وكانت هذه الجمعيات تهتم بالشعائر الإسلامية التعبدية المختلفة وتجريدها من البدع، والسعي إلى تنفيذها على النحو الذي كانت عليه في العصور الإسلامية الأولى في عصر النبي محمد صلى الله عليه وسلم وعهد صحابته لا سيما الخلفاء الراشدين بشكل خاص، كما اهتم هذا التيار دائماً بما تسميه الجماعات الإسلامية بالهدي الظاهر ويقصد به اتباع سنة النبي محمد صلى الله عليه وآله وسلم في الأمور المتعلقة بشكل الملابس وشعر الرأس واللحية بالنسبة إلى الرجال والحجاب وعدم إظهار التزين بالنسبة إلى النساء، وفيما يلي سوف نتعرف على عدد من أبرز الجماعات والمجموعات التي مثلت هذا الاتجاه وما زالت موجودة وناشطة حتى الآن.

هذا التيار برز بشكله الحالي في منتصف السبعينيات من القرن الماضي، وأتباع هذا الفصيل يطلقون على أنفسهم السلفيين، وهم

لا تجمعهم منظمة محددة لكنهم يلتفون حول عدد من المشايخ ويتتلمذون عليهم ويمثل الشيخ منفرداً هو ومجموعة تلاميذه كياناً مستقلاً عن بقية المشايخ وتلاميذهم، ويتفاوت عدد التلاميذ من شيخ إلى آخر حسب نجاح الشيخ وشهرته في مجال الدعوة فهناك شيخ عدد أتباعه يقدر بعشرات الآلاف وهناك شيخ عدد أتباعه يقدر بالعشرات فقط، وأشهر مشايخ هذا التيار وأكثرهم شعبية دكتور أسامة عبد العظيم أستاذ أصول الفقه بجامعة الأزهر والذي يزعم البعض أن أتباعه أكثر من مئة وخمسين ألف منتشرين في معظم محافظات مصر، وهو رقم كبير إذا قارناه بحجم مجموع أعضاء كل الأحزاب السياسية في مصر فيما عدا الحزب الحاكم وتزداد أهمية هذا العدد من الأتباع إذا علمنا أن كل هذا العدد هم من النشطاء وليسوا مجرد مستمعين إلى شيخ، ويعتبر الشيخ محمد مصطفى الدبيسي بمثابة نائب لدكتور أسامة عبد العظيم وهو أهم مساعديه منذ نشأة هذا الفصيل، رغم أن هذا الفصيل لم يعلن عن هيكل تنظيمي محدد المعالم حتى الآن.

وهذا الفصيل عادة لا يشتغل بالسياسة ولا يتكلم فيها علناً ولا يتخذ مواقف سياسية علنية لكنهم قد يضطرون للكلام في السياسة تحت ضغوط أتباعهم المقربين جداً ويكون ذلك في جلسات سرية

لخواص الأتباع ويقتصر كلامهم السياسي على شرح تصوراتهم للواقع السياسي ومشكلاته ويعتبرون هذا الكلام من الأسرار التي يكون من المحظور على الجميع إذاعتها خارج نطاق الذين حضروا هذه الجلسات السرية.

وتتلخص رؤية هذا الفصيل للتغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي في تفسيرهم الخاص لقوله تعالى "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم" فهم يرون أن الآية تشير إلى أن تغيير واقع الأمة الإسلامية إلى الأفضل لن يتم إلا عندما يغير كل مسلم نفسه وفق معايير الإسلام فيلتزم بتعاليمه ويؤثر في من حوله من أهله وجيرانه وزملاء عمله فيغيروا هم أيضا أنفسهم بنفس الطريقة وبذا تنصلح حال الأمة من وجهة نظرهم، ومن أهم معايير الإسلام التي يسعون إلى تطبيقها في الواقع تنقية الدين من البدع خاصة المرتبطة بالتصوف والأضرحة وكذلك منع المسلمين من الإفتتان بالحضارة الغربية ومرتكزاتها الفكرية المخالفة للإسلام، ووسيلة التغيير عندهم تنحصر في الدعوة عبر خطب الجمعة والدروس الدينية في المساجد بالإضافة إلى الدعوة الفردية وطبعاً دخلت على الخط القنوات الفضائية ومواقع شبكة الإنترنت، وكان هذا الفصيل يقوم بدعوة الناس في الشوارع إلى

الصلاة في المسجد والاستماع إلى دروس المشايخ عندما كانت أجهزة الأمن تغض الطرف عن هذا في فترة السبعينيات من القرن الماضي لكنها توقفت عن هذا النشاط في الثمانينيات من القرن الماضي تحت ضغط الأمن.

وتفيد بعض المعلومات الموثوقة المتسربة عن قيادة هذا التيار أن أكثرهم لا يمانع من المشاركة في التصويت في الانتخابات النيابية وغيرها من أنواع الانتخابات لدعم محاولات الإصلاح وهم في ذلك يتفقون مع منهج الإخوان المسلمين.

وهناك فصيل آخر من السلفيين نشأ في منتصف السبعينيات أيضاً على يد مجموعة من قادة الحركة الطلابية الإسلامية في عدد من جامعات مصر نطلق عليه اسم السلفية العلمية لكن كان ثقلها الرئيسي في جامعة الإسكندرية حيث قادها من هناك وإلى جميع أنحاء مصر محمد إسماعيل المقدم وسعيد عبد العظيم وأبو إدريس (محمد عبد الفتاح) وأحمد فريد وغيرهم وكان من أبرز قادتها في القاهرة حينئذ عبد الفتاح الزيني، وقد رفضوا الانضمام إلى الإخوان المسلمين عام ١٩٧٨م وسموا أنفسهم المدرسة السلفية ورفضوا لفظ الأمير لاعتبارهم أنه يقتصرعلى إمارة الدولة ولكن أطلقوا على قائدهم أبي إدريس لقب "قيم المدرسة السلفية" أسوة

بالمدارس العلمية التي كانت قائمة في عصور الازدهار في التاريخ الإسلامي، واحتدم التنافس بين "المدرسة السلفية" والإخوان على ضم الشباب والسيطرة على المساجد، وعندما أصدرت المدرسة السلفية نهاية عام ١٩٧٩م سلسلة كتب دورية باسم "السلفيون يتحدثون" تندر عليهم بعض الإخوان بقولهم السلفيون يتحدثون والإخوان يجاهدون وكان الجهاد الأفغاني قد اندلع لتوه ضد السوفيت وكان الشائع حينئذ أن المجاهدين الأفغان هم من الإخوان المسلمين.

وظلت السلفية العلمية تطلق على نفسها اسم "المدرسة السلفية" لعدة سنوات لكنها سعياً إلى تطوير حركتها وإعطائها المزيد من الحرية زاد اهتمامهم بالعمل الجماهيري وأطلقوا على منظمتهم اسم "الدعوة السلفية" وبذلك اصبح اسم "المدرسة السلفية" مجرد تاريخ.

و"الدعوة السلفية" منتشرة في كل أنحاء مصر ولها أتباع كثيرون يقدرون بمئات الألوف ويطلق عليهم اختصاراً اسم "السلفيين" لكنهم ليسوا تنظيماً هرمياً متماسكاً مثل الإخوان المسلمين بل يغلب عليهم التفرق لمجموعات يتبع كل منها شيخ من المشايخ لكن مشايخها متعاونون بدرجة كبيرة جداً ومن مشايخها المشهورين غير

الذين ذكرناهم الشيخ محمد حسان والشيخ أبو ذر القلموني صاحب كتاب "ففروا إلى الله" والشيخ محمد حسين يعقوب ودكتور محمد حسين العفاني والشيخ ياسر برهامي والشيخ أبو اسحاق الحويني والشيخ مصطفى العدوي وغيرهم كثير جداً لكننا ذكرنا أشهرهم.

كما أن "الدعوة السلفية" مثلها مثل بقية تيارات الحركة الإسلامية الحديثة ترى وجوب رجوع المسلمين إلى الالتزام بتعاليم الإسلام وفقاً لمنهج السلف الصالح لكنهم أكثر حرفية والتزاماً بذلك وأقل اجتهاداً وتجديداً فيه، ويفرق بينهم وبين الإخوان المسلمين رفضهم للتصوف وآراء الأشاعرة والمعتزلة والشيعة التي ترك الإمام حسن البنا الباب موارباً لها بهدف لم شمل المسلمين، كما يفرقهم عنهم أيضاً رفض "الدعوة السلفية" للعمل الحزبي والدخول في انتخابات مجلسي الشعب والشورى، كما يفرقهم عن الجهاد والقاعدة رفضهم للعمل المسلح والتنظيمات السرية.

وأبرز استراتيجية معلنة لـ"الدعوة السلفية" وأدقها هي التي طرحها الشيخ محمد ناصر الدين الألباني (رحمه الله) في عدد من محاضراته وكتبه وتتلخص في أن ما لحق بالمسلمين من تدهور حضاري سببه الأحاديث الضعيفة والموضوعة والإسرائيليات

والآراء الفقهية التي تخالف الحديث الصحيح وبالتالي فالتغيير الإسلامي (حسب رأي الألباني) لابد من أن يمر بالمراحل التالية:

أولاً- التصفية: وهي أن يقوم علماء المسلمين بتنقية الكتب الشرعية كلها من الأحاديث الضعيفة والموضوعة والإسرائيليات والآراء الفقهية التي تخالف الحديث الصحيح.

ثانيا- التربية: حيث يتم دعوة وتربية أغلبية المسلمين على هذه الكتب الصافية من أية أخطاء.

والشيخ الألباني هو سوري من أصل ألباني وهو من أكبر علماء الحديث النبوي الشريف في عالمنا المعاصر، وقد تتلمذ عليه وعلى بعض تلاميذه عدد من كبار مشايخ الدعوة السلفية في مصر، وقد توفي في الأردن مطلع القرن الواحد والعشرين.

ورغم أن "الدعوة السلفية" تتبنى استراتيجية الألباني هذه بشكل صريح تارة وبشكل ضمني تارة أخرى لكنها لم تضع تكتيكات محددة ومتكاملة لتنفيذها، كما لم يتبع السلفيون أي خطط أو أساليب موضوعية محددة لتنفيذ هذه الاستراتيجية عملياً.

ومن المتوقع أن يسعى النظام الحاكم في مصر في لحظة ما إلى إفساح ساحة العمل السياسي أمام "السلفية العلمية" لإحداث توازن مع العمل السياسي الضخم الذي يقوم به الإخوان المسلمون،

لأن السلفيين هم التيار الأضخم في الساحة الإسلامية المصرية إلا أنهم ليس لديهم مركزية في التنظيم كما لا يملكون عمق الخبرة التنظيمية والسياسية التي يتمتع بها تنظيم الإخوان المسلمين، فضلاً عن أن توزع السلفيون إلى مجموعات متعددة تتبع كل منها شيخ من مشايخ السلفية عقبة أخرى من عقبات قيام السلفيين بأي دور سياسي، وقد كانت أحداث حرب غزة (٢٠٠٩) مناسبة لظهور أثر تعدد المشايخ على الموقف السياسي للسلفيين فقد رد الداعية الشهير الشيخ محمد حسان على الشيخ محمد حسين يعقوب بشأن موقفه من حرب غزة رداً اتسم بالحدة الشديدة إذ مدح الشيخ محمد حسان صواريخ حماس في برنامجه "جبريل يسأل والنبي يجيب" على قناة الرحمة وأنكر على من يقلل من جهدهم ويسخر من صواريخهم ووجه حسان كلامه إلى الحكام الذين يجلسون على كرسي الحكم فقال: "في النهاية الكل هيموت، انت فاكر إن الكرسي هيخوف ملك الموت، إنت فاكر إن الجنود هتخوف ملك الموت لا يا حبيبي... أين الظالمون وأين التابعون لهم في الغي.."

وحث حسان على الجهاد والاستشهاد ومساندة الفلسطينيين فقال: "إننا نشتاق إلى الجنة بل إن من في قلبه مثقال ذرة من صدق يرجوا الآن الشهادة في سبيل الله تعالى.."

وأشار حسان إلى القهر والاستبداد الذي تعيشه الأمة الإسلامية حسب رأيه فقال: "كفاية الذل، كفاية .. الناس شربت لما طفحت ذل ومهانة " وفي إشارة ضمنية إلى أن الأنظمة العربية لا تفعل شيئاً لفلسطين وأنه لا حل من وجهة نظره إلا في القتال الفعلي ضد الصهاينة قال الشيخ حسان "الجعجعة كتير ولا أرى طحناً، والكلمات كتير ومؤتمرات وزيارات ومفاوضات والأسلحة صدت (أي أصابها الصدأ) وما شفناش صاروخ وقع على اليهود من أي جهة".

ووجه حسان كلمة إلى رجال الأعمال قائلاً "الذين يستثمرون أموالهم في بنوك أوربا وأمريكا نقول لهم آن الأوان أن تستثمروا أموالكم في أمتكم في أوطانكم في بلادكم لتكون عوناً للأمة على قوتها واستقلالها اقتصادياً وعسكرياً".

وفي هذا الخطاب أثنى حسان على حماس كثيراً ووصفهم بأنهم "الأطهار الأبرار"

وكان الشيخ محمد حسين يعقوب الداعية السلفي المشهور قد وجه قبلها نقداً لاذعاً لحماس وسخر منها ومن أعمال المقاومة سخرية مرة كما سخر ممن يطالبون الشعوب والحكومات

الإسلامية بعمل شيء لغزة وقال لا نستطيع أن نعمل لهم شيئاً، كما سخر من الصواريخ التي تطلقها المقاومة وقال انها لا تفعل شيئاً سوى أنها تعطي الذريعة لقتل الفلسطينيين، جاء ذلك في محاضرتين ليعقوب بثهما موقع طريق الإسلام عبر شبكة الإنترنت قبل محاضرة حسان بيوم، وهذا الموقف يعطى صورة لما قد يكون عليه الأمر في حالة انغماس السلفيين في العمل السياسي في مصر، فهم قد يختلفون بشدة ويتنازعون في مواقفهم من القضايا السياسية المختلفة، وهذا أيضاً جانب من جوانب ضعفهم إذا تمت المقارنة بينهم وبين الإخوان المسلمين الذين يملكون تنظيماً مركزياً يتسم بالسمع والطاعة الحديدية.

وتيار الدعوة السلفية هذا منتشر في جميع أقطار العالم تحت أسماء ومسميات متعددة، ولكنها كلها متفقة في مجمل وجوهر المنهج الفكري، وإن تعددت اجتهاداتهم السياسية والتي يعتبرونها قسم من الاجتهاد الفقهي، فنجدهم في بعض الدول كالكويت والبحرين يشاركون بقوة في الحياة السياسية والمجلس النيابي، كما شارك بعض منهم في الحكم لفترة من الزمن في كل دول الخليج واليمن ولكنهم سرعان ما يختلفون مع الحكام بسبب صلابة منهجهم.

وعلى كل حال فهذا التيار السلفي الذي سميناه هنا بالسلفية العلمية وكذلك توأمه الذي سميناه هنا بالسلفية الحركية يمثلان في مختلف دول العالم أقوى وأكبر تيار إسلامي منافس لجماعة الإخوان المسلمين من حيث العدد والحيوية بل إن نشطاءه وأتباعه ضعف أتباع الإخوان المسلمين في كل مكان لكن هذا التيار يتخلف عن الإخوان المسلمين في القدرات والخبرات التنظيمية والسياسية كما أشرنا سابقاً.

السلفية الحركية

في نفس الوقت الذي نشأت فيه السلفية العلمية (منتصف السبعينيات من القرن العشرين الميلادي) نشأ في القاهرة رافد آخر من روافد السلفية بقيادة عدد من الدعاة الشباب حينذاك وكان أبرزهم في ذلك الوقت دكتور سيد العربي ودكتور محمد عبد المقصود والشيخ نشأت إبراهيم ولم يختلف هذا الرافد السلفي عن السلفية العلمية إلا في شيء واحد وهو الإعلان عن كفر الحاكم الذي لا يحكم بالشريعة الإسلامية باسمه أيا كان اسمه، وقد انتشر هذا التيار مع الوقت وصار له أنصار وأتباع يقدرون بعشرات الآلاف لا سيما بعدما برزت شعبية بعض الدعاة الإسلاميين من هذا التيار مثل الداعية ذائع الصيت فوزي السعيد، وقد أطلق

بعض أتباع هذا التيار على أنفسهم اسم السلفية الحركية، ولكن المشايخ الكبار من هذا التيار لا يطلقون على أنفسهم أي اسم.

وقد تعرض هذا التيار لحصار أمني شديد منذ عام ٢٠٠١م بسبب قيام عدد من رموزه بالإفتاء لعدد من الشباب بجواز جمع التبرعات وتهريبها إلى الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وجواز الانتقال إلى هذه الأراضي للمشاركة في المقاومة المسلحة هناك، وعلى إثر ذلك قام هؤلاء الشباب بجمع عدة ملايين من الجنيهات كتبرعات وهربوها إلى غزة كما حاولوا التدرب على السلاح بهدف الانتقال إلى غزة عبر سيناء للمشاركة في أعمال المقاومة المسلحة، وقد تم اعتقالهم جميعاً كما اعتقل معهم اثنان من أبرز رموز هذا التيار وهما الشيخ نشأت إبراهيم والشيخ فوزي السعيد، وتم تقديمهم جميعاً إلى محاكمة عسكرية بالقاهرة، وصدرت ضدهم أحكام متفاوتة لكن المحكمة برأت ساحة كل من الشيخين نشأت إبراهيم وفوزي السعيد، وتم الإفراج عنهما بعد عدة سنوات من الاعتقال.

ولكن ما زال رموز هذا التيار ودعاته ممنوعون من التعبير عن آرائهم في أي مكان سواء مساجد أو صحف أو فضائيات أو حتى في جلسات خاصة، وقد خرق الشيخ نشأت إبراهيم هذا الحظر

وألقى موعظة دينية في مناسبة عزاء في فيلا أحد أقرباء أحد المتوفين وذلك تحت إلحاح أهل المتوفى فتم اعتقاله في نفس الليلة عام ٢٠٠٧م وظل بالسجن عدة أشهر قبل أن يفرج عنه بعد أخذ التعهدات عليه بعدم الكلام مرة أخرى في أي مكان.

ويبدو أن التشدد الأمني مع هذا التيار يأتي من مجاهرة هذا التيار بمعارضة الحاكم الذي لا يحكم بالشريعة تصريحاً في خطابهم الدعوي وتصريحهم بكفره، هذا رغم موقفهم الواضح برفض العمل المسلح أو إنشاء منظمات إسلامية سرية.

السلفية الجهادية

في أوائل التسعينيات رغب عدد من الجهاديين العرب البارزين أمثال أبومحمد المقدسي وأبو قتادة الفلسطيني في دفع تهمة طالما أثارها بعض الإسلاميين السلفيين تجاه التيار الجهادي وهي أنهم يهتمون بالجهاد فقط بينما لا يهتمون بالعلم فأطلق هؤلاء اسم السلفية الجهادية على التيار الجهادي وانتشر هذا الاسم في دول الخليج والشام، لكن اسم السلفية الجهادية أصبح اسماً ذائع الصيت بعد عدد من العمليات المسلحة في الخليج والشام، وبدأ بعض المتعاطفين مع القاعدة في مصر وغيرها يستحسنون التسمي بهذا

الاسم لا سيما وأنه أقل إثارة للشبهات الأمنية من اسم القاعدة، مع أن فكرهم الحقيقي هو فكر منظمة القاعدة.

وبذا يتبين لنا أن اسم السلفية الجهادية لا علاقة له بالسلفية العلمية ولا السلفية الحركية الموجودتين في مصر وفي أغلب الدول العربية، والذين يطلق عليهم اللفظ الدارج والمشهور "السلفيون".

ويوجه العديد من الكتاب العلمانيين والليبراليين النقد إلى السلفيين المصريين بسبب عدم مشاركتهم في النضال السياسي المعارض لنظام الحكم وكذلك بسبب تركيزهم في وعظهم على أمور اليوم الآخر وعلى أمور العبادات ومظاهر الإنسان من ملابس ولحية وحجاب ونحو ذلك مع عدم التركيز على أحكام المعاملات الاجتماعية والاقتصادية في الإسلام لا سيما أنه لو ركز مشايخ السلفية على الوعظ في هذه المجالات فإن ذلك سيكون له مردود هام وجيد على المجتمع وقضية الإصلاح بأسرها، إلا أن هذا النقد رغم وجاهته فإن فيه مغالطتين:

الأولى: أن عزوف مشايخ السلفية عن الكلام والوعظ في هذا المجال ليس عاماً فإن منهم من يطرق هذا الاتجاه ويتكلم فيه من حين إلى آخر بل ويتكلم في العديد من الشؤون السياسية مثل الشيخ أبي إسحاق الحويني والشيخ حازم صلاح أبو إسماعيل وغيرهما.

الثاني: أن عدم تكلم السلفيين في هذه المجالات ليس موقفاً فكرياً أو عقائدياً راسخاً بل هو مجرد تقدير لهامش الحرية المتاح وحذر من التورط في مشكلات مع نظام الحكم من ناحية ومن ناحية أخرى عدم وعي بأولويات العمل الدعوي وعدم الوعي هذا من المنتظر أن يتغير مع مرور الوقت عبر النضج الذي ستولده التجارب الدعوية للسلفيين لا سيما بعد تجربتهم العريضة في القنوات الفضائية وشبكة الإنترنت، بجانب متابعتهم للنقد الذي يوجه إليهم.

إن النقد الذي يوجه إلى السلفيين بشأن عدم تركيزهم على قضية المعاملات الاجتماعية والاقتصادية وقضايا الإصلاح السياسي جيد لو ظل في هذا الإطار وهو جدير بالمناقشة في هذا الإطار أيضاً، وسرعان ما سيتجاوب معه السلفيون بمرور الوقت لكنه لو خرج عن هذا الإطار إلى إطار آخر يهدف إلى حذف الأحكام الفقهية الخاصة بالمظاهر الخارجية للمسلم أو المسلمة من حجاب أو لحية أو نقاب، وكذلك حذف أو إهمال أحكام الفقه الخاصة بالعبادات كصلاة وصيام وزكاة وغيرها من منطلق أن الأمة تواجه تحديات ومشكلات كبرى أهم من ذلك فإن هذا النقاش أو النقد في هذه الحالة سيلقى كل إهمال وتجاهل من التيار

السلفي لسبب بسيط جداً هو أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم واجه تحديات أكبر من هذه ولم يتخل عن أي من هذه الأحكام بل شرع الصلاة في وقت احتدام القتال واشتباك الجيوش رغم أن الإسلام في بعض المعارك كان مهدداً بالزوال بدليل قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم في غزوة بدر "اللهم إن تهلك هذه العصابة لن تعبد في الأرض".

ومن جملة النقد الذي يوجهه البعض إلى السلفيين ما يتردد عن علاقات وثيقة للسلفيين بالمملكة العربية السعودية وفي واقع الأمر فإن هذا الاتهام صحيح من جهة وخاطئ من جهة أخرى فهو صحيح من جهة أن هناك علاقات وثيقة بين عدد لا بأس به من السلفيين المصريين والسلفيين السعوديين المتفقين معهم في نفس الأفكار، وهو خاطئ من حيث أن أغلب هؤلاء السلفيين السعوديين ذوي الصلة بنظرائهم المصريين لا يمثلون الحكومة السعودية ولا يتحركون بدافع منها... نعم قد تغض الحكومة السعودية الطرف عن مثل هذه العلاقات لأنها تحقق لها أهدافاً استراتيجية في صراعها مع الاتجاه الفكري الذي يمثل تنظيم القاعدة لأن السلفيين يمثلون صمام أمان بدرجة ما ضد فكر هذا التنظيم وضد انتشار فكر الإخوان المسلمين أيضاً الذي لم تعد المملكة السعودية ترتاح لتوجهاته

وطموحاته السياسية منذ موقفه الرافض للتدخل الأمريكي في حرب تحرير الكويت عام ١٩٩٠م، ومن ناحية أخرى يمثل السلفيون في السعودية وفي كل دول العالم عمقاً فكرياً استراتيجياً ضد النفوذ الإيراني المتنامي في المنطقة والعالم بسبب التشدد السلفي الفقهي ضد التشيع الذي يرون أن ايران تمثله.

وإذا اعتبرنا أن كل قوة سياسية تتحرك في ظل ضوء أخضر بالتحرك من نظام الحكم في مصر أو في السعودية أو في أية دولة عربية هي قوة تابعة لذلك النظام السياسي بسبب هذا الضوء فإننا سنعتبر كل القوى السياسية المعارضة في العالم العربي هي قوى تابعة لنظم الحكم، لأن جميع نظم الحكم تقريباً في العالم العربي هي نظم قوية جداً وآلتها الأمنية في منتهى القوة ولا يمكن لأية قوة سياسية معارضة أو شبه معارضة أن تتحرك إلا بضوء أخضر لسبب أو لآخر من نظام الحكم أياً كان سبب هذا الضوء الذي عادة ما ينبعث من نافذة النظام الحاكم.... قد يكون سبب هذا السماح الحكومي توازنات داخلية أو خارجية أو ضغوط من المعارضة أو الشعب أو أزمة اقتصادية لكن على كل حال يأتي السماح في النهاية من نافذة النظام الحاكم.

السلفيون في مصر يتحركون أيضاً بضوء أخضر من النظام، لنفس الأسباب السعودية (منافسة أو موازنة الفكر الجهادي والإخواني والإيراني) ويضاف إلى ذلك التنفيس عن الضغوط الشعبية التي قد يولدها تدين خارج نطاق السيطرة ولا شك أن مشايخ السلفية حتى الآن يمثلون نوع من الضبط السياسي للقوى الشعبية العديدة التي تدين لهم بالولاء أو التعاطف، ولكن السلفيين في مصر ليسوا تحت السيطرة دائماً فهم جزء من الشعب وهناك العديد من القضايا السياسية والاقتصادية قد تدفعهم دفعاً إلى التدخل في السياسة والاحتكاك بالحكومة أو حتى بأجهزة الأمن رغم حرصهم على البعد عن مثل هذا التداخل أو الاحتكاك، ويأتي في مقدمة الأمور التي عادة ما تجذب السلفيين للتدخل في الشؤون السياسية وكسر تعليمات أجهزة الأمن قضية فلسطين بصفة عامة مثل حصار غزة أو قتل فلسطينيين أو الاعتداء على المسجد الأقصى وليس مصادفة أن المحاكمة العسكرية الوحيدة التي جرت في مصر لسلفيين كانت بسبب تهريبهم المال والسلاح لغزة عام ٢٠٠١م، كما أنه من المعتاد أن تجذب بعض أحداث الفتنة الطائفية (بعضها وليس كلها) اهتمام السلفيين وأحياناً تدفعهم إلى الخروج في مظاهرات كما حدث في أحداث المسرحية التي قيل إنها عرضت في كنيسة في الإسكندرية منذ عدة سنوات.

كما أن التغييرات القانونية أو الدستورية ذات الطبيعة العلمانية من شأنها أن تدفع السلفيين إلى تحركات احتجاجية ذات طبيعة سلمية تأخذ شكل البيانات السياسية أو المحاضرات والمؤتمرات (وربما مستقبلاً المظاهرات) كما حدث فى أثناء مناداة البعض بتغيير المادة الثانية من الدستور التي تنص على أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة وأن الشريعة مصدر رئيسى للتشريع، وكما حدث مؤخراً في قضية النقاب.

ورغم ذلك كله فالسلفيون ليس لديهم رؤية سياسية واضحة أو دقيقة تجاه النظام الحاكم كما أنهم حتى الآن يتجنبون معارضته بقوة ويكتفون بالتلميحات الموحية بالمعارضة، ولا يهتمون بطرح مشروع سياسي متكامل بديل للنظام الحاكم، فهم بحق حركة اجتماعية إصلاحية أكثر منها حركة سياسية ومن ثم فليس من المستغرب عدم تطرقهم إلى ملف الإصلاح السياسي في مصر أو توريث الحكم رغم أنه لو سأل سائل أحد مشايخ السلفية ذوي الثقافة السياسية العالية مثل أبي إسحاق الحويني أو دكتور محمد إسماعيل المقدم عن رأيه في الديكتاتورية والشورى وتوريث الحكم وتطبيق الشريعة الإسلامية في الحكم لوجدنا إجاباته دقيقة ومتكاملة إسلاميا بشكل من الممكن أن يدعم أي نضال سياسي إصلاحي معارض في مصر لكنهم حتى

الآن ليس من أولوياتهم النضال في هذا المجال كما أنهم لا يملكون تنظيماً سياسياً ولا كوادر سياسية ولا حتى رغبة في العمل السياسي، ورغم ذلك كله سيظلون رقماً هاماً وصعبا في معادلة العمل السياسي في مصر وسيزداد هذا الرقم أهمية وقوة مع مرور الوقت لأنهم رغم أنهم حركة اجتماعية فقط فإنها حركة إصلاحية كبيرة جداً وواسعة النفوذ والتأثير وليست معزولة عن مجريات حياتنا السياسية والاقتصادية وسرعان ما ستستفزهم الضغوط الاقتصادية والضغوط السياسية وجهود التغريب والعلمنة الاجتماعية والاقتصادية للاحتجاج الاجتماعي وحينئذ سيجدون أنفسهم محتاجين إلى خبرة الإخوان المسلمين وقواهم السياسية المنظمة وسيجد الإخوان أنفسهم غير قادرين على تجاهل السلفيين ذوي الحركة الاجتماعية واسعة النفوذ التي لا يمكن تجاهل ثقلها الشعبي.

كما أن أية معارضة وطنية مصرية تتعامل مع واقع مصر السياسي والاجتماعي بمهارة لن يسعها أن تغض الطرف عن التعامل مع السلفيين كأحد أهم وأبرز معالم خريطة مصر السياسية والاجتماعية الآن.

حزب الله

في عام ١٩٨٠م أنشأ أحمد طارق المعيد بكلية التجارة بجامعة الأزهر بالاشتراك مع الشيخ (محجوب. م) وآخرين جماعة إسلامية صغيرة وأطلقوا عليها اسم "حزب الله" وكان الشيخ محجوب (وهو شاعر متميز ودارس جيد لعلوم اللغة العربية والفقه الإسلامي) قد حاول قبل إنشاء هذه الجماعة أن يوفق بين عدد من الجماعات الإسلامية الموجودة في الساحة المصرية ويدمجها كلها في جماعة واحدة لكنه فشل فلجأ مع أحمد طارق إلى إنشاء هذه الجماعة الجديدة التي كانت ذات ميول جهادية حتى أن الشيخ محجوب كان ضيفاً شبه دائم على الندوات الفكرية والفقهية التي كان ينظمها تنظيم الجهاد في عدد من المساجد التابعة للتنظيم في هذه الفترة.

وانحصر عمل هذا الحزب في موطن أحمد طارق والشيخ محجوب وهو مدينة الإسكندرية وتحديداً في حي الحضرة بالإسكندرية وذلك من خلال مسجد "المجاهدين" هناك، وقد كان نشاط الجماعة ينحصر في الأعمال الدعوية والندوات العلمية الفقهية والسياسية بالمسجد.

وقد اعتقل الشيخ محجوب وغيره من مؤسسي الحزب إثر اغتيال السادات في أكتوبر ١٩٨١م، وأطلق سراحهم بعد عدة شهور قضوها في السجن.

واستمر وانتعش نشاط الحزب في الإسكندرية من منتصف الثمانينيات وحتى عام ١٩٨٩م عندما لقى أحمد طارق مصرعه في حادث سير تعرضت له سيارته، وحدث نزاع حينئذ بين قادة الحزب حول من سيخلف أحمد طارق كقائد عام للحزب.

وكان الشيخ محجوب قد ابتعد عن أنشطة الحزب قبل مصرع أحمد طارق بسنوات.

وتمخض الصراع على القيادة داخل الحزب إلى انقسام الحزب إلى جناحين:

الأول: حمل اسم "حزب الله" واستمر في العمل بنفس الطريقة، وإن كان غياب كاريزما أحمد طارق قد أضعفه، فضلاً عن الضعف الذي أحدثه الانشقاق نفسه، وقد حدث بينه وبين تنظيم الجهاد تعاون دعوي بشكل غير مباشر منذ ١٩٩١م وحتى ١٩٩٣م.

المجموعة الثانية: انشقت عن الحزب نهائياً وانضمت إلى تنظيم الجهاد.

ومن أهم أدبيات الحزب كتابان:

الأول عن "وجوب العمل الجماعي".

والثاني عن "العذر بالجهل" ويتضمن ترجيح كفر كل من ارتكب عملاً كفرياً وهو جاهل بكون هذا العمل من الكفر، وهم بذلك يختلفون في هذه المسألة مع الإخوان المسلمين والسلفية العلمية والسلفية التقليدية والجماعة الإسلامية وأغلب تنظيم الجهاد، ويتفقون مع القطبيين والشوقيين.

وظل "حزب الله" في أفضل أحواله لا يضم سوى بضع مئات من الأعضاء وظل نشاطه محصوراً في الإسكندرية وحدها، ولكنه بسبب علاقات تعاونية دعوية غير مباشرة نشأت بين الحزب ومجموعة تابعة لتنظيم الجهاد تم اعتقال عدد من قادته ضمن قضايا تنظيم الجهاد عام ١٩٩٣م وظلوا في السجن لعدة سنوات وبعدها خرجوا من السجن، ولكن أجهزة الأمن لم تسمح لهم بعد ذلك بالقيام بأي نشاط منذئذ حتى الآن، كما أن أحداً من قادته لم يقم حتى الآن بكسر الحظر الأمني هذا.

الجماعة الإسلامية

كانت الجماعة الإسلامية قد تكونت كحركة طلابية في منتصف السبعينيات من القرن الماضي داخل جامعة أسيوط مثلها مثل سائر الحركات الطلابية التي تكونت في كل جامعات مصر في هذه الفترة وقد تشكلت الجماعة في أسيوط على أيدي مجموعة من الطلاب كان أبرزهم أبو العلا ماضي ومحيي الدين عيسى وصلاح هاشم وكرم زهدي وناجح إبراهيم ورفاعي طه وأسامة حافظ، وفي ١٩٧٨م عرض الإخوان على كل الجماعات الإسلامية بجميع الجامعات الانضمام إلى جماعة الإخوان المسلمين فاستجاب البعض ورفض البعض وكان ممن استجاب وانضم إلى الإخوان المسلمين أبو العلا ماضي ومحيي الدين عيسى وممن رفض الانضمام إلى الإخوان المسلمين كرم زهدي وناجح إبراهيم ورفاعي طه وصلاح هاشم وأسامة حافظ ومعهم أغلبية الجماعة الإسلامية بجامعة أسيوط.

ومنذ أن عرض محمد عبد السلام فرج عليهم فكر واستراتيجية الجهاد عام ١٩٨٠م تبنت الجماعة الإسلامية بقيادة كرم زهدي استراتيجية جماعة الجهاد لكنها لم تتبلور عندها أساليب عسكرية

تفصيلية لأنها لم تمتلك كوادر عسكرية ذات بال كي تخطط لها، فأكبر كادر عسكري في الجماعة الإسلامية هو مصطفى حمزة الذي صدر ضده حكمان بالإعدام الغيابي في مصر، والذي تولى قيادة الجناح العسكري للجماعة الإسلامية كما تولى قيادة مجلس شورى الجماعة الإسلامية خارج مصر عدة فترات وهو الذي خطط لعملية اغتيال الرئيس مبارك في أديس أبابا وهو الذي أعطى الأمر بالتنفيذ، ومصطفى حمزة هذا حاصل على بكالريوس زراعة وانحصرت مؤهلاته العسكرية السابقة في أنه كان ضابط إحتياط سابق في الجيش المصري برتبة ملازم !!!!.

وفضلاً عن هذا كله فإن مصطفى حمزة كان عضواً في تنظيم الجهاد ولم ينضم إلى الجماعة الإسلامية إلا في السجن عام ١٩٨٣م، عندما اختلفت الجماعة الإسلامية والجهاد وقرر كل منهما العمل بمعزل عن الآخر كما بينا في الصفحات السابقة عند كلامنا عن جماعة الجهاد.

واشتهرت الجماعة الإسلامية باستعمال القوة في تغيير ما اعتبرته من المنكرات المخالفة لتعاليم الإسلام في المجتمع، مثل منع اختلاط النساء بالرجال وشرب الخمر وحفلات الموسيقى والأفراح والمسرحيات أو عروض الأفلام ونحو ذلك، كما

مارست نوعاً من السيطرة في المدن والريف كلما سنحت لها الفرصة فهاجمت شقق الدعارة وتجار المخدرات كما أرغموا النصابين على إرجاع الأموال لأصحابها كلما سنحت الفرصة لهم، وأثار ذلك حنق الحكومة عليهم لأن الحكومة شعرت أن هذا إلغاء لها ولسيطرتها على المجتمع لصالح اتساع نفوذ الجماعة الإسلامية، ووجهت للجماعة الإسلامية ضربات أمنية إجهاضية متتابعة.

وقد وجه السلفيون والإخوان والجهاديون اللوم للجماعة الإسلامية بسبب هذه الممارسات لأسباب مختلفة.

وبسبب أساليب الجماعة الإسلامية هذه فقد قامت بالآلاف من إلى إحداث المسلحة أو شبه المسلحة الصغيرة والكبيرة على حد سواء وكان أشهرها الصدامات مع قوات الشرطة في مناسبات مختلفة في الصعيد بدءاً من عام ١٩٨٦م وحتى ١٩٩٧م، وشملت هذه الأعمال مهاجمة أفراد وقيادات شرطية وسائحين بأسلحة بيضاء أو أسلحة نارية، كما اصطدموا بقوات الشرطة في حي عين شمس بالقاهرة عام ١٩٨٨م، وكذلك في حي امبابة بمحافظة الجيزة في عامي ١٩٩٠م و١٩٩٢م، كما حاولوا تفجير سيارة ملغومة يقودها أحد أعضاء الجماعة في موكب وزير الداخلية آنذاك زكي بدر بالقاهرة ولكن المتفجرات لم تنفجر لوجود عدد من

الأعطال الفنية بها (١٩٩٠م)، كما اغتالوا عدداً من كبار ضباط مباحث أمن الدولة بالقاهرة والصعيد ولكن الأغلبية كانت في الصعيد مركز ثقل الجماعة، كما شنوا في عام ١٩٩٤م حملة ضد عدد من البنوك بالقاهرة والجيزة عبر بث شحنات ناسفة ضعيفة أمام هذه البنوك لترهيب الناس من التعامل معها، وفي عام ١٩٩٥م حاولت مجموعة من أعضاء الجماعة الإسلامية اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في أديس أبابا عاصمة أثيوبيا فى أثناء توجهه إلى حضور اجتماع القمة الإفريقية لكن العملية فشلت بسبب أن الرئيس كان يستقل سيارته المصفحة بينما استخدم المهاجمون في العملية بنادق الكلاشنكوف فقط ولم يستخدموا أية أسلحة مضادة للدروع.

لكن حملتهم الأعنف والأعلى صوتاً كانت ضد السائحين في مختلف محافظات مصر، وكان آخرها عملية معبد حتشبسوت بالأقصر عام ١٩٩٧م وكما كانت هي الأخيرة فقد كانت هي الأعنف حيث قتل فيها ٥٨ سائحاً أجنبياً.

وقد أطلقت الجماعة الإسلامية ما سمته مبادرة وقف العنف عام ١٩٩٧م، وترتب عليها أن تراجعت الجماعة الإسلامية عن فكرها السابق وصارت تؤيد الحكومة بشكل أو بآخر كما أصدرت

عشرات الكتب ترد فيها على أطروحاتها الفكرية السابقة التي كانت تؤيد العمل المسلح ضد الحكومة، وصارت الجماعة الإسلامية تعلن أنها أصبحت جماعة دعوية فقط لكن منتقديها اعتبروا أن طرحها الجديد يجر شباب الحركات الإسلامية بعيداً عن العمل السياسي مما يعطل ويضعف الحركات الإسلامية ذات التوجه السياسي واعتبر هؤلاء المنتقدون أن هذا في حد ذاته هو عمل سياسي بامتياز يصب في مصلحة الحكومة.

ورغم كل هذا الجدل فإن من يتابع موقع الجماعة الإسلامية على الإنترنت سيجد أنه مملوء بالمقالات السياسية ليست من باب التحليل ومتابعة إلى إحداث فقط بل أيضاً من باب تبنى مواقف سياسية محددة من قضايا الساعة المحلية والدولية، واعتادت الجماعة أن تصدر بيانات تحدد فيها موقفها من أحد قضايا الساعة من حين لآخر وكثيراً ما تبرز صحف الحكومة مثل هذه البيانات نظراً إلى أنها تخدم دائماً المواقف الحكومية ولو بطريقة غير مباشرة.

حزب التحرير

أسس حزب التحرير تقي الدين إبراهيم النبهاني، الذي ولد بقرية "إجزم" من قرى حيفا بفلسطين سنة ١٩٠٩م، وقد تنقل بين الأردن وسوريا ولبنان إلى أن كانت وفاته في بيروت أواخر عام ١٩٧٧.

تلقى النبهاني دراسته الابتدائية في مدرسة القرية، ثم غادر إلى مصر للدراسة في الجامع الأزهر فأتم دراسته به، وحصل على الشهادة العالمية، ثم انتسب إلى دار العلوم في القاهرة وبعد أن حصل على شهادة دار العلوم عاد إلى فلسطين.

عمل النبهاني مدرساً في حيفا بالخليل، ثم التحق بسلك القضاء الشرعي، وتدرج في الوظائف حتى عام ١٩٤٨م حين غادر فلسطين إبان النكبة إلى بيروت حيث استقرت أسرته.

وإثر إلحاق الضفة الغربية بالمملكة الأردنية عام ١٩٥٠م عين النبهاني عضواً في محكمة الاستئناف الشرعية في بيت المقدس، ثم استقال من عمله في سلك القضاء الشرعي وعمل مدرساً في الكلية الإسلامية بعمان.

واستقال النبهاني من منصبه وتفرغ لقيادة حزب التحرير الذي أسسه عام ١٩٥٣.

ويعرف حزب التحرير نفسه في نشرة بتاريخ ٢٦/٦/١٩٧٠ تحت عنوان "جواب سؤال":

"إن حزب التحرير وهو حزب إسلامي من حيث مبدئه، ليس حزباً إسلامياً كالتكتّلات الإسلامية، فهو لا يعلّم الناس الإسلام ولا يدعو المسلمين إلى الإسلام، ولا يعظ الناس بالإسلام، فالإسلام مبدؤه وليس عمله، والإسلام أساسه وليس صفته، فهو يتولّى السلطة حين يتاح له أن يتولاّها ليرعى شؤون الناس فعلاً، ويحاسب السلطة في جميع الأحيان سواء أكان في الحكم أو خارج الحكم، فعمله كلّه محصورٌ بالسياسة، إمّا عمليّاً بمباشرتها وإمّا نظريًّا بمحاسبة الحكّام على أساس الإسلام".

وجاء في التعريف بالحزب في كتاب "مفاهيم حزب التحرير":

"يجب أن تكون الكتلة التي تحمل الدعوة الإسلامية كتلة سياسية، ولا يجوز أن تكون كتلة روحية، ولا كتلة أخلاقية، ولا كتلة علمية، ولا كتلة تعليمية، ولا شيئاً من ذلك ولا ما يشبهه، بل يجب أن تكون كتلة سياسية، ومن هنا كان حزب التحرير - وهو حزب إسلامي - حزباً سياسياً، يشتغل بالسياسة، ويعمل بها لأنه يثقّف الأمة ثقافة إسلامية تبرز فيها الناحية السياسية"

وفي موقعه على الإنترنت حدد حزب التحرير أهدافه، في عدة نقاط هي:

(أ) استئناف الحياة الإسلامية، وحمل الدعوة الإسلامية إلى العالم.
وهذه الغاية تعني - بالنسبة إلى حزب التحرير - إعادة المسلمين إلى العيش عيشاً إسلامياً في دار إسلام، وفي مجتمع إسلامي.

(ب) والحزب يهدف إلى إنهاض الأمة النهضة الصحيحة، بالفكر المستنير، ويسعى إلى أن يعيدها إلى سابق عزّها ومجدها، بحيث تنتزع زمام المبادرة من الدول والأمم والشعوب، وتعود الدولة الأولى في العالم، كما كانت في السابق، تسوسه وفق أحكام الإسلام.

(جـ) كما يهدف إلى هداية البشرية، وإلى قيادة الأمة للصراع مع الكفر وأنظمته وأفكاره، حتى يعم الإسلام الأرض.

ويلاحظ أن الحزب يربط كل شيء بقيام الدولة الإسلامية التي هي دولة الخلافة ولا يرى أن هناك مجالاً للعمل الإسلامي الشامل إلا من خلالها فعلى سبيل المثال يقول الحزب في نشرة "جواب سؤال" التي صدرت بتاريخ ١٣/ ٣/ ١٩٧٦م: "ولهذا فإن الجمعيات الخيرية

كلها، سواء أكانت لبناء المساجد، أو لتعليم الناس، أو لإطعام الفقراء، أو ما شابه ذلك، فهذا كله حرام، ولا يجوز، لأن الشارع قد حصر رعاية الشؤون في الدولة،...، ويجب أن يفرق بين فعل الخيرات التي أمر الإسلام بها، وبين رعاية الشؤون في فعل الخيرات، ففعل الخيرات جائز ويثاب عليه، أما رعاية الشؤون فلا يحل لمسلم أن يقوم بها، وتعاقب الدولة كل من يقوم بها، لأنه اعتدى على صلاحياتها، فضلاً عن أنه فعل فعلاً حراماً".

ومنهج التغيير في رؤية حزب التحرير يتلخص في أن المسلمين اليوم، يعيشون في دار كفر، لأنهم يُحكمون بغير ما أنزل الله، ومن ثم فإن دارهم تشبه مكة حين بعثة الرسول صلى الله عليه وسلم لذلك يجب أن يكون النمط المكي في حمل الدعوة هو أسلوب العمل لأن من تتبع سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم في مكة حتى أقام الدولة في المدينة تبين أنه مرّ في مراحل بارزة المعالم، كان يقوم فيها بأعمال معينة بارزة.. فأخذ الحزب من ذلك طريقته.

وبناء على ذلك حددّ الحزب طريقة سيره بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: مرحلة التثقيف لإيجاد أشخاص مؤمنين بفكرة الحزب وطريقته لتكوين الكتلة الحزبية.

المرحلة الثانية: مرحلة التفاعل مع الأمة، لتحميلها الإسلام، حتى تتخذه قضية لها، كي تعمل على إيجاده في واقع الحياة. وتمثل هاتان المرحلتان العهد المكي من تاريخ الدعوة الإسلامية.

الثالثة: مرحلة استلام الحكم، وتطبيق الإسلام تطبيقاً عاماً شاملاً، وحمله رسالة إلى العالم.

وتتم المرحلة الأخيرة و هي استلام الحكم عبر ما يسميه الحزب بطلب النصرة حيث يطلب الحزب النصرة من إحدى القوى التي تمسك بزمام الحكم أو التي تملك قوة تمكنها من حيازة الحكم وباستجابة هذه القوة وتسليمها الحكم للحزب يكون الحزب قد وصل إلى غايته من إقامة دولة الخلافة.

وحزب التحرير "لا يقبل التعاون مع (الحكام) لإيجاد إصلاح اقتصادي أو تعليمي أو اجتماعي أو خلقي لأنه يرى في ذلك إعانة للظالمين وتثبيتاً لهم وإطالة لعمر أنظمتهم الفاسدة والكافرة (حسب رأي الحزب) بل يعمل الحزب على قلعهم وقلع أنظمة الكفر التي يطبقونها على المسلمين، لأن الحزب يرى أنه من الواجب "تطبيق جميع ما أنزل الله، وأخذ جميع ما جاء به الرسول، ولا يجوز تطبيق بعضها وترك البعض الآخر، كما لا يجوز تطبيقها

بالتدرج لأننا ملزمون بجميعها، ويجب أن يكونَ تطبيقها كاملاً ودفعة واحدة".

ويعتبر حزب التحرير أن من أهم الصعوبات التي تواجهه في التفاعل مع الأمة وتحقيق أهدافه "وجود الواقعيين في الأمة، وهي تلك الفئة التي تدعو إلى الواقع والرضا بالواقع والتسليم به كأمر حتمي لأنها تتخذ الواقع مصدر تفكيرها وتأخذ منه حلول مشكلاتها".

ومع ذلك لا يرى الحزب حمل السلاح ضد الحكام الذين لا يحكمون بالشريعة لأنه يرى أن وجوب إشهار السلاح على الحاكم ومقاتلته إذا أظهر الكفر البواح إنما يكون إذا كانت الدار دار إسلام، وكانت أحكام الإسلام هي المطبقة ثم ظهر من الحاكم الحكم بالكفر البواح.

أما إذا كانت الدار دار كفر وكانت أحكام الإسلام غير موضوعة موضع التطبيق (كما هى الحال الآن حسب رأي الحزب) فان إزالة الحاكم الذي يحكم المسلمين بها تكون عن طريق طلب النصرة اتباعاً للرسول صلى الله عليه وسلم في سيرته لإقامة دولة الإسلام وتطبيق أحكامه.

ومن الواضح حسب آراء بعض منتقدي الحزب أن الحزب حدد مهمته فقط في نشر الأفكار دون تطبيقها، فتطبيق الأفكار موكول إلى الدولة التي يزمع الحزب إقامتها... من هنا لا يرى الحزب القيام بأي عمل من أعمال الدعوة إلى الصلاة والصيام و الاستقامة الخلقية لأن ذلك من مهام الدولة الإسلامية التي لم تقم.

فالحزب يقفز من مرحلة التكوين إلى الخلافة بينما يفتقد مرحلة التربية والعبادة وهو الهدف الذي تفرغ له النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث عشرة سنة في بنائه للمجتمع الجديد.

ولقد أطلنا في شرح أفكار الحزب لأن أفكاره غير مشهورة في مصر بسبب قلة أعضائه وضعف نشاطهم بعكس دول أخرى كالأردن وفلسطين وأوروبا التي للحزب فيها نشاط ملحوظ إلى حد كبير.

وكانت وسائل الإعلام في مصر نسبت حركة الفنية العسكرية خطأً إلى حزب التحرير.

ولم يظهر أي وجود للحزب في مصر إلا عندما أعلنت أجهزة الأمن في مارس ١٩٨٤ عن تقديم ٣٢ شخصاً من المنتمين إلى الحزب إلى التحقيق بتهمة محاولة قلب نظام الحكم، ولكن سرعان

ما حفظت هذه التحقيقات و أفرج عن جميع المتهمين، وكان قائد الحزب وقتها هو مهندس علاء الزناتي (ويسمى قائد الحزب في أية دولة باسم الوالي، فقائد الحزب في مصر مثلاً يسمى والي مصر حسب العرف التنظيمي للحزب).

وفي ٨/ ٥/ ٢٠٠٢ ألقت الأجهزة الأمنية المصرية القبض على ٥٤ عضواً من الحزب - بينهم أربعة بريطانيين – وتم تقديمهم للمحاكمة العسكرية بسبب نشاطهم في إطار الحزب، وصدرت ضدهم أحكام متباينة بالسجن، وكان قائد الحزب في مصر في ذلك الوقت هو أستاذ أحمد جدامي.

ومن خلال لقاءاتنا بمسؤول الحزب في مصر وعدد من أعضائه يمكننا القول بأن نشاط الحزب في مصر محدود وعدد أعضائه لا يزيد عن مئة عضو على أقصى تقدير.

جماعات التوقف والتبين

ربما ترجع أول نشأة لفكرة التوقف في الحكم على المسلمين بكفر أو إسلام إلى نشأة جماعة القطبيين عام ١٩٦٥م في السجن وكذلك مجموعة شكري مصطفى في نفس المكان والزمان، ولقد ظل القطبيون يتبنون هذه الفكرة منذ نشأتهم وحتى عام ١٩٨١م عندما قرروا التخلي عنها كما أشرنا إلى ذلك سابقاً، والفكرة كانت تقوم لدى القطبيين على التوقف عن الحكم للمسلمين المعاصرين بكفر أو إسلام إلى أن يتبينوا حقيقة معتقداتهم.

وكان القطبيون لا يشترطون في المسلم أن ينضم إلى جماعتهم ليحكموا له بالإسلام إنما كانوا فقط يشترطون أن يدين بنفس معتقداتهم التي هي في أغلبها معتقدات الإسلام الصحيحة عدا بعض الجزئيات التي تخالف أصول الإسلام أو اختلف فيها العلماء كعدم العذر بالجهل في العقائد والتشدد في مسألة التحاكم للقوانين الوضعية التي تخالف الإسلام أو لا تخالفه دون مراعاة العوارض والأعذار التي قد تكره المسلم على شيء من ذلك، لكن في منتصف السبعينيات ظهرت مجموعات كثيرة مختلفة تتبنى فكرة التوقف

لكن أدخلوا عليها تعديلات جوهرية أهمها أن الحد الأدنى إلى الإسلام لم يعد هو عقيدة الإسلام حسب فهمهم كما عند القطبيين لكنه صار هو ذلك بالإضافة إلى الانضمام إلى جماعتهم والسمع والطاعة لأميرها في كل صغيرة وكبيرة كما تبنت بعض هذه الجماعات فكرة الانقلاب المسلح لإقامة دولة الإسلام وسعوا إلى التسلح والتدرب على السلاح، ولكن حتى منتصف الثمانينيات لم يقوموا بأي عمل مسلح ضد الحكومة أو المجتمع وهم أكثر شبهاً في قضية التوقف والتبين بجماعة شكري مصطفى .

وفي منتصف الثمانينيات من القرن العشرين تخلى الطبيب الشاب مجدي الصفتي عن انتمائه إلى فكر تنظيم الجهاد وتبنى فكر التوقف والتبين، وسرعان ما كون جماعة خاصة به مزج فيها بين فكر الجهاد في العمل المسلح وبين عقيدة جماعات التوقف والتبين المنتشرة، وقرر أن الطريق الأقصر إلى نشر فكر التوقف والتبين بين الحركات الإسلامية هو إثبات أن معتنقي هذا الفكر هم أهل جهاد وعمل وليسوا أهل كلام فقط كما كان يرميهم خصومهم خاصة من تنظيم الجهاد المصري الذي كان يضم جماعات التوقف بأنها لا هم لها سوى تكفير الناس دون القيام بأي عمل إسلامي فعلي، وهذا الإثبات الذي عزم مجدي الصفتي على القيام به دفعه إلى تأسيس

منظمة جديدة أطلق عليها اسم "الناجون من النار" وضم إليها مجموعة من الأشخاص من معتنقي فكر التوقف والتبين الذين وافقوا على فكرته في وجوب القيام بتحرك مسلح لإثبات أن فكرهم ليس كلاماً فقط وإنما هو كلام وعمل وجهاد أيضاً، وكان من بين من انضموا إليه في منظمته الجديدة متعاطفون سابقون مع تنظيم الجهاد، وساعد ذلك كله علي مضي مجدي الصفتي في طريقه الذي رسمه لنفسه والذي تأثر فيه بانتمائه السابق إلى تنظيم الجهاد وبحمله بين جنبيه ثأراً سابقاً خاصاً بمرارات التعذيب الذي تعرض له العديد من قادة وأعضاء تنظيم الجهاد عندما كان يقود وزارة الداخلية كل من لواء النبوي إسماعيل كوزير ولواء حسن أبو باشا كمدير لجهاز مباحث أمن الدولة ثم كوزير للداخلية، ولذلك قام تنظيم "الناجون من النار" بثلاث عمليات مسلحة حاولوا في أولها اغتيال حسن أبو باشا لكنه نجا بأعجوبة فلم يمت وأصيب بجراح خطيرة، وكانت المحاولة الثانية محاولة اغتيال نبوي إسماعيل أما محاولتهم الأخيرة فقد كانت من نصيب الكاتب الصحفي مكرم محمد أحمد المقرب من الحكومة، وقد نجا مكرم والنبوي إسماعيل دون جراح من هاتين المحاولتين، وكانت كل هذه المحاولات في صيف ١٩٨٧م.

وبسجن قادة المنظمة وأغلب أعضائها تفككت وانتهى أمرها ولم يعد لها وجود ذو بال رغم استمرار هروب مجدي الصفتي لست سنوات متصلة قبل أن يلقى القبض عليه عام ١٩٩٣م ويسجن مع رفاقه الذين تحول أغلبهم عن فكر التوقف إلى فكر "السلفية الحركية" وإن ظل مجدي الصفتي على فكره دون تغيير.

ولكن على كل حال فتيار التوقف والتبين ما زال موجوداً في واقع الحركات الإسلامية المعاصرة في مصر لكنه لا يتبنى العمل المسلح كما كانت حاله قبل ظهور "جماعة الناجون من النار"، فضلاً عن أن هذا الفكر ظل موجوداً وقت ظهور "جماعة الناجون من النار" لأنه لم ينضم إليها من حاملي هذا الفكر سوى العشرات فقط بينما ظل الباقون على حالتهم من تبني الفكر العقيدي المتشدد دون أن يقرنوه باستخدام السلاح.

والمتبنون لفكر التوقف والتبين في مصر يتراوح عددهم بكل جماعاتهم ما بين ألف وألفين شخص على أقصى تقدير.

الشوقيون

شوقي الشيخ شخصية عرفتها وسائل الإعلام فيما عرف بأحداث قرية كحك بمركز أبشواي في محافظة الفيوم عام ١٩٩٠م، ولم يكن شوقي مجرد مهندس مدني تتلمذ على يد الشيخ يوسف البدري في السبعينيات أيام كان يدرس الهندسة في جامعة حلوان فقد كان لشوقي ميول أخرى اختلفت عن شيخه البدري، فشوقي الذي تحدر من أسرة كبيرة ومعروفة في أبشواي قد تعرف على طارق الزمر في منطقة الهرم وانضم عن طريقه إلى تنظيم الجهاد، وظل شوقي على ولائه لتنظيم الجهاد حتى بعدما دخل السجن في سبتمبر ١٩٨١ وخرج منه بعد اغتيال السادات بشهور عديدة، تردد شوقي في منتصف الثمانينيات على منطقة الهرم لعله يظفر بخيط يوصله مجدداً إلى تنظيم الجهاد لكنه لم ينجح فانضم إلى تنظيم جهادي آخر عرف في عام ١٩٨٦م بأنه محاولة لإعادة تأسيس تنظيم الجهاد، لكن التنظيم انكشف للأمن ودخل أقطابه السجن وأصبح شوقي الشيخ نزيلاً في سجن استقبال طرة، وفي السجن تعرف على بعض دعاة وأقطاب مجموعات التوقف والتبين ودار بينه وبينهم نقاش متكرر نتج عنه أن تخلى شوقي الشيخ عن

عقيدة تنظيم الجهاد وتبنى عقيدة جديدة اشتقها هو بنفسه من عقائد مجموعات التوقف والتبين، وهي عبارة عن عقيدتهم كاملة لكنه أدخل عليها تعديلاً مفاده أنه ما دام أمر التوقف هذا بدعة فإنه عليه ألا يتوقف بل يبادر بالحكم بكفر من خالف عقيدته دون توقف وبعدها لو اعتنق عقيدته فإنه يدخل الإسلام من جديد.

وفي الواقع فإنه لم يصلنا عبر كتب العقيدة ولا كتب تاريخ وعقائد الفرق الإسلامية فكرة التوقف والتبين كأحد عناصر العقيدة الإسلامية لكنه ليس صحيحاً أن عدم التوقف يعني التكفير حتى نتبين، فالعقيدة الإسلامية الصحيحة ليس فيها التوقف وليس فيها تكفير المخالف لمجرد المخالفة بل لابد من توفر شروط الكفر وامتناع الموانع التي تمنع تنزيل حكم الكفر على شخص ما وفقاً لقواعد العقيدة وأصول الفقه التي يعرفها ويجيدها علماء الدين المتخصصون.

لكن شوقي الشيخ (رحمه الله) لم يكن مستوعباً لهذه المفاهيم الصحيحة فكان تربة خصبة للشطط الفكري.

ولم تكمن خطورة شوقي الشيخ (رحمه الله) في شططه الفكري فقط بل إن خطورته الأكبر تمثلت في قدرته على التأثير خاصة في

مجال الحيز الجغرافي الذي كان يعيش وينشط فيه وهو مركز أبشواي (بمحافظة الفيوم) والقرى المحيطة به، لقد كان شوقي الشيخ زعيماً حركياً بامتياز ونجح في تجنيد ما يزيد على الألف شاب للفكر الجديد في وقت وجيز جداً فلقد كان شوقي الشيخ أنجح مروج لهذا الفكر.

ولقد مزج شوقي بين فكرة حمل السلاح ضد الحكومة التي تعلمها أيام عضويته فى تنظيم الجهاد، وبين فكرة تكفير من يخالف فكره التي تعلمها من جماعات التوقف والتبين، وأدى ذلك إلى تسلحه هو والعديد من أتباعه وقيامهم بالعديد من الأعمال المسلحة التي سرعان ما أفضت إلى مواجهة واسعة بينهم وبين الشرطة إثر قتل شوقي الشيخ لخفير نظامي واستيلائه على سلاحه الحكومي.

لقد قتل شوقي الشيخ في هذه المواجهات في قرية كحك بأبشواي في الفيوم عام ١٩٩٠م، وكأن شوقي كان هو صمام الأمان لعنف الشوقيين إذ اندلع بعد موته عنف الشوقيين بأشد ما يكون وزاد من عنفهم أن بعض قادة الجهاد مثل نزيه نصحي راشد قد رأوا أن تسليح الشوقيين بالقنابل اليدوية أمر مفيد لاستنزاف قوة الحكومة وبالتالي فقد أمدوا الشوقيين بكل القنابل التي

استعملوها في صراعهم المسلح ضد الشرطة طوال الفترة الممتدة من عام ١٩٩٠م وحتى ١٩٩٤م عندما لمّ شمل أغلب قادة الشوقيين وأعضائهم داخل السجون ليخرجوا منها مرة أخرى عام ٢٠٠٦م إثر فوز الإخوان المسلمين بـ ٢٠٪ من مقاعد مجلس الشعب المصري فيما فسره البعض بأنه محاولة حكومية للتقليل من المد الشعبي للإخوان بإطلاق دعوات التكفير التي تدعو إلى اعتزال المجتمع ومقاطعة الانتخابات على جميع مستواياتها.

وقد ارتكب الشوقيون العديد من الأعمال المسلحة ضد الشرطة والمتعاونين معها ولكن أكثر أعمالهم كانت سطواً مسلحاً على محلات ذهب مملوكة لمسيحيين، وكانوا يبيعون الذهب المسروق لتجار مسيحيين أيضاً معروفين بتعاملهم في الذهب المسروق بأقل من ثمنه ثم يشترون به سلاح كما ينفقون منه على معيشتهم حيث كانوا هاربين من الأجهزة الأمنية ويعيشون متخفين.

وكانت معظم اشتبكاتهم مع الشرطة تحدث عندما تحاصر الشرطة مجموعة منهم وتحاول القبض عليها، واتسمت هذه الاشتباكات بشراسة منقطعة النظير مستخدمين الأسلحة الآلية والقنابل اليدوية.

وباستثناء عمليات مهاجمة محلات الذهب لم يمارس الشوقيون عملاً مسلحاً مقصوداً ومنظماً إلا مرتين:

الأولى: كانت اغتيالهم للمقدم أحمد علاء رئيس قسم مكافحة النشاط الديني بمباحث أمن الدولة فرع الفيوم (١٩٩١م) عندما نصبوا له كميناً أمام مكتبه بالفيوم وأطلق عليه اثنان النار من سلاح آلي فأردوه مدرجاً في دمائه داخل سيارته ولاذ المسلحان بالفرار على دراجة نارية، وكان مقدم أحمد علاء قد اتهمه عديدون بأنه جرد زوجة أحد قادة الشوقيين من ملابسها وأجبرها على السير شبه عارية عبر شوارع قريتها لأكثر من ساعة بسبب رفضها الإدلاء بمعلومات عن مكان هروب زوجها الهارب.

الحادث الثاني: عندما نصبت مجموعة مسلحة من الشوقيين كمينا على أحد الطرق بالقاهرة لسيارة مأمور سجن استقبال طرة مقدم محمد عوض الذي كان متهماً من الإسلاميين بتعذيب معتقلي تنظيم الجهاد، وقد نجا محمد عوض من الكمين بأعجوبة بينما تهشم زجاج سيارته من سيل الرصاص الذي انهمر عليه ولاذت مجموعة الشوقيين المسلحة بالفرار بسيارتهم البيجو.

وهناك رافد آخر من روافد تيار الشوقيين وهو رافد هام جداً أسسه رائد الشرطة السابق حلمي هاشم.

لم يلتق حلمي هاشم بشوقي الشيخ رغم أن حلمي كان عضواً في تنظيم الجهاد قبل اغتيال السادات مثله في ذلك مثل شوقي الشيخ لكن نظراً إلى أن حلمي كان ضابط شرطة برتبة رائد قبيل القبض عليه عام ١٩٨٢م فإنه تم تجنيده عبر ضابط جيش كان عضواً في تنظيم الجهاد هو مقدم عبد الرحمن شحاته وبالتالي لم يكن شوقي وحلمي يعرفان بعضهما البعض. ظل حلمي هاشم قريباً من فكر الجهاد في معظم عقد الثمانينيات عندما اعتقل في أواخر الثمانينيات والتقى في السجن بمجموعة من سوهاج تعتنق نفس فكر شوقي الشيخ دون أن تكون على صلة مباشرة به وأقنعت هذه المجموعة حلمي بهذا الفكر، وعندما خرج حلمي من السجن أنشأ مكتبة لبيع الكتب الإسلامية وألف أكثر من عشرة كتيبات صغيرة تشرح أفكاره الجديدة التي ظهر أنها لا تختلف في شيء مع أفكار شوقي الشيخ وانتشرت هذه الكتيبات في أوائل التسعينيات بشكل كبير وقد وضع عليها اسماً حركياً للمؤلف هو "شاكر نعمة الله".

وقد كان لكتب حلمي هاشم ثلاثة آثار هامة هي:

الأول: انتشار هذا الفكر نسبياً عبر استخدام حلمي لهذه الكتب للدعوة إلى هذا الفكر من خلال مكتبته الإسلامية التي أسسها لهذا الغرض وأطلق عليه كنية زوجته فصار اسم المكتبة "مكتبة أم البنين".

الثاني: أصبح للشوقيين منهجا فكرياً مكتوباً ومنشوراً بعدما كان فكرهم مجرد دروس شفهية ألقاها شوقي الشيخ وسجلها أتباعه على شرائط كاسيت وكتبوا بعضها بخط اليد، وذلك النشر أعطاهم دفعة معنوية وعملية في مجال نشر فكرهم والدعوة إليه في كل مكان.

الثالث: كان لخبرة حلمي هاشم السابقة في تنظيم الجهاد تأثيرها في قدرة كتبه على إقناع العديد من أعضاء تنظيم الجهاد بفكر الشوقيين وتحولهم من تنظيم الجهاد إلى تنظيمات جديدة تتبنى فكر الشوقيين بصياغة حلمي هاشم وتتبنى المسلك المسلح كأحد الرواسب التي ورثوها من انتمائهم السابق لتنظيم الجهاد.

وعلى كل حال فلم ينحصر دور حلمي هاشم في صياغة ونشر فكر شوقي الشيخ الذي مات دون أن يراه حلمي ولو مرة واحدة، ولكن كان لحلمي بصمة هامة في هذا التيار وهو تكوينه مجموعات عديدة تابعة إليه شخصياً نبذت لفترة طويلة مسلك حمل السلاح وأقنع حلمي الأجهزة الأمنية بأن منظمته لا تنوي حمل السلاح بعكس منظمة الشوقيين وبالتالي أفسحت الأجهزة الأمنية له مجال الدعوة وامتنعت عن اعتقال أتباعه بل كانت كلما تم اعتقال أحد أتباعه على سبيل الخطأ سرعان ما كانت تفرج عنه بمجرد ثبوت تبعيته لحلمي هاشم، وقد استغل حلمي عنف الشوقيين البالغ

الحدة ليوصل إلى الأجهزة الأمنية رسالة مفادها أنه من المهم وجود التيار الذي يمثله كي يحتوى الشباب ويمنعهم من الانضمام إلى الشوقيين وكي يستقطب ما يمكنه من المجموعات التابعة لهم، ولكن سرعان ما انتهى شهر العسل بين حلمي وأجهزة الأمن في نهايات عام ١٩٩٨م إثر اكتشافها أن عدداً من أتباعه لديهم كمية من الأسلحة المتطورة، وحينئذ جرى اعتقال حلمي والعديد من أتباعه دون ارتكاب أي أعمال عنف من قبلهم، وما زال حلمي بالسجن حتى الآن، لكن أتباعه ينشطون للدعوة إلى فكره على شبكة الإنترنت عبر موقع خاص بهم بالإضافة إلى المنتديات المختلفة وقاعات الدردشة.

وفي الواقع فإن تيار الشوقيين يوجد له ما يناظره فكرياً أو على الأقل يشبهه في بعض الدول خاصة في دول المغرب العربي وإفريقيا لعدم انتشار العلم الشرعي في هذه الدول مما يخلق البيئة المناسبة لنشأة ونمو هذا التيار، بينما يندر وجود هذا التيار في دول الجزيرة العربية (دول مجلس التعاون الخليجي واليمن) بسبب انتشار العلماء والعلم الشرعي في هذه الدول مما يمنع أو يقلل فرص نشأة التيارات ذات نزعات الغلو في التكفير.

الدعاة المستقلون

ظهر في الفترة الأخيرة عدد من الدعاة المؤثرين ذوى الشعبية الواسعة، وساعد على لمعان هؤلاء الدعاة وجود وسائل الاتصال الجديدة كالفضائيات والإنترنت والـ CDs بالإضافة إلى الوسيلة القديمة التي ما زالت فعالة في مصر وهي شرائط الكاسيت، واعتبر البعض أن ظهور هؤلاء الدعاة هو ظاهرة جديدة على واقع الحركة الإسلامية الحديثة، حتى ظن البعض أن ظهور هؤلاء الدعاة مؤذن بزوال الجماعات الإسلامية المختلفة وأن هؤلاء الدعاة الجدد سيسحبون البساط من تحت أقدام الحركة الإسلامية بمختلف فصائلها.

لكن حقائق التاريخ القريب تشير إلى ضحالة هذا الرأي الذي يرى أن الدعاة المستقلين عن الجماعات الإسلامية هم ظاهرة جديدة على الحركة الإسلامية المعاصرة في مصر، ذلك لأنه في الماضي القريب كان الدعاة المستقلون موجودين بشكل بارز ومعتاد في الساحة المصرية بل إن أشهر خطيب في العالم الإسلامي في العصر الحديث هو الشيخ عبد الحميد كشك وقد كان داعية مستقلاً ولم يكن عضواً في أية جماعة إسلامية، فوجود دعاة

مشهورين مستقلين عن كل الجماعات الإسلامية أمر معروف وهو من ثوابت تاريخ الحركة الإسلامية المصرية في العصر الحديث لكن الذين يحبون أن يوصفوا بخبراء الحركة الإسلامية دون أن يبذلوا مجهوداً كافياً في دراسة وفهم تاريخ وأفكار الحركة الإسلامية يشيعون آراء غريبة ليس لها أي مستند علمي ليس من أجل شيء سوى أن لا يعلنوا الحقيقة الساطعة وهي أنهم لا يعلمون شيئاً ذا بال عن الحركة الإسلامية وإنما يبنون آراءهم على تخيلات بعيدة كل البعد عن الواقع أو الموضوعية العلمية.

لقد شهدت الحركة الإسلامية في كل مراحلها ظاهرة الدعاة المستقلين عن الجماعات الإسلامية، وكان كثير منهم عمالقة لا يمكن أن يطاولهم أكثر الدعاة المستقلين الموجودين الآن فمن الآن في مثل حجم الشيخ أحمد المحلاوي الذي ناصب السادات العداء في السبعينيات حتى هاجمه السادات في خطبه الأخيرة واعتقله؟

وقد خرج نحو مليون متظاهر في الإسكندرية محتجين ضد اعتقال الشيخ أحمد المحلاوي في سبتمبر ١٩٨١م.

ومن الآن من الدعاة المستقلين في حجم الشيخ العلامة محمد الغزالي؟

وقد كان أيضاً مستقلاً عن الجماعات رغم قربه الفكري من الإخوان المسلمين.

ومن كالشيخ محمد الشعراوي؟

ومن كالشيخ دكتور عبد الرشيد صقر؟

وحتى على مستوى العالم العربي من الآن كالشيخ محمد ناصر الدين الألباني، الذي رغم أنه نظر تنظيرات عديدة تبناها السلفيون إلا أنه لم يكن ينتمي إلى أية جماعة، ومثله الكثيرون. رحم الله الميتين منهم وحفظ الأحياء منهم.

والشاهد من هذا الكلام كله أن ظاهرة ما يسمى بالدعاة الجدد ما هي إلا ما نسميه نحن بـ "الدعاة المستقلين" وهم دعاة يظهرون في كل زمان ومكان لا ينتمون إلى الجماعات الإسلامية الموجودة تنظيمياً وإن بدا أن بعضهم قريب من هذه الجماعة أو تلك على المستوى الفكري فقط وليس التنظيمي، ولكن الذي أدى إلى زيادة اشتهار دعاة هذه الأيام المستقلين هو كما قلنا سابقاً انتشار وزيادة دور القنوات الفضائية وإفساحها الطريق أمام هؤلاء الدعاة للظهور والانتشار، بالإضافة إلى شبكة الإنترنت والـ CDs، بجانب شرائط الكاسيت.

فمن ثوابت واقع العمل الإسلامي وجود الجماعات الإسلامية بمختلف تياراتها بجانب العديد من الدعاة المستقلين ذوي الشعبية الكبيرة.

ومن ثوابت واقع هؤلاء الدعاة المستقلين هو قرب كل منهم فكرياً فقط وليس تنظيمياً بدرجات متفاوتة من هذه الجماعة أو تلك من الجماعات القائمة على الساحة.

وفي الواقع فإن هؤلاء الدعاة المستقلين عددهم أكبر بكثير مما يظن الكثيرون فهم ليسوا فقط المشهورين في وسائل الإعلام بل يوجد العشرات من الأقل شهرة ممن يشتهرون عبر المساجد وشرائط الكاسيت والإنترنت كما يوجد المئات من المغمورين، ولكل منهم أتباعه ومريديه كل بقدره.

عبود الزمر وطارق الزمر

بعد التغيرات الفكرية الأخيرة التي طرأت على أفكار كل من الشيخ عبود الزمر وابن عمه د.طارق الزمر فإنهما يمثلان حالة لابد من إفرادها بالدراسة ولذلك خصصنا لهما هذه الصفحات:

عبود الزمر:

رجل وصفته أجهزة الإعلام في أول اهتمام به بأنه الرجل الغامض أو الرجل اللغز أو رجل الأسرار، حيكت حوله الكثير من الحكايات بعضها حقيقي وأكثرها كان من قبيل الأساطير، لكن رغم أنها جميعها لم تكن تعكس الحقيقة في أكثر الحالات إلا إنها عكست شيئاً آخر هو تلك الأهمية وذلك الاهتمام الذي لم ينفك عن شخصية ذلك الرجل لأكثر من عقد من الزمان، وليست هذه هي الصفة الوحيدة التي لصقت بمقدم المخابرات الحربية السابق عبود الزمر لفترة من الزمن لكنه تم وصفه أيضاً بأنه أب روحي ورمز لتيار من تيارات الإسلام السياسي هو التيار الجهادي، ذلك التيار الذي لم يكن في يوم من الأيام أقوى التيارات الإسلامية وإن ظل في كثير من الأوقات هو الأعلى صوتاً بين هذه التيارات بسبب طبيعته الفكرية والتنظيمية.

عبود عبد اللطيف حسن الزمر من مواليد قرية ناهيا بمحافظة الجيزة في ١٩ أغسطس عام ١٩٤٧م، التحق بالكلية الحربية عام ١٩٦٥م وتخرج منها في الدفعة ٥١ عام ١٩٦٧م عقب النكسة مباشرة، وانخرط في شعبة الاستطلاع بجهاز المخابرات الحربية وهو برتبة ملازم أول، وشارك في عمليات خلف خطوط العدو في حرب الاستنزاف وحرب أكتوبر ١٩٧٣م وقد حصل على ترقية استثنائية في ميدان القتال فى أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣م فترقى إلى رتبة نقيب بسبب جهوده في العمليات، حصل على العديد من الدورات المتخصصة منها فرقة الصاعقة وفرقة المظلات وفرقة رؤساء استطلاع اللواءات وفرقة استطلاع الفرق، كما شارك في العديد من عمليات التخطيط والتدريب لجهاز المخابرات الحربية على مستوى القوات المسلحة كلها، وفي عام ١٩٧٨م حصل عبود الزمر على درع القوات المسلحة والمركز الأول في تدريبات الجيش المصري وشهادة تقدير من إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع وكان وقتها برتبة رائد.

عبود الزمر كان هو ضابط الجيش الأرفع رتبة في مجموعة الـ ٢٤ شخصاً الذين تمت محاكمتهم بتهمة اغتيال الرئيس السابق أنور السادات في خريف ١٩٨١م.

ولكن ماهي قصته مع اغتيال السادات ومع تنظيم الجهاد الذي اغتال السادات؟

اتجه عبود الزمر إلى التدين والعمل في صفوف الحركة الإسلامية عام ١٩٧٩م بتأثير من ابن خالته طارق عبد الموجود الزمر (وهو ابن عمه في نفس الوقت وشقيق زوجة عبود) وبدأ المواظبة على صلاة الجمعة بمسجد أنس بن مالك بالمهندسين ليبدأ رحلته مع الدعوة الإسلامية من خلال خطب الشيخ إبراهيم عزت زعيم جماعة التبليغ والدعوة في مصر آنذاك، وكان مسلك الشيخ إبراهيم عزت أقرب إلى التصوف الصافي من حيث الاهتمام بتهذيب النفس وتقويم السلوك ليصبح الإنسان مستقيماً على تعاليم الإسلام بعيداً عن الاهتمام بشؤون السياسة والمجتمع ومشاغلهما ولكن الطبيعة السياسية والعسكرية لعبود الزمر حالت بين عبود والانخراط في هذا المسلك بالكلية فهو إنما أخذ من طريقة إبراهيم عزت ما يجعل به سلوكه هو وأسرته متسقاً مع تعاليم الإسلام ليرسخ بذلك مسلكه الجديد بينما توجه بفكره السياسي إلى البحث عن حل إسلامي للمشكلات العامة التي تمر بها البلاد، فبدأ يقرأ في تفسير القرآن لابن كثير ومجموع الفتاوى لابن تيمية ثم عرج على كتب إسلامية فكرية كان من أهمها بالنسبة إليه كتاب "ماذا خسر العالم

بانحطاط المسلمين؟" لأبي الحسن الندوي و"ماذا يعني انتمائي إلى الإسلام" لفتحي يكن و"معالم في الطريق" لسيد قطب و"رسالة الإيمان" لصالح سرية و"جند الله ثقافة وأخلاقاً" لسعيد حوى، وفي الوقت الذي اختمرت لديه فكرة القيام بانقلاب عسكري ضد نظام الرئيس السادات فوجئ بطارق الزمر يعرض عليه التعرف على داعية إسلامي كثيراً ما مدحه طارق أمام عبود، هذا الداعية كان مهندس محمد عبد السلام فرج أحد أبرز مؤسسي تنظيم الجهاد حينئذ.

وتم اللقاء فعلاً في عام ١٩٨٠ بين عبود ومحمد عبد السلام وأصبح عبود الزمر منذئذ أحد قادة تنظيم الجهاد الذي كان محمد عبد السلام بصدد تأسيسه في ذلك الوقت متفرعاً في ذلك عن تنظيم الجهاد الأصلي الأكثر عدداً والذي كان قد تم حله عام ١٩٧٩م.

ظل عبود الزمر منذ انضمامه إلى تنظيم الجهاد رجل الموائمات والحلول الوسط إزاء زملائه حتى لو كان ذلك على حساب رأيه الشخصي، فقد توائم مع تسرع محمد عبد السلام في القيام بانقلاب مسلح وإن طالبه بتوفير قدر محدد من الوسائل العسكرية والرجال لكن مع ذلك راعى عبود أن يكون ما طلبه هو أقل ما يمكن طلبه

في هذه الحالة، وإثر قرارات السادات باعتقال قادة المعارضة والحركة الإسلامية في سبتمبر ١٩٨١م قرر محمد عبد السلام أن يشن هجمات مسلحة ضد النظام الحاكم فرفض عبود في البداية لأن قوة تنظيم الجهاد لم تكن اكتملت بعد ثم عاد عبود الزمر فوافق على عمليات محدودة، ومع ذلك رفض عملية اغتيال السادات على أيدي خالد الإسلامبولي ورفاقه، ثم عاد عبود ووافق تحت ضغط إصرار محمد عبد السلام على تنفيذ العملية، وبعد فشل أغلب العمليات المسلحة التي خطط لها عبود بالمواكبة مع عملية اغتيال السادات طلب أيمن الظواهري وسيد إمام من عبود الزمر إيقاف كل العمليات المسلحة والهروب خارج مصر، بينما ضغط مساعدو عبود في اتجاه السعي إلى القيام بالانقلاب على النظام الحاكم، فاختار عبود حلاً آخر اعتبره حلاً وسطاً هو شن حرب عصابات محدودة ضد النظام لإسقاطه، فقبض عليه بعدها بأيام.

وفي السجن قام عبود الزمر بقدر كبير من المواثمات وتقديم الحلول الوسط في علاقاته مع زملائه، كان أولها تأسيسه جبهة ضمت تنظيم دكتور أيمن الظواهري وتنظيم سالم رحال وتنظيم الجماعة الإسلامية بالإضافة إلى تنظيم محمد عبد السلام بقيادة عبود نفسه وبذا ضمت هذه الجبهة كل المجموعات الجهادية في

السجن، ولكن هذه الجبهة تصدعت أكثر من مرة وكان عبود يرممها في كل مرة إلى أن انهارت تماماً في نهايات عام ١٩٨٣م، وحينها عمل عبود من خلال جبهة جهادية أضيق لم تضم الجماعة الإسلامية ولا تنظيم الظواهري، ولكنها سرعان ما تصدعت هي الأخرى عام ١٩٨٥م، وعاد عبود يوائم ويوجه أتباعه إلى التوحد مع منظمة الظواهري التي كان مقرها الرئيسى في بيشاور في ذلك الوقت، وفعلاً اندمج تنظيم الجهاد التابع لعبود بنظيره التابع لأيمن الظواهري في عام ١٩٨٩م.

وعاد عبود الزمر ليطالب تنظيم الجهاد الجديد بالتوحد مع تنظيم الجماعة الإسلامية عام ١٩٩٠م، ولكن المحاولات فشلت.

وبجانب المواءمات والميل إلى الحلول الوسط مع الزملاء هناك ملمح هام وبارز أيضاً في شخصية عبود الزمر هو إصراره على أن يظل التنظيم الذي يقوده لاعباً سياسياً هاماً في الساحة السياسية بكل الوسائل.

وفي هذا الصدد نلاحظ اهتمام تنظيم الجهاد منذ أن قاده عبود الزمر بالإعلام بعكس تنظيمات الجهاد السابقة، كما نلاحظ دور عبود الزمر نفسه في هذا المجال، ولكن اهتمام عبود الزمر بذلك

أدى إلى تصدع علاقة عبود الزمر برفاقه خارج السجن وخارج مصر في تنظيم الجهاد، الأمر الذي أدي في النهاية إلى انضمام عبود الزمر وطارق الزمر وعدد من مساعدي عبود في السجن إلى تنظيم الجماعة الإسلامية عام ١٩٩١م وذلك بالمخالفة لخط تنظيم الجهاد ومنذئذ صار عبود الزمر عضواً في مجلس شورى الجماعة الإسلامية كما صار طارق الزمر عضواً في لجنتها السياسية فضلاً عن عضويته بمجلس شورى الجماعة الإسلامية، ولقد جاء ذلك على خلفية مطالبة عبود الزمر لتنظيم الجهاد بالقيام بالمزيد من الأنشطة السياسية والإعلامية والعمليات المسلحة داخل مصر وبينما رفض تنظيم الجهاد ذلك فقد وافقت الجماعة الإسلامية عليه خاصة ما يتعلق بالعمليات المسلحة لا سيما أن الجماعة الإسلامية كانت منغمسة فعلاً في مثل هذه العمليات المسلحة منذ ١٩٨٩م، وقد ظن عبود الزمر وقتها أن العمليات المسلحة هي حصان طروادة بالنسبة إلى الحركة الإسلامية إزاء النظام الحاكم في مصر.

وانتقد قادة الجهاد عبود بسبب انضمامه إلى الجماعة الإسلامية لأنها (حسب رأيهم) جاءت في الوقت الذي أصبح لتنظيم الجهاد في أفغانستان ما يشبه جيش صغير تم تدريبه على الأسلحة المتوسطة والثقيلة بما في ذلك استخدام المدفعية والمدرعات والدفاع

الجوي والصواريخ قصيرة المدى، بينما كانت الجماعة الإسلامية ما زالت تسير في مسالكها القديمة في مجالات الدعوة والعمل السياسي والإعلامي والعمليات المسلحة دون تطوير سوى قليل من التطورات التي اعتبرها قادة الجهاد شكلية.

ظل عبود الزمر يحافظ على صلات طيبة مع قادة الجهاد في السجن بعدما انقطعت علاقاته بتنظيم الجهاد خارج السجن وخارج مصر بينما أصبح هو رجل من قادة الجماعة الإسلامية وعضو مجلس الشورى بها.

وفي عام ١٩٩٧م اتخذ عبود الزمر أحد أكبر قرارات المواءمة والحلول الوسط في حياته وهو قرار مسايرة كرم زهدي في القيام بمبادرة وقف العنف، لقد كان كرم زهدي هو صانع هذه المبادرة وحده فهو الذي أقدم عليها دون اتفاق مسبق مع مجلس شورى الجماعة الإسلامية وانقسم المجلس إزاءها ما بين رافض تماماً لدرجة رفض مجرد الكلام حولها ومتردد وما بين مؤيد بشدة وكان الرافضون والمترددون هم الأكثر عدداً والأقوى مكانة، لكن عبود أقنع المترددين والرافضين بطرح مفاده أنه في حالة التمسك بالرفض فإن كرم سيقوم بالمبادرة بمفرده وأن كرم بمفرده سيكون أضعف في مواجهة أجهزة الأمن ومن ثم فإن توحد مجلس

الشورى إزاء قبول المبادرة سيعطي قوة وقدرة للمجلس لتخرج مبادرة وقف العنف بقدر أقل من التنازلات السياسية، وفعلاً توحد مجلس شورى الجماعة الإسلامية إزاء هذه المبادرة ودخلوا في شد وجذب مع كرم زهدي تارة ومع الأجهزة الأمنية تارة أخرى إلى أن انتهت مبادرة الجماعة الإسلامية إلى ما انتهت إليه.

يرى الكثيرون من التيار الجهادي أن عبود الزمر يتميز بقدرة متميزة على التحليل والتفكير السياسي والاستراتيجي بشكل عام لا سيما إذا تعلق الأمر بالشؤون العامة أو الشؤون الدولية لكن الكثيرين أيضاً منهم يرون أنه فشل في إدارة الصراعات والخلافات السياسية والتنظيمية داخل التيار الجهادي عامة وفي علاقته بالجماعة الإسلامية بشكل خاص، وربما قمة الدراما في هذا المجال تظهر فيما آلت إليه حال عبود الزمر الآن حيث أنه هو وابن عمه طارق الزمر الوحيدين الذين ظلا في السجن حتى الآن من المجموعة الجهادية التي تم الحكم عليها بالسجن إثر اغتيال السادات في عام ١٩٨١م وضمت هذه المجموعة قادة الجهاد والجماعة الإسلامية على حد سواء.

يمكن للبعض اعتبار أن هذه الدراما بدأت عندما ألقى عبود بنفسه في أتون صراع الجماعة الإسلامية مع النظام الحاكم بانضمامه

إلى مجلس شورى الجماعة الإسلامية عام ١٩٩١ بينما كان يمكنه أن يجلس في مقاعد المتفرجين حينها فإن نجحت الجماعة الإسلامية كان سيسهل عليه أن يتواصل معها بحكم علاقاته الشخصية الحسنة بقادتها وإن انهزمت (كما حدث فعلاً) كان يسعه مسارعة الأجهزة الأمنية بحجة قوية هي أنه لم يشارك في أي عمل مسلح منذ اغتيال السادات، ويرى آخرون أن هذه الدراما بدأت عندما قرر أن يوحد مجلس شورى الجماعة الإسلامية خلف كرم زهدي في قراره بإطلاق مبادرة وقف العنف، بينما رأى فريق ثالث أن هذه الدراما خلقتها محاولة عبود الزمر تعديل شروط مبادرة وقف العنف ليجعلها وكأنها اتفاقية بين أنداد.. الجماعة الإسلامية من طرف والنظام الحاكم على الطرف الآخر.. محاولاً أن يحصل للتيار الجهادي برمته (وليس الجماعة الإسلامية فقط) على حرية العمل السياسي الرسمي المعارض لنظام الرئيس مبارك، ولقد خاض عبود الزمر معارك وصراعات مع الجهاز الأمني وقادته وأيضاً داخل مجلس شورى الجماعة الإسلامية، وفي الحقيقة لم يكن عبود يملك أوراقاً للضغط بها على الجهاز الأمني سوى الجدل والمناقشة، لكن ورقته الأقوى كانت داخل مجلس شورى الجماعة الإسلامية حيث كون جبهة قوية تناصر موقفه، ولكن تكوين مثل هذه الجبهة لم يكن نهاية المطاف إذ

قبل مجلس الشورى بما فيه هذه الجبهة بأن تنقل الأجهزة الأمنية عبود الزمر وطارق الزمر ومجموعة من قادة الجهاد السابقين الذين انضموا إلى الجماعة الإسلامية بصحبة عبود الزمر إلى العزل في سجن ليمان أبي زعبل في أكتوبر ١٩٩٩ ذلك السجن الذي كان ولا يزال من أسوأ السجون المصرية في معاملة السياسيين، وجاء هذا النقل قبل ساعات من الانتخابات الدورية لمجلس شورى الجماعة الإسلامية والتي كان من المقرر أن يفوز فيها عبود برئاسة المجلس، وهذا النقل وإن كان محطة هامة في القصة الدرامية لعبود الزمر لكنها أيضاً علامة هامة على فشل عبود في إدارة الصراعات والخلافات داخل الحركة الجهادية وداخل مجلس شورى الجماعة الإسلامية لا سيما أنه منذ هذه الواقعة والجهاز الأمني وبموافقة قادة الجماعة الإسلامية مستمر في إبعاد عبود الزمر عن أي سجن به أعضاء للجماعة الإسلامية وهذا هو سبب استمرار وجود عبود الزمر وطارق الزمر حتى الآن في سجن دمنهور على بعد مئات الكيلومترات عن أسرتهما التي تقيم بالجيزة لئلا يختلطا بمسجوني الجماعة الإسلامية في منطقة سجون طرة خاصة سجن العقرب.

ولكن لماذا يظل عبود الزمر في السجن رغم الإفراج عن جميع رفاقه منذ سنوات؟

الحجة الجاهزة لدى الأجهزة الأمنية هي أنه لم يكمل سنوات السجن المحكوم عليه بها، ولا شك أن هناك سبباً آخر إذ لو كان الأمر هكذا لكان طارق خارج السجن من سنوات لأن طارق الزمر أتم في السجن ٢٨ عاماً بينما لم يحكم عليه سوى بـ ٢٣ عاماً!

البعض يطرح فكرة العداء الشخصي بين عبود الزمر وبعض القادة الأمنيين على خلفية الدور الذي لعبه عبود الزمر بشأن مبادرة الجماعة الإسلامية، والبعض يطرح فكرة الخشية من سيطرة عبود الزمر على بقايا الجماعة الإسلامية بعدما اضمحلت مكانة جميع أعضاء مجلس الشورى لدى قواعد الجماعة بعكس عبود الذي تعززت مكانته لدى هذه القواعد بسبب الاضطهاد الذي يتعرض له هو وطارق الزمر على أيدى الأجهزة الأمنية منذ أكتوبر ١٩٩٩م وحتى الآن إذ أنه رغم أنه يتمتع بمعاملة حسنة في سجن دمنهور إلا أنه ما زال مسجوناً رغم الإفراج عن جميع أعضاء مجلس الشورى كما أنه مودع في سجن بعيد جداً عن بيت أسرته بينما يقبع كل أعضاء الجماعة الإسلامية الذين يقضون عقوبة السجن في سجن العقرب بالقاهرة.

وبسبب مكانة عبود الزمر لدى قواعد الجماعة الإسلامية فإن اسمه يتصدر قائمة مجلس إدارة موقع الجماعة الإسلامية على

الإنترنت وتحت اسمه نجد ايميل خاصاً به رغم أن سجن دمنهور غير مسموح فيه باستخدام النت أو حتى الراديو الترانزستور ذي الموجة الواحدة، كما نجد اسم د.طارق الزمر ابن عم عبود وزميله في محنته بسجن دمنهور يتذيل نفس قائمة مجلس إدارة الموقع وأيضاً يوجد أسفله إيميل منسوب إليه!!!! لكن هل هناك تخوف من تأثير عبود الزمر على التيار الجهادي من الأجيال الجديدة؟

في الواقع إن هذا مستبعد جداً، فالأجيال الجديدة من الجهاديين لا تعرف عبود الزمر كما أن أيمن الظواهري تمسك منذ سنوات بصمت تام تجاه عبود وطارق الزمر بينما يذكر أسماء عدد من المعتقلين والمسجونين من الجهاديين المصريين في بياناته المتعددة عن مصر وبعض هؤلاء الذين يذكرهم كانوا ما زالوا أطفالاً عندما كان عبود يخطط لاغتيال السادات، ربما يحدث ذلك بسبب أن عبود خسر قدراً من رصيده لدى الظواهري ومن معه من الجهاديين عندما انضم إلى مجلس شورى الجماعة الإسلامية ثم خسر باقي رصيده لدى جميع الجهاديين عندما شارك في إطلاق مبادرة الجماعة الإسلامية لوقف العنف، وأيضاً ربما يكون قد كسب بعض التعاطف لاستمرار سجنه واضطهاده، لكنه على كل حال ورغم كل شيء فهو ما زال شخصية لها احترامها لديهم،

فعندما اطلق عدة مبادرات تجاه العمليات المسلحه التي جرت في سيناء أو حتى في العراق لم تتعمد القاعدة أو أي تنظيم جهادي له صلة بالأمر أن ينتقده، بل لاذوا بالصمت كما يفعل دكتور أيمن الظواهري، فكأنهم يقولون لن نستجيب لك فأنت لم تعد منا ولكننا نحترمك فلن نحرجك.

طارق الزمر:

رغم أن الحكم الصادر ضده هو ٢٣ عاماً فقط فإنه ما زال مسجوناً منذ ٢٨ عاماً ولا أمل في الإفراج عنه حتى الآن، إنه طارق الزمر ابن عم مقدم المخابرات الحربية السابق والزعيم الجهادي المشهور عبود الزمر.

كان أول ظهور لطارق الزمر إعلامياً في أكتوبر ١٩٨١م عندما نشرت الأجهزة الأمنية صورته في مختلف وسائل الإعلام كزعيم إرهابي هارب، ثم تتابع ظهوره في وسائل الإعلام بعد القبض عليه وتقديمه إلى المحاكمة في قضية اغتيال الرئيس الراحل أنور السادات.

طارق عبد الموجود إبراهيم الزمر من مواليد ١٥ مايو ١٩٥٩م قرية ناهيا بمحافظة الجيزة أتم تعليمه الابتدائي في مدرسة الزهراء الابتدائية بالدقي عام ١٩٧٠م وحصل على الشهادة الإعدادية من

مدرسة الدقي الإعدادية عام ١٩٧٣م والتحق بعد ذلك بمدرسة الجيزة الثانوية بالعجوزة ثم كلية الزراعة بجامعة القاهرة.

كان والد طارق الزمر ناصرياً ومولعاً بالقومية العربية حتى أنه سمى ابنته الكبرى التي ولدت عام ١٩٥٨م "وحدة" تأييداً للوحدة بين مصر وسوريا في نفس العام، ونشأ طارق على نفس الفكر وظل عليه حتى نهاية دراسته الثانوية وكان في المدرسة الثانوية ينافح عن جمال عبد الناصر وسياساته حتى أطلق عليه أحد المدرسين روح المرحوم وكان هذا المدرس ممن يكرهون عبد الناصر، وكان طارق الزمر لا يحيي العَلَم إلا بالتحية القديمة "تحيا الجمهورية العربية المتحدة" رافضاً التحية التي استحدثها نظام السادات حتي أصبح فصله كله يردد ذلك مخالفاً باقي المدرسة كلها وهو ما لم يكتشفه أحد في صخب الطابور اليومي.

وفي نهايات المرحلة الثانوية تأثر طارق ببعض شباب الحركة الإسلامية في قرية ناهيا ثم تغير مسار حياته بالكلية عندما قاده أحد زملائه للاستماع إلى خطبة الجمعة لدي الشيخ إبراهيم عزت زعيم جماعة التبليغ والدعوة حينئذ، لم يستطع طارق بخلفيته السياسية أن يندمج بالكلية في جماعة التبليغ التي ترفض السياسة، لكن في الجامعة انخرط في العمل الطلابي عبر الجماعة الإسلامية

بجامعة القاهرة، ومع صراع السلفيين والإخوان المسلمين على قيادة الجماعة الإسلامية بالجامعة أخذ طارق الزمر يبحث هو ومجموعة من شباب قرية "ناهيا" عن طريق بديل لطريق الإخوان الذي بدا لهم طريقاً مسالماً أكثر من اللازم وفي أثناء هذا البحث تعرف طارق الزمر ومجموعته علي مهندس محمد عبد السلام أبرز قادة تنظيم الجهاد (الذي لعب بعد ذلك بسنتين الدور الأبرز في اغتيال السادات) وانضموا جميعاً إلى تنظيم الجهاد.

لعبت الخلفية الفكرية والاجتماعية دوراً كبيراً في إبراز طارق الزمر داخل التنظيم الجهادي الذي انضم إليه تحت قيادة محمد عبد السلام، فالبيئة السياسية التي نشأ فيها طارق الزمر ودوره كشاب ناصري دفعاه إلى الاهتمام بالفكر والسياسة حتى عندما تحول إلى الاتجاه الإسلامي وكان أكثر شيء أثر فيه كتابات سيد قطب فقرأ كتبه كلها واحتفظ بها وظل يرجع إليها من حين لآخر، كما تأثر أيضاً بكتابات سعيد حوى خاصة كتابه "جند الله ثقافة وأخلاقاً" وإن تحفظ على بعض آراء حوى خاصة ما يتعلق منها بالتصوف أو العمل الحزبي.

كل هذا هيأ طارق الزمر ليتفوق على أقرانه في تنظيم الجهاد وليصير أحد القادة المهمين في التنظيم رغم صغر سنه.

لا شك أن طارق ازداد بروزاً عندما قدم عبود الزمر لزعيم التنظيم مهندس محمد عبد السلام، خاصة أن عبود أصبح أحد أضلاع المثلث الذي قاد التنظيم بجانب محمد عبد السلام ونبيل المغربي، لكن استفادة طارق الأكبر من عبود كانت في مجال الفكر السياسي والإداري.

وبسبب خلفيات طارق الفكرية والسياسية والإدارية فقد صار عضواً في مجلس شورى المنظمة الجهادية التي ضمت قادة كل المنظمات الجهادية في السجن بعد اغتيال السادات (١٩٨٢-١٩٨٣) وكان هذا المجلس مكون من كل من أيمن الظواهري وعبود الزمر وعصام دربالة وناجح إبراهيم بالإضافة إلى طارق الزمر وبذا كان طارق أصغر هؤلاء القادة سناً إذ لم يتجاوز عمره وقتها ٢٥ عاماً.

صاحب طارق الزمر ابن عمه عبود الزمر (وهو في نفس الوقت ابن خالته) في رحلته الطويلة من تنظيم الجهاد إلى الجماعة الإسلامية وشاركه محنته داخل السجن تلك المحنة المستمرة منذ ٢٨ عاماً وحتى الآن، هذه الصحبة لم تقتصر على الصحبة البدنية فقط بل أيضاً شملت التوحد بينهما في سائر المواقف السياسية والفكرية والتنظيمية، ففي كل المواقف الخلافية داخل التيار الجهادي وقف

طارق في الخندق الذي يقف فيه عبود الزمر، لكن لا يمكن اعتبار طارق الزمر مجرد تابع لعبود الزمر إذ ترك طارق بصمة متميزة وهامة على التيار الجهادي المصري من خلال عدد من الأبحاث الهامة في هذا التيار أطلقها كلها في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي منها بحثه "الصراع مع اليهود صراع محسوم" الذي شرح فيه طبيعة الصراع مع الكيان الصهيوني من وجهة نظر التيار الجهادي حينئذ وبحثه "مفهوم الصراع" الذي أسس فيه لفكرة الصراع السياسي والعسكري بين التيار الجهادي ونظم الحكم التي لا تطبق الشريعة الإسلامية، وكذلك بحثه "حكم الاغتيال في الإسلام" الذي برر فيه عمليات الاغتيال التي يقوم بها أعضاء التيار الجهادي، ومهما كانت قيمة هذه الأبحاث الثلاثة فإن بحثي "فلسفة المواجهة" و"وثيقة الجهاد ومعالم العمل الثوري" كانا أهم ما تم نشره من أبحاث جهادية لطارق الزمر، وقد لعبت أبحاثه كلها دوراً بارزاً في نشر أفكار تنظيم الجهاد بين العديد من المجموعات الإسلامية ممن لا ينتمون إلى تنظيم الجهاد رغم أنها كلها تم تهريبها من السجن وطبعها ونشرها في إطار من السرية.

وعندما سيطر صوت السلاح والتفجيرات على ساحة الصراع بين الجماعات الإسلامية والنظام الحاكم في مصر في منتصف

التسعينيات من القرن الماضي توقفت عجلة النشر السري للأبحاث الجهادية داخل مصر لكن طارق الزمر لم تتوقف مسيرته الفكرية، إذ أنه كان قد أتم دراسته في كلية الحقوق فواصل دراساته العليا بها فحصل على دبلوم الدراسات العليا فى الشريعة الإسلامية من جامعة عين شمس ١٩٩٦م، وقد قدم فيه بحثاً بعنوان "الإكراه في الفقه الإسلامي".

ثم دبلوم الدراسات العليا فى القانون العام ١٩٩٧م، وقد قدم فيه بحثاً بعنوان "النظام السياسي الإسلامي .. مقاصده وأهدافه".

وكذلك حصل على دبلوم الدراسات العليا فى العلاقات الدولية ١٩٩٨م، وقدم فيه بحثاً بعنوان "قراءة في النظام الدولي الجديد" ثم حصل على دبلوم الدراسات العليا فى القانون الدولى ١٩٩٩م، وقدم فيه بحثاً بعنوان "العولمة وأثرها علي العالم الإسلامي".

وأخيراً حصل على الدكتوراه فى القانون الدستورى والنظم السياسية من جامعة القاهرة في فبراير ٢٠٠٦م، وكان موضوعها "أهداف الدولة الإسلامية والواجبات السياسية فى المجتمع الإسلامى" وقد اشترط (فى بيان أصدره فى أثناء مناقشته رسالته للدكتوراه) لنجاح مبادرة وقف العنف فى مصر أن يتم الإفراج عن

جميع السجناء والمعتقلين الإسلاميين، وأن يتم فتح الباب أمام ممارسة التيار الإسلامى كل الأنشطة الدعوية والاجتماعية والسياسية.

ولم يكن الحصول على كل هذه الشهادات سهلاً فقد استلزم الحصول عليها عدة منازعات مع النظام الحاكم في ساحات المحاكم استطاع فيها أن يظفر بحقه في استكمال مسيرته العلمية حتي حصوله علي الدكتوراه بتقدير امتياز وقد كرمته الكلية ومنحته شهادة تقدير ودرع الكلية بالإضافة إلى جائزة مالية وكان من المفترض أن يحضر حفل تكريم المتفوقين في جامعة القاهرة ٢٠٠٧م، لكن دكتور فتحي سرور ودكتور مفيد شهاب حالا دون حدوث ذلك وفقاً لرواية أسرة طارق الزمر التي أوضحت أنها اضطرت إلى مقاضاة جامعة القاهرة لهذا السبب ولا تزال القضية تنظرها المحاكم حتى الآن.

ولم يتوقف دور طارق الزمر في التيار الجهادي على العمل الفكري، بل ظل طارق الزمر الشريك الأمين والساعد الأيمن لعبود الزمر في كل أنشطته السياسية والإعلامية والتنظيمية، وعندما ترك عبود الزمر جماعة الجهاد وانضم إلى الجماعة الإسلامية عام ١٩٩١م انضم معه طارق وصار طارق بعدها عضواً بمجلس شورى الجماعة وعضواً بلجنتها السياسية ورئيساً للجنة الإعلام بها،

وعندما اعترض عبود الزمر على الحالة التي آلت إليها مبادرة وقف العنف التي أطلقتها الجماعة الإسلامية كان طارق الزمر شريكه في هذا الاعتراض وبالتالي فلا نجد اسم طارق الزمر أوعبود الزمر على أي من الأبحاث التي أصدرتها الجماعة الإسلامية تعبيراً عن هذه المبادرة، ولم يكتف طارق بالامتناع السلبي في موقفه بالنسبة إلى مبادرة وقف العنف وأبحاثها لكنه بادر وكتب كتاباً يعبر به عن وجهة نظره بشأن قضية استخدام العنف ومبادرة الجماعة الإسلامية تم نشره تحت عنوان "مراجعات لا تراجعات" في القاهرة عام ٢٠٠٨م، وتبعه نشر مذكرات طارق وعبود الزمر بشأن مبادرة وقف العنف في جريدة الشروق مؤخراً على حلقات ليعبر فيها طارق مع عبود عن موقفهما من هذه المبادرة بما سموه بـ "الموقف الثالث بين الاستسلام والاستبداد".

وكما آمن عبود الزمر بأهمية العمل السياسي ولو عبر القضاء وناضل في سبيل ذلك فقد فعل طارق الزمر نفس الشيء ونجد أن كل الدعاوى القضائية التي أقامها عبود الزمر شاركه فيها طارق كما انفرد طارق بالعديد من الدعاوى القضائية ضد الجهاز الحكومي.

فاتهم طارق الزمر وزارة الداخلية المصرية بتعذيبه عند اعتقاله وحكم له القضاء بتعويض عن ذلك التعذيب (في يناير ٢٠٠١م)

ونازع الحكومة قضائياً طوال فترة سجنه واستطاع أن يظفر بعدة أحكام قضائية منها:

إيقاف الحبس الانفرادى ١٩٨٩م، والسماح بصلاة الجمعة نفس العام، وإلغاء قرار زكي بدر بمنع الزيارات عن المسجونين الذي استمر لمدة عام عام ١٩٩٠م، وإلغاء قرار عبد الحليم موسي بمنع الامتحانات الدراسية ١٩٩١م، وحكم بوقف قرار الداخلية بجلد عبود الذي صدر في يناير ١٩٨٩م بسبب تصديه لمدير مصلحة السجون لأنه سب دين الإسلام داخل العنبر الذي يقيم فيه وقد صدر الحكم عام ٢٠٠٠م وهو ما اضطر الداخلية إلى تقديم تشريع لمجلس الشعب لإلغاء عقوبة الجلد في السجون المصرية في نفس العام.

ولا يزال يدير صراعاً قانونياً مفتوحاً مع النظام الحاكم تشهده ساحات المحاكم حتى اليوم إذ لا يزال القضاء ينظر دعوى طارق ضد النائب العام ومحكمة الاستئناف لتحديد جلسة تنظر أمر الإفراج عنه منذ ٢٠٠٧م، كما تنظر المحاكم دعوى أخرى ضد

جامعة القاهرة لتجاهل تكريمه بين الحاصلين على أعلى التقديرات فى شهادة الدكتوراه منذ ٢٠٠٧م، بالإضافة إلى دعوى ثالثة ضد نقيب المحامين الذى رفض تسجيله فى كشوف النقابة برغم موافقة غالبية أعضاء مجلس النقابة على تسجيل طارق الزمر بها، وأقام دعوى مخاصمة ضد النيابة العامة (يونيو ٢٠٠٩م) لعرقلتها أمر الإفراج عنه حتي الآن.

ولم يقتصر نشاط طارق الزمر المعارض للنظام الحاكم على رفع الدعاوى القضائية بل امتد ليقوم بالعديد من المبادرات المعبرة عن موقف سياسي محدد يناوئ الديكتاتورية التي يحكم بها الحزب الوطني مصر خاصة في عام ٢٠٠٥م الذي يسميه البعض عام الحراك السياسي عندما نشطت قوى المعارضة إذ أعلن طارق الزمر عن اعتزامه المشاركة فى انتخابات مجلس الشعب عام ٢٠٠٥م كأحد البدائل السلمية لخيار التغيير المسلح، وتقدم بأوراق ترشيحه وأعلن برنامجاً سياسياً لخوض المعركة الانتخابية ولما تم رفض أوراق ترشيحه أقام دعوى قضائية لتمكينه من الترشح دون جدوى الأمر الذي دفعه إلى التنازل عن الترشح لصالح قوى المعارضة الإسلامية والوطنية.

كذلك أقام دعوى هو وابن عمه عبود لتمكينهما من مباشرة الحقوق السياسية في إشارة إلى أهمية مباشرة التيار الإسلامي لهذه الحقوق كبديل لموجات العنف المتلاحقة (٢٠٠٥م) ولاتزال الدعوى منظورة أمام المحكمة الإدارية العليا.

وفي بادرة غريبة على الحياة السياسية المصرية قامت أسرة طارق الزمر بتسليم كفنه إلى النائب العام بعد أن يأست من إمكانية الإفراج عنه في ظل حكم الحزب الوطني وأعلنت أسرته بهذه المناسبة عدم تأييد طارق لهذا الحزب حتى وإن أدى ذلك إلى وفاته داخل سجنه كما نبهت على عدم السماح بتكفينه من أموال الحكومة التي استباحت كل أموال وثروات الشعب (٢٠٠٥م).

وقد تقدم طارق الزمر مع عبود الزمر بطلب لإدارة السجون للسماح لهما بالتبرع بالدم لضحايا العدوان الصهيوني على غزة في يناير ٢٠٠٩م، كما طالبا الحكومة المصرية بفتح معبر رفح دون أي قيد أو شرط.

انتهت الفترة المحكوم بها على كل من عبود الزمر وطارق الزمر في قضية اغتيال السادات وتنظيم الجهاد في أكتوبر ٢٠٠١م ولم يفرج عنهما حتى الآن، وذلك برغم حصولهما على عدد كبير من

الأحكام القضائية التي توجب الإفراج عنهما وقد اعتبر القاضي الذي أصدر إحدى هذه الأحكام أن سجنهما حتى الآن يعد اعتداءً صريحاً على القانون والدستور.

وما زالت وزارة الداخلية تعرقل تنفيذ هذه الأحكام بالحيلة التي اشتهرت بها وهي الطعن بوقف التنفيذ أمام محاكم غير مختصة وذلك إلى أن استصدرت حكماً من المحكمة الإدارية العليا بعدم اختصاص القاضي الذي أصدر حكم الإفراج وإحالة القضية من جديد إلي محكمة الجنايات وهكذا أيضاً تم إسقاط الجنحة المباشرة التي كان طارق يطالب فيها بعزل وحبس وزير الداخلية لعدم تنفيذه حكم الإفراج عنه وحينئذ اضطر طارق إلى اللجوء إلى القضاء الجنائي بناء على حكم المحكمة الإدارية العليا، وقال للقاضي الجنائي إنك لن تستطيع أن تفصل في هذه الدعوى رغم وضوحها ففهم القاضي ما يقصد إليه طارق فغضب، فقال له طارق إن حكمك الصادر في هذه القضية سيظهر مدى استقلال القضاء في مصر!!

وبالفعل كان الحكم هو رفض الدعوى لورودها إلى المحكمة بغير الطريق الذي رسمه القانون برغم أن الذي أحالها إليه هو

رئيس المحكمة الإدارية العليا!! وعندئذ علق طارق الزمر قائلاً: إن المحكمة لا تمتلك قرار الفصل في هذه القضية فالقضية قد أحالتها المحكمة الإداريه العليا إلى محكمة الجنايات التي أحالتها اليوم إلى النائب العام الذي سيحيلها بدوره إلى المخابرات الإسرائيلية ومنها إلى المخابرات الأمريكية أصحاب الاختصاص في القضية.

بعد ذلك تقدم محامي طارق بالأوراق إلى النائب العام فامتنع عن تحويلها إلى النظر لمدة عام ولما طالبته محكمة القضاء الإداري بالأسباب نفى أن يكون قد تقدم إليه أحد بأي طلب!! وهو ما دفع محامي طارق الزمر إلى تقديم طلب جديد إلى النائب العام علي يد محضر بعد أن فشلت كل الجهود في إقناع النائب العام بإصدار قرار بالإفراج عن طارق أو تحديد جلسة لنظر أمر الإفراج عنه حسب تعبير أسرة طارق الزمر وهذا الأمر اضطر هيئة الدفاع إلى مخاصمة النيابة العامة وهي الدعوى المنظورة الآن.

وفي آخر ظهور لطارق أمام الإعلام في إحدى جلسات المحكمة العام الماضي قال: إنه برغم مرور أكثر من ربع قرن علينا في السجون المصرية إلا أننا نعلن أن السنين لم تزدنا غير استمساك

بالإسلام الذي هو دين الله الحق، ولم تزدنا إلا إيماناً بشريعة الإسلام التي تفوقت على كل الشرائع، ولم تزدنا غير يقين بنصر الله القادم والقريب، وستفشل كل مخططات أمريكا لوأد إرادة الإسلام في هذه المنطقة، وستشهد كل العواصم العربية والإسلامية ازدهاراً واتساعاً لمظاهر الصحوة الإسلامية المعاصرة، وستشهد المنطقة الإسلامية حقبة جديدة من حقب العز والكرامة.

كما طالب طارق الزمر بإقالة بطرس غالي الأمين العام للمجلس القومي لحقوق الإنسان واستنكر أن يكون على رأس مجلس كهذا رجل متهم بالمساعدة بالسلاح في مذابح رواندا عندما كان وزيراً للدولة للشؤون الخارجية كما أنه متهم بالتستر على مذابح البوسنة والهرسك عندما كان أميناً عاماً للأمم المتحدة على حد تعبير طارق الزمر.

وأعلن طارق الزمر على لسان أسرته بأنه يستعد هذه الأيام لرفع دعوى قضائية جديدة يطالب فيها بحل المجلس القومي لحقوق الإنسان لعدم قيامه بمهامه فضلاً عن تستره على الجرائم التي ترتكب بشأن حقوق الإنسان في مصر وهو ما يستوجب محاسبة أعضائه.

ورغم تعقد قضية طارق الزمر سياسياً الأمر الذي حال دون الإفراج عنه هو وعبود الزمر حتى الآن رغم انقضاء مدة عقوبتهما منذ عام ٢٠٠١م، ورغم الإفراج عن جميع زملائهما دون أي استثناء إلا إنهما ما زالا يقفان موقفاً صلباً متمسكين في ذلك بجميع مبادئهما حتى إن طارق الزمر رفض عرضاً بالإفراج عنه شريطة أن يوافق على إجراء حوار صحافي مع الكاتب الكبير مكرم محمد أحمد.

د. عمر عبد الرحمن

"مفتى تنظيم الجهاد".... هذا هو اللقب الذي اشتهر به دكتور عمر عبد الرحمن منذ اتهامه في أكتوبر ١٩٨١ بالإفتاء بكفر الرئيس السادات وأيضا أطلق عليه قادة التيار الجهادي في مختلف أرجاء العالم بالشيخ المجاهد، ونظراً لدوره البارز وتقديراً منا لظروف محنته الحالية فى السجون الأمريكية خصصنا له الصفحات التالية.

د.عمر أحمد عبد الرحمن ولد بقرية بالجمالية في محافظة الدقهلية بمصر سنة ١٩٣٨، وفقد البصر بعد عشرة أشهر من ولادته، وعندما بلغ الحادية عشرة من عمره كان قد أتم حفظ القرآن الكريم كاملاً، ثم التحق بالمعهد الديني بدمياط ودرس به أربع سنوات حصل بعدها على الشهادة الابتدائية الأزهرية، ثم التحق بمعهد المنصورة الديني ودرس فيه حتى حصل على الثانوية الأزهرية عام ١٩٦٠، ثم التحق بكلية أصول الدين بجامعة الأزهر الشريف بالقاهرة ودرس فيها حتى تخرج منها في ١٩٦٥ بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف.

بعدها تم تعيينه في وزارة الأوقاف إماما لمسجد في إحدى قرى الفيوم، ثم حصل على شهادة الماجستير، وعمل معيداً بالكلية مع استمراره بالخطابة متطوعاً، حتى قامت الإدارة بإيقافه عن العمل في الكلية عام ١٩٦٩ بسبب آرائه السياسية، وفي أواخر تلك السنة رفعت عنه عقوبة الإيقاف، لكن تم نقله من وظيفة معيد بالجامعة إلى إدارة الأزهر بدون عمل.

واستمرت المضايقات الأمنية له دون انقطاع حتى تم اعتقاله في ١٣أكتوبر ١٩٧٠ بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر بسبب إفتائه في خطبة الجمعة بعدم جواز صلاة الجنازة على عبد الناصر باعتباره كافراً، فتم اعتقاله بسجن القلعة لثمانية أشهر حتى أفرج عنه في ١٠يونيو ١٩٧١.

وبعد الإفراج عنه، ورغم كل المضايقات الأمنية التي تعرض لها بعد خروجه من السجن إلا أنه واصل دراساته العليا، فتمكن من الحصول على الدكتوراه، وكان موضوعها "موقف القرآن من خصومه كما تصوره سورة التوبة" ، وحصل على "رسالة العالمية" بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف، إلا أنه تم منعه من التعيين كمدرس بجامعة الأزهر.

واستمر المنع حتى صيف ١٩٧٣ عندما استدعته جامعة الأزهر وأخبرته بوجود وظائف شاغرة بكلية البنات وأصول الدين، وتم تعيينه في فرع جامعة الأزهر بأسيوط، وفي عام ١٩٧٤ أرادت زوجة الرئيس السادات تمرير قانون جديد للأحوال الشخصية يمنع تعدد الزوجات، ويمنع الطلاق إلا على يد القاضي، ووقف العديدون ضد هذا القانون، وكان د.عمر عبد الرحمن واحداً من هؤلاء المعارضين، وكان حينئذ مدرساً بكلية أصول الدين بأسيوط، فقاد مسيرة من طلاب فرع جامعة الأزهر بأسيوط، التقت مع مسيرة أخرى لطلاب جامعة أسيوط عند مبنى المحافظة، وسلم د.عمر إلى محافظ أسيوط وثيقة احتجاجية باسم الجامعتين تعترض على هذا القانون لأنه مخالف للشريعة الإسلامية، وطالب بمنع إقراره.

وقد ظل دكتور عمر مدرساً بكلية أصول الدين بأسيوط حتى عام ١٩٧٧ حيث أعير للتدريس بكلية البنات بالرياض حتى سنة ١٩٨٠ حيث عاد إلى مصر عندما شعر أنه مضيق عليه أمنياً بالمملكة السعودية.

وفور عودته أصبح أحد أبرز المحاضرين في الندوات الدينية التي كان يقيمها شباب الجماعات الإسلامية في جامعات بني

سويف (كانت وقتها تسمى جامعة القاهرة فرع بني سويف) والمنيا وأسيوط وصار وجهاً معروفاً بمعارضته الشديدة لنظام الرئيس السابق أنور السادات ومن هنا رشحه كرم زهدي لقيادة تنظيم الجهاد الذي كان اندمج لتوه بقيادة محمد عبد السلام فرج مع مجموعة الصعيد ورغم أنه كانت هناك ترشيحات أخرى إذ كان عبود الزمر يرجح رفاعي سرور وكان آخرون يرجحون حافظ سلامة لكن كل منهما رَفَضَ فاستقر الأمر على اختيار دكتور عمر ليصير زعيماً ومفتياً للتنظيم الجديد ورغم أن الخلافات ما لبثت أن دبت بين تنظيم الجهاد ومجموعة الصعيد بقيادة كرم زهدي الأمر الذي أدى إلى انقسامهما إلى تنظيمين مختلفين مرة أخرى إلا أن دكتور عمر ظل شخصية محترمة من كل الأطراف بسبب علمه ومواقفه الصلبة في مواجهة النظام الحاكم رغم ظروفه الصحية.

وفي سبتمبر ١٩٨١ صدر ضد دكتور عمر عبد الرحمن قراراً بالاعتقال ضمن قرارات التحفظ المشهورة، فتمكن من الهرب، حتى تم القبض عليه في أكتوبر ١٩٨١ وتمت محاكمته في قضية اغتيال السادات أمام المحكمة العسكرية بتهمة التحريض على اغتيال الرئيس السادات فبرأته المحكمة لكنه ظل محبوساً حيث تم تقديمه مرة أخرى لمحكمة أمن الدولة العليا بتهمة قيادة تنظيم

الجهاد وتولي مهمة الإفتاء بالتنظيم، وحصل على البراءة أيضاً في هذه القضية، وفى أثناء فترة سجنه التي استمرت ثلاث سنوات، دأب د.عمر عبد الرحمن على الاجتهاد في كل أنواع الطاعات من الصيام وقيام الليل ونحو ذلك، وقد كان يداوم على قيام الليل بجزء كامل من القرآن كل ليلة، حتى إن بعض إخوانه كانوا يتعبون من متابعتهم له، بل كان البعض يتهرب من الصلاة خلفه، هذا وهو يومها كَهْل مصاب بعدة أمراض، وهم شباب في العشرينيات من أعمارهم.

وفي السجن قاد عبود الزمر جبهة واسعة من كل المجموعات الجهادية، وكان من أهدافها استغلال الزخم الإعلامي المصاحب لعملية محاكمة تنظيم الجهاد من أجل إعلان فكر الجهاديين والترويج له، وأيد د.عمر الفكرة لكنه فوض الأمر لعبود الزمر ومعه بقية القادة لكنه بعد ذلك تردد في قبول فكرة الترافع في المحكمة إعلاناً للفكر الجهادي حسب تخطيط عبود وعندئذ استعان عبود بقادة الجماعة الإسلامية (مجموعة الصعيد) كي يقنعوه بالفكرة فاقتنع ونفذها بجراءة منقطعة النظير وأعلن بوضوح في هذه المرافعات موقفه من أنظمة الحكم التي لا تطبق الشريعة الإسلامية، وفقدانها للشرعية بسبب امتناعها عن تطبيق شرع الله حسب رأيه، حتى كان محاموه

يشفقون عليه من أن تتخذ أقواله تلك دليل إدانة ضده، فكانوا يتدخلون ليقولوا للمحكمة إنه لا يقول هذا الكلام بصفته متهماً في القضية، وإنما بصفته واحداً من علماء المسلمين.

وقد تم طباعة هذه المرافعات فيما بعد بدار الاعتصام بالقاهرة بعنوان "كلمة حق" وهذا هو كتابه الذي ما زالت تروجه المواقع الجهادية على الانترنت حتى الآن بجانب رسالته للدكتوراه.

ورغم أنه لم ينغمس كثيراً في الخلاف الذي دار بين مجموعة الصعيد من جهة وسائر المجموعات الجهادية من جهة أخرى بشأن ما سمي وقتها بولاية الضرير إلا أنه انحاز فيه إلى جانب مجموعة الصعيد وصار منذئذ أمير التنظيم الذي أنشأته حينئذ مجموعة الصعيد واشتهر فيما بعد باسم "الجماعة الإسلامية" ورغم انحيازه هذا ظل حتى الآن محترماً من جميع الأطراف بسبب مواقفه التي كانت وما زالت تلهب حماس الجهاديين بجميع أطيافهم رغم اعتراضهم على توليه الإمارة بسبب ظروفه الصحية.

وخرج د.عمر من السجن في ٢ أكتوبر١٩٨٤، وعاد مرة أخرى لممارسة دوره في الدعوة والعمل الإسلامي في إطار الجماعة الإسلامية، وحاولت الأجهزة الحكومية الحد من حركته الدؤوبة؛ فعرضوا عليه أن يولوه الخطابة في مسجد كبير بمدينة الفيوم التي

كان يقيم فيها، وكان هدفهم من ذلك تحجيمه في نطاق الفيوم فقط بطريقة غير مباشرة كما فعلوا مع غيره من الدعاة المشهورين حينذاك، وقد فهم الشيخ عمر عبد الرحمن ذلك فرفض ذلك العرض، مفضلاً أن يكون داعية حراً يجوب البلاد.

وفي عام ١٩٨٦ قام أحد مخبري مباحث أمن الدولة بإطلاق الرصاص على شاب اسمه شعبان راشد، وهو يهم بإلصاق إعلان عن محاضرة دكتور عمر بمدينة أسيوط، وثارت ثائرة الشباب، رغبة في الانتقام، ولكن د.عمر عبد الرحمن رأى أنه لا يصح التورط في أي عمل يجر الشباب إلى معركة مع الشرطة، بل إنه ذكر - في مؤتمر عقد بتلك المناسبة - أنه علم أن الشباب ينوون الخروج عقب المؤتمر بمسيرة تجوب أرجاء المدينة، وناشدهم أن لا يفعلوا ذلك وأن ينصرفوا في هدوء، حتى لا يتخذ ذلك ذريعة لتدخل أمني.

وجاءه بعد المؤتمر مجموعة من رجال الأزهر مبعوثين من قِبَل محافظ أسيوط، الذي قال - بحسب روايتهم - إنه يريد شكر الشيخ على منعه الشباب من القيام بتلك المسيرة، حيث حمى بذلك البلد من شر كبير، وقالوا له: (إن المحافظ يريد أن يقابلك ليشكرك بنفسه).

لكن دكتور عمر أصر على رفض هذا العرض، ولما رأوا إصراره عرض شيخ المعهد الديني بأسيوط أن يتم لقاؤه بالمحافظ في بيته

هو - أي بيت شيخ المعهد - لكن الشيخ أصر على رفضه، وحدثهم بما لا يعرفونه عن هذا المحافظ، وأنه كان من قبل مسؤولاً أمنياً كبيراً في مدينة بورسعيد، وكان يقوم بنفسه بتعذيب شباب الإسلاميين هناك، حتى إنه ضرب أحدهم على خصيتيه ضرباً شديداً، وقال الشيخ لهم؛ إنه لا يمكنه أن يصافح يداً يعلم أنها أوقعت أذى بمسلم.

واستمر د.عمر ناشطاً في الجماعة الإسلامية كأي شاب بل أنشط من الشباب أنفسهم متحملاً ما يلقاه في سبيل ذلك من التضييق والاعتقال، حتى فرض الأمن عليه حصاراً، مُنع بمقتضاه من الخروج من مدينة الفيوم، ولكنه واصل نشاطه في هذا الحيز الذي حددوه له، كما كان يسجل بعض الأشرطة ويرسلها إلى المناطق الأخرى.

وكان أحياناً يتنكر ويقوم بالتسلل إلى خارج الفيوم متنقلاً بين محافظات الصعيد، وقام في سبيل ذلك بالعديد من المغامرات التي يتخوف من القيام بها المبصرون ومن ثم فقد فرض عليه الأمن الإقامة الجبرية، فمنعوه من الخروج من منزله، إلا إلى المسجد القريب للصلاة مأموماً فيه، ثم انتهى الأمر أخيراً بمنعه من الخروج من منزله أصلاً.

وفي تلك الفترة أرسل أكبر ولدين له للقتال في أفغانستان، وقد كانا في مقتبل العمر، فلم يزد عمر أكبرهما حينذاك عن ستة عشر عاماً، هذا مع حاجته وحاجة الأسرة إليهما، إذ كان بقية أولاده لا يزالون أطفالاً صغاراً.

وبعد ذلك سمح له الأمن بالسفر لأداء العمرة ومن هناك سافر إلى عدة دول منها بالطبع باكستان حيث التقى بقادة الجهاديين في معسكرات العرب في بيشاور وكانت محطته قبل الأخيرة في السودان حيث تمكن من الحصول على تأشيرة لدخول الولايات المتحدة من السفارة الأمريكية في الخرطوم عام ١٩٩٠ ومنها غادر إلى الولايات المتحدة الأمريكية حيث تم الإيقاع بدكتور عمر عبر المباحث الفيدرالية الأمريكية هناك وذلك بدفع شخص من أصل مصري للعمل على توريطه في قضية اعتبر أتباع دكتور عمر عبد الرحمن أنها من إعداد المباحث الفيدرالية الأمريكية، انتهت بالحكم عليه بالسجن مدى الحياة، استناداً إلى قانون قديم لم يطبق منذ الحرب الأهلية الأمريكية.

ومن غرائب هذه القضية أنه كان من بين الأشرطة السمعية التي قدمتها المباحث الفيدرالية للمحكمة على أنها من أدلة الإدانة شريط تم تقُديمه للمحكمة بطريق الخطأ، وهو يحوي مكالمة هاتفية بين ضابط من المباحث الفيدرالية والعميل المصري المدعو عماد سالم، وفيه

يشرح الضابط لذلك العميل كيف يمكنه الإيقاع بدكتور وتوريطه في القضية، وأن عليه أن يحاول استدراجه للحصول منه على أقوال يمكن أن تعد جرائم يعاقب عليها القانون.

واعتبر دفاع دكتور عمر وأتباعه أن هذا الشريط وحده كان كافياً لنسف كل التهم الموجهة لدكتور عمر عبد الرحمن، على أساس أن القانون الأمريكي يمنع استدراج شخص لإيقاعه في خطأ يحاسب عليه القانون، لكن القاضي لم يأخذ بهذا الدفاع.

ومن غرائب هذه القضية أيضاً أن هيئة المحلفين قد برأت د.عمر من قضية محاولة تفجير "مركز التجارة العالمي"، ومن كل التهم المنسوبة إليه، باستثناء تهمتي التحريض على اغتيال الرئيس مبارك فى أثناء زيارة كانت مقررة وقت ذاك إلى نيويورك، والتحريض على قتال الجيش الأمريكي، والشكوك تحيط من كل جانب باعتبار الأقوال المنسوبة إلى الدكتور تحريضاً بالمعنى القانوني.

لكن على كل حال فالرئيس مبارك لم يزر نيويورك في تلك الفترة، كما أنه لم تحدث أية هجمات ضد الجيش الأمريكي، بل لم يتم الشروع في أي من "الجريمتين"، فكانت عقوبة التحريض على جريمة لم تتم، بل لم يشرع فيها، هي السجن مدى الحياة، مع حرمان دكتور عمر من حق المتهم في الإفراج عنه بعد مضي نصف

المدة إذا كان حسن السير والسلوك، وهو الحق المقرر في القانون الأمريكي وغيره من القوانين المعاصرة؟!

إذن لقد استقر المطاف بدكتور عمر عبد الرحمن في سجون أمريكا، منذ عام ١٩٩٣ وحتى الآن.

وإثر صدور الحكم على دكتور عمر عبد الرحمن بالسجن في الولايات المتحدة أصدر تنظيم الجهاد بقيادة أيمن الظواهري بياناً يهدد فيه بضربات انتقامية ضد حكومات مصر وإسرائيل والولايات المتحدة لكن شيئاً من ذلك لم يحدث وإثر احتلال العراق واتساع نشاط الجهاديين هناك نشرت العديد من المواقع الجهادية على الانترنت مقالات تدعو الجهاديين في جميع أنحاء العالم خاصة في العراق لأسر أمريكيين وافتدائهم بدكتور عمر ولو اقتضى الأمر افتدائه بألف أمريكي حسب تعبير أحد المقالات كما دأب رموز الجهاديين من مختلف الجنسيات مثل أيمن الظواهري وأبو محمد المقدسي وغيرهما على التذكير بما يسمونه محنة سجن دكتور عمر الذي اعتبروها جزءاً من محنة الأمة الإسلامية وغذى من هذه المشاعر التقارير المتعددة التى تتواتر من حين لآخر عن أن دكتور عمر عبد الرحمن يلقى في السجن معاملة مهينة وتعذيبا معنويا بالغا ومنعا من الرعاية الصحية والإنسانية رغم أنه رجل ضرير طاعن في السن يعاني من العديد من الأمراض المزمنة فضلاً

عن أنه عالم من علماء المسلمين وما زال دكتور عمر يتمتع باحترام وتقدير بالغ من قبل الجهاديين البارزين على مستوى العالم ليس بسبب علمه فقط ولكن بسبب موقفه المتحفظ على مبادرة وقف العنف منذ صدورها من قادة الجماعة الإسلامية رغم صعوبة الظروف التي يعانيها في السجن.

ورغم ذلك فما زال قادة الجماعة الإسلامية يعلنون احترامهم وتقديرهم له ويطالبون بالإفراج عنه ويخصصون له جانباً مهماً من منتداهم على موقع الجماعة على شبكة الإنترنت وذلك ليس فقط لأنهم جميعاً تتلمذوا عليه ولكن أيضاً لأنه كان وما يزال يمثل لهم قيمة معنوية كبرى.

ولم تقتصر مطالبة الإفراج عن دكتور عمر على الجهاديين وعلى الجماعة الإسلامية بل طالبت أصوات عديدة من الإخوان المسلمين بالإفراج عنه عبر مواقعهم على الإنترنت أيضاً ويبلغ دكتور عمر الآن ٧١ عاماً ومع ذلك لم ترسل الولايات المتحدة الأمريكية حتى الآن أية إشارة تدل على قرب الإفراج عنه.

القسم الثاني

الحركة الإسلامية المصرية وآفاق المستقبل

الفصل الأول: الحاضر

الفصل الثاني: التحديات السياسية المفروضة على الحركة الإسلامية المصرية

الفصل الثالث : الخيارات والتوقعات

استشراف مستقبل الحركة الإسلامية المصرية أمر صعب ليس فقط للصعوبات التي عادة ما تقترن بالدراسات المستقبلية، ولكن أيضا بسبب وجوب أن يشمل ذلك العديد من الجوانب العقيدية والدعوية والتربوية والفقهية والاجتماعية والنفسية والسياسية، وبقدر ما الاحاطة بكل هذه الجوانب يستلزم مزيدا من الوقت والجهد والمعلومات، فهو أيضا يساعد على توضيح الآفاق المستقبلية بقدر أقل من الجهد، ولكن هذه الدراسة سوف تركز على الجوانب السياسية بشأن واقع الحركة الإسلامية ومستقبلها في مصر، وبعد الانتهاء من قراءة هذا القسم من الدراسة قد يرى بعض القراء أننا اعتمدنا على أسس قاسية في التقييم، لكننا نود أن نشير إلى أننا لو كنا وقعنا في ذلك فإنه من باب حبنا للحركة الإسلامية وحرصنا على تطويرها وتحقيقها لأهدافها في أقرب وقت وبأقل خسائر، كما أننا لم نهتم بتقديم الأعذار للحركة الإسلامية لأننا لسننا بصدد الدفاع عن الحركة الإسلامية ولكننا بصدد تقييمها بهدف

تطويرها في إطار من استشراف مستقبلها فالكاتب ليس محاميا وإنما محللا سياسيا ولا شك أن صديقك من صَدَقَكَ النُصحَ وليس من قام بالتصديق على كل ما تقوم به وكذلك فالكاتب هو أحد أبناء الحركة الإسلامية وقد عانى وما زال يعاني همومها وليست النائحة كالثكلى.

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل.

الفصل الأول

الحاضر

سنركز في هذا القسم على عدد من الجوانب التي نظن أنها ستعطي صورة مناسبة عن واقع الحركة الإسلامية المصرية السياسي بنجاحاته وإخفاقاته على حد سواء بشكل مجمل، وسوف يلاحظ القارئ أن بعض هذه الجوانب تتعلق بالواقع الفقهي أو الدعوي أو التربوي وقد يتساءل ما علاقة هذه الجوانب بموضوع الدراسة التي حددنا مجالها بالجانب السياسي فقط، ولذلك نشير هنا إلى أن هذه الجوانب سوف نتناول إن شاء الله تعالى أبعادها وآثارها السياسية فقط دون سائر أبعادها وآثارها المتعددة الأخرى، والتي لاشك أن محل تناولها سيكون في دراسات أخرى إن شاء الله تعالى.

أولا- الفكر الفقهي: ونقصد به الفقه بمفهومه الاصطلاحي المعروف والذي يعنينا منه هنا هو تأثيره السياسي.

وقد أنجزت الحركة الإسلامية عبر جماعاتها المختلفة في هذا المجال عددا من الإنجازات غير المكتملة، فهي رسخت فكرة تنوع

المذاهب الفقهية وتكاد تكون آفة التعصب لمذهب فقهي ما باعتباره الوحيد الواجب الاتباع (كما كان عليه الحال في عصور التقليد والجمود الفقهي) قد زالت؛ كما أن الدعوة لتقديم مقتضى الدليل على آراء المذاهب المخالفة للدليل قد انتشرت.

وهذه كلها أمور مفيدة لتحقيق المرونة الفقهية المنضبطة لما لذلك من آثار سياسية في مجالات تعزيز وحدة المسلمين وتوسيع هوامش الخيارات السياسية الممكنة والمتاحة.

لكن هذه الإنجازات لم تكتمل بعد بسبب أن التعصب للفكر الحركي والدعوى والكيان التنظيمي (وهو مفترض أن يكون محكوما بالأحكام والقواعد الفقهية أيضا) قد حل محل التعصب للمذاهب الفقهية القديمة؛ كما أن دعاة اتباع الدليل وعدم التقيد بمذهب فقهي ما من المذاهب الأربعة قد تعصبوا لدليلهم وصار تعصبهم بديلا للتعصب للمذاهب الفقهية القديمة؛ علما أن كوننا نتبع الدليل لم يعد علامة على التوحد إذ عادة ما يجد كل شيخ أو باحث أدلة تؤيد رأيه الفقهي المختلف عن رأي غيره المؤيد بدليل آخر؛ وهذا التعدد هو من ثوابت الإسلام حتى رأى بعض الأصوليين كأبي حامد الغزالي وغيره أن الحق في الأحكام الفقهية متعدد بتعدد اجتهادات المجتهدين؛ ولكن دعاة اتباع الدليل في

عصرنا تبنوا رأي أصولي آخر (وهو موجود لدى بعض الأصولويين أيضا وهو طبعا رأى مهم و محترم) هو أن الحق واحد في مسائل الفروع الفقهية، وليس الضرر في هذا كله إنما الضرر في التعصب للرأي الفقهي والذي أنتج قدرا من الفرقة بين المسلمين بما له من آثار سياسية مدمرة على الحركة الإسلامية وانجازاتها.

وزاد من سلبيات هذه العملية أن أدب الاختلاف الفقهي بين أبناء الحركات الإسلامية لم يترسخ بعد، ورغم كثرة الكلام فيه والكتابة حوله فمازال التعصب والإعجاب بالرأي سيد الموقف بما لذلك من آثار سياسية سلبية على وحدة المسلمين وتعاونِ الحركات الإسلامية واستفادتها من بعضها البعض كل في مجال خبرته وتخصصه.

الجانب الآخير السلبي في مجال التفكير الفقهي لدى الحركة الإسلامية المصرية المعاصرة هو الجمود في مجال الاجتهاد الفقهي بشأن السياسة الشرعية، فالسياسة الشرعية في حقيقتها هي جزء من الفقه فأحكامها محكومة بعلميْ أصول الفقه والقواعد الفقهية، ورغم اهتمام الحركة الإسلامية بمجال الكتابة في السياسة الشرعية إلا أن أغلب الكتابات ارتكزت على الكتابات القديمة في هذا المجال ما بين إعادة صياغة أو اختصار أو شرح أو الدوران في فلكها في محاولة غالبا ما فشلت في الاقتراب من الواقع الحالي،

لقد أدت ثورة الإنترنت لتعزيز فرص الحركة الإسلامية في الحصول على المعلومات السياسية وما يتعلق بها، كما سهلت إنشاء العديد من الصحف الإلكترونية الإسلامية التي اهتمت بمتابعة الشئون السياسية والكتابة فيها، ورغم ذلك فمازال الكثير من الباحثين والكتاب السياسيين الإسلاميين يغلب على كتاباتهم تجميع المعلومات وتنسيقها فقط عبر مقال أو بحث، وربما أضافوا لذلك رأيا عابرا لا يفيد في تشكيل أو ترشيد أو توجيه أجندة سياسية إسلامية متكاملة عمليا في أرض الواقع، فقد غاب عن الأغلبية أن التفكير والبحث والكتابة السياسية الحقيقية والمفيدة هي التي ترتكز على أربعة محاور مجتمعة:

١ - وصف المشكلة وصفا دقيقا عبر تجميع المعلومات وتدقيقها وتحقيقها وتحليلها وربطها بجذورها التاريخية على مختلف المستويات وفي سائر المجالات ذات الصلة.

٢ - تحديد التطورات المتوقعة للمشكلة في المستقبل.

٣ - تحديد بدائل وخيارات حل هذه المشكلة أو المشاهد المتوقعة بشأن حلها.

٤ - تحديد الفرص المتاحة والمخاطر المحدقة المتوقعة في كل مرحلة من مراحل تطور هذه المشكلة ومستقبلها.

ونظرا لغياب هذا المستوى من التفكير السياسي فإن مستوى الوعي السياسي العام لدى أبناء الحركة الإسلامية بمختلف مستوياتهم لم يرق للمستوى المأمولاً كما أن الفكر السياسي الإسلامي نفسه مازال دون المستوى اللازم لتحقيق استجابة مناسبة لحجم ونوعية التحديات المفروضة على الأمة الإسلامية بعامة وعلى مصر بشكل خاص.

ثالثا- الأداء السياسي: انعكست الأمور السابقة كلها سلبا على الأداء السياسي للحركة الإسلامية بمختلف جماعاتها إجمالاً ولكن هناك ظاهرة خطيرة لابد من إفرادها هنا بالتفصيل وهي حالة الجمود والعجز السياسي المسيطر على قادة الحركة الإسلامية.

إن القائد ذا المستوى الضعيف هو الذي يستغل جزءا محدودا فقط من الفرص المتاحة له للعمل والحركة لتحقيق أهدافه ويتجنب قدرا محدودا من المخاطر المفروضة عليهاً فهو يفشل في اقتناص أكثر الفرص المتاحة له كما يفشل في تجنب أغلب المخاطر التي تواجهه فيقع في براثنها فتأخذ منه المفاسد والخسائر كل مأخذاً أما القائد الجيد فيستغل كل الفرص المتاحة له للعمل والحركة لتحقيق أهدافه ويتجنب جميع المخاطر المفروضة عليه في هذا الصدداً بينما نجد أن القائد الماهر هو من يفعل ذلك ويضيف له أنه

يتحايل تارة ويضغط تارة أخرى لاقتناص الفرص البعيدة وصعبة المنال واستغلالها بجانب تجنب جميع المخاطر الناتجة عن ذلك؛ في حين نلاحظ أن القائد النابغ هو من يفعل كل الذي يفعله القائد الجيد وأيضا القائد الماهر ويزيد عليهما أنه يمكنه عبر مزيج من الضغط والتحايل أن يصنع فرصا غير موجودة ولا متاحة أصلا ويستغلها متجنبا مخاطر ذلك كله؛ ويؤسفنا أن نلاحظ أن كل قادة الحركة الإسلامية حتى الآن لم يستغلوا جميع الفرص المتاحة فضلا عن أن يتمكنوا من صناعة مزيد من الفرص غير المتاحة؛ وعادة ما يتعثرون أمام أغلب المخاطر التي تعترض طريقهم.

والتأمل السياسي الدقيق لواقعنا يظهر ذلك بجلاء؛ وبالتالي فالحركة الإسلامية المصرية لديها أزمة بالغة في القيادة.

رابعا- الدعوة في أبعادها السياسية: الدعوة لها أبعاد فقهية وتنظيمية وإعلامية واجتماعية ونفسية وسياسية؛ ولكن الذي يخصنا في هذه الدراسة القصيرة هو أبعادها السياسية.

فالنشاط الدعوي الإسلامي الصحيح يعطي قوة للكيان كما يتيح تأثيرا سياسيا إسلاميا؛ والمقصود بالصحة هنا هو تحقيق الأثر السياسي المرجو؛ فالدعوة الصحيحة هي التي تحقق اختراقا حقيقيا

لحالة الانحراف الاجتماعي العامة الموجودة في واقعنا فالدعوة الإسلامية التي لا تخل بالتوازن المجتمعى والسياسي الحالي ولا تحوله لصالح الإسلام هي دعوة ضعيفة وعاجزة.

لقد نجحت الديكتاتورية العلمانية القائمة في مصر منذ الاحتلال البريطاني ١٨٨٢م في ترسيخ توازن قُوَىَ مجتمعي قائم على وجود نسبة محدودة من المتدينين (الذين بات يطلق علي نشطائهم اسم "الإسلاميون") لا تملك القيام بتأثير فعال في مجريات الأمور العامة مهما كان نشاطها وارتفاع صوتها، مع وجود نخبة محدودة من العلمانيين لكنهم يملكون مقاليد السلطة و القوة بينما بقية المجتمع هم كتلة صامتة وسلبية إزاء الشئون العامة خاصة شئون الحكم والسياسة، وكلما لاح في الأفق نذير اختلال لهذا التوازن فإن القوى العلمانية الداخلية والخارجية الساهرة عليه تقوم بإعادة التوازن إلى سابق عهده بالحيلة حينا وبالقوة والقمع في أغلب الأحيان، مع ملاحظة أن هذا القمع قد يتستر بغطاء من القوانين والقرارات الرسمية.

الدعوة الإسلامية التي قامت بها الحركة الإسلامية في مصر بمختلف فصائلها طوال القرن الأخير تحركت في أغلب الأوقات في إطار لم يهدد هذا التوازن القائم، فالدعوة لم تنجح في اختراق

المنظومة المسيطرة على مقدرات القوة السياسية في البلاد اللهم إلا في حالات نادرة وحتى في الحالات النادرة التي نجحت في ذلك فإن المدعو عادة ما نجده قد زهد في مكانته الاجتماعية أو السياسية وتخلى عنها ظنا منه أن هذا من مقتضيات الالتزام الإسلامي فتخلى بذلك عما كان يملكه من قوة.

وكذلك فالحركة الإسلامية لم تنجح في تحقيق اختراق واسع وفعال للكتلة الصامتة من أغلبية الشعب، وربما كاد هذا الاختراق أن يحدث مرة واحدة في تاريخنا المعاصر في نهاية السبعينيات من القرن الميلادي الماضي بفعل الحركة الدعوية التي قامت بها كل من "جماعة التبليغ والدعوة" ومجموعات إسلامية عديدة استخدمت التكتيكات الدعوية لـ "جماعة التبليغ والدعوة" مع إدخال بعض التعديلات الفقهية لتلافي أخطائهم في هذا المجال، لكن سرعان ما أدت أحداث الصدام مع النظام الحاكم بجانب عوامل عديدة إلى ترسيخ سياسات حكومية تقيد حركة الدعوة بصفة عامة وتمنع هذه التكتيكات بصفة خاصة، وذلك كله في إطار استراتيجية حكومية ضد الحركة الإسلامية مستمرة بشكل واضح منذ عام ١٩٨٦ وحتى الآن وهي أشبه ما تكون بمزيج من استراتيجيتي "الاحتواء" و"الردع المرن" المعروفتان في الصراع الدولي.

وقد يظن البعض أن الإنترنت والفضائيات سيتيحان فرص تحقيق اختراق دعوي لكل من الأغلبية الصامتة والنخبة العلمانية ذات القوة السياسية؛ لكن حقيقة الأمر أن هذا مرهون بتطوير هاتين الوسيلتين لأنهما على الوضع الحالي سيوصلان الدعوة لهذه الفئات لكنهما لن يحققا عملية التحول السلوكي الحقيقي لأن هذا التحول يحتاج خطوات وتكتيكات أخرى عديدة مكملة.

خامسا- الإعلام الإسلامي في أبعاده السياسية: الإعلام الإسلامي هو جزء من عملية الدعوة وهو أيضا جزء من عملية التربية والتعليم الإسلامية ومع ذلك فهو أحد أهم أدوات العمل السياسي؛ وذلك من جانبين:

الجانب الأول: أن فاعلية الدعوة والتربية والتعليم بجانب تحقيقها لأهداف الدعوة والتربية والتعليم في جوانبها الايمانية والسلوكية فهي تحقق الأبعاد السياسية لهذه العمليات؛ بما يثمر قوة سياسية للحركة والعمل الإسلامي في المحصلة النهائية لمجموع هذه العمليات كلها.

الجانب الثاني: أن الإعلام هو في حد ذاته أحد أهم أدوات العمل السياسي؛ فعبره يتم الضغط على الخصوم والدفاع عن الأنصار والمستضعفين وتحقيق العديد من الأهداف السياسية.

ورغم ذلك كله فالإعلام الإسلامي في مصر مازال يحبو سواء في وظائفه الدعوية والتربوية أو وظائفه السياسية أو حتى امكاناته التقنية والعملية، والذي يهمنا هنا هو جانباه التقني والسياسي.

من الناحية التقنية والعملية لا يوجد في مصر مطبوعة يومية أو حتى أسبوعية تعبر عن الحركة الإسلامية لا في المجال السياسي ولا المجال الدعوي، وتوجد مطبوعات قليلة شهرية تقتصر على المجال الدعوي وتوزيعها ضعيف جدا لا يتجاوز بضع آلاف في أحسن تقديراً ولا يمكن التذرع بالوجود الإسلامي الواسع على الإنترنت لأن مجمل مستخدمي الإنترنت في مصر لا يتجاوز الـ ٧.٥ ٪ من عدد السكان البالغ عددهم ٨٠ مليون نسمة، وبحسبة عشوائية بسيطة يمكننا القول أن مرتادي المواقع الإسلامية في مصر سيتراوح بين ١.٥ ٪ و٢ ٪ من مجموع السكان، أما الفضائيات الإسلامية فهي على كثرتها النسبية مقتصرة على الجوانب الدعوية والتعليمية ولا تقوم بأي دور سياسي إيجابي بل بالعكس فهي في بعض الحالات تقوم بدور سلبي سياسيا عندما تحاول سحب الناس عن عالم الأسباب السياسية والاجتماعية والاقتصادية إلى عالم التواكل (الضار سياسيا بلاشك) تحت دعوى الصبر والاعتماد على الطاعة (التي من قبيل العبادات) والدعاء فقط لرفع البلاء السياسي

والاجتماعي والاقتصادي؛ وذلك بالمخالفة لصحيح الفقه الذي يشير إلى أنه لا تنافي بين الأخذ بالأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبين الصبر والدعاء وتحصيل الطاعات التي من قبيل العبادات؛ هذا فضلا عن ترديد بعض مشايخ الفضائيات من حين لآخر لأفكار ضارة سياسيا بشكل مباشر مثل إعلان بعضهم تحريم عدد من أساليب العمل السياسي تحديدا كالمظاهرات؛ أو إعلانهم مواقف سلبية من بعض التحركات السياسية الإسلامية؛ ومن أمثلة ذلك إعلان أحدهم موقفا رافضا لمقاومة حماس وسلوك المسلمين المناصرين لها في العالم العربي مع دفاعه عن موقف الحكام العرب أيام حرب اسرائيل على غزة في يناير ٢٠٠٩م.

ومن هنا فالحركة الإسلامية في مصر ربما منذ ١٩٥٤م وهي تفتقر لامتلاك وسائل وأدوات إعلامية كافية من حيث الكم والنوع والفعالية السياسية كي تتكأ عليها في تحقيق أهدافها السياسية أو حتى الدفاع عن نفسها ضد الهجمات الشرسة التي تنصب عليها ليل نهار؛ ورغم أن الكثيرين يتذرعون بالعوائق القانونية التي تضعها الحكومة العلمانية القمعية أمام التصريح بمطبوعة أو فضائية سياسية إسلامية إلا أن العائق الحقيقي في رأينا هو عدم وجود إرادة حقيقية لدى المتنفذين وأصحاب الأموال من

أبناء الحركة الإسلامية في إنشاء وإدارة مطبوعات وفضائيات سياسية إسلامية وهو ما نعتبره بمثابة حياة أو موت سياسي بالنسبة للحركة الإسلامية المعاصرة في العالم بعامة وفي مصر بخاصة.

سادسا- التربية الإسلامية في أبعادها السياسية: رغم أن التربية الإسلامية لها وظائف ونتائج إيمانية وسلوكية إلا أنها لها ثمار ونتائج سياسية إسلامية أيضا إذ عندما يكون الجسد متمثلا لعقيدة وسلوك الإسلام فإنه يصير أكثر قوة بالمفهوم الشامل للقوة والذي يشمل فيما يشمل القوة السياسية والاستراتيجية؛ كما أن هذا الجسد الملتزم حقا وصدقا بهذه العقيدة وذلك السلوك يصير أكثر فاعلية وتأثيرا في كل أعماله بما في ذلك العمل السياسي؛ إن كثيرا من الأدواء العقيدية والأخلاقية هي أيضا وبال على العمل السياسي الإسلامي؛ فالتواكل أو الجبرية أو الكبر أو الحسد أو الإعجاب بالرأي أو الاستبداد في اتخاذ القرارات أو إسناد المسئوليات لغير أهلها أو الفساد المالي (كالرشوة أو الغش أو أكل أموال الناس بالباطل... الخ) أو الإهمال وعدم إتقان العمل؛ كلها أدواء عقيدية وسلوكية لكنها أيضا أدواء سياسية ذات أثر مدمر على السياسة الإسلامية وبعضها مما ابتليت به الحركة الإسلامية المعاصرة.

الفصل الثاني

التحديات السياسية

المفروضة على الحركة الإسلامية المصرية

نقصد بهذه التحديات أهم المشكلات التي تمثل عوائق ضخمة في طريق الحركة الإسلامية ولن تتمكن الحركة من القيام بأدوارها وتحقيق أهدافها ما لم تتغلب عليها وبالتالي يتحتم على الحركة التغلب عليها بإيجاد حلول لها من أجل تحقيق الأهداف الإسلامية في المستقبل القريب والمتوسط والبعيد على حد سواء وتنقسم هذه التحديات إلى تحديات داخلية وأخرى خارجية وسوف نتناول كلا منها على حدة.

أولا- التحديات الداخلية:

-**أزمة القيادة السياسية والاستراتيجية:** وهذا أمر أشرنا إليه في الصفحات السابقة كما أنه أمر مشاهد ويدركه كل متابع للواقع السياسي للحركة الإسلامية المصرية فالحركة الإسلامية المصرية

رغم أنها عانت وما زالت تعاني من القمع والكيد والتضييق بكل صورة إلا أنها متاح لها الكثير من الموارد والإمكانات والفرص البشرية والسياسية والاقتصادية؛ ومع ذلك فأي تقدير منصف للموقف السياسي لا يسعه إلا أن يحملها قدرا كبيرا من التقصير في الاستفادة بكل ما هو متاح لها.

وهذا التقصير يتحمله أول من يتحمله القادة السياسيون للحركة الإسلامية المصرية لأنهم هم أصحاب القرار المسئولون عن اقتناص كل متاح لتحقيق أهداف الحركة؛ ومع ذلك فلابد أن نعي أن هؤلاء القادة هم إفراز طبيعي لقاعدة الحركة الإسلامية التي تفتقد أصلا للوعي السياسي .... فكيف لقاعدة كهذه أن تفرز قادة مسيسون بالقدر الكافي إن جاز التعبير؟

ولما كان محور التغيير في الإسلام هو الذات كما يقول تعالى "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم" فإن قواعد الحركة الإسلامية غير المسيسين وغير الواعين سياسيا؛ وكذلك قادتها المفتقدون للقدر المناسب من ملكة القيادة السياسية والاستراتيجية هم محور التحدي السياسي والاستراتيجي الأول للحركة الإسلامية المصرية على المدى القريب والبعيد على حد سواء.

- مشكلة الجمود و أهمية تطوير الذات: يقول الإمام ابن القيم في مدارج السالكين - (جـ٩ ص ٥٢ من إصدار موقع الموسوعة الشاملة) "فمن الناس من يتقيد بلباس لا يلبس غيره أو بالجلوس في مكان لا يجلس في غيره أو مشية لا يمشي غيرها أو بزي وهيئة لا يخرج عنهما أو عبادة معينة لا يتعبد بغيرها وإن كانت أعلى منها أو شيخ معين لا يلتفت إلى غيره وإن كان أقرب إلى الله ورسوله منه فهؤلاء كلهم محجوبون عن الظفر بالمطلوب الأولى مصدودون عنه قد قيدتهم العوائد والرسوم والأوضاع والاصطلاحات عن تجريد المتابعة فأضحوا عنها بمعزل ومنزلتهم منها أبعد منزل" أ.هـأ وهذا نقرأه جميعا كأنه لا يخصنا لكن في واقع الأمر فإنه يخص الحركة الإسلامية فالحركة الإسلامية ليست معصومة من الخطأ لأنه لا معصوم من الخطأ سوى الأنبياء ثم إجماع علماء الأمة الإسلامية كلهمأ وبالتالي فنحن معرضون كغيرنا لأن نكون أسرى العاداتأ ومن هنا يأتي أحد أبرز التحديات الاستراتيجية التي تواجه الحركة الإسلامية المعاصرة وهو التجديد وتطوير الذات والتجديد أمر مطلوب يقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم "إن الله تعالى يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها" (رواه أبوداود وصححه الألباني). ومن هنا فإن الحركة الإسلامية وقادتها

وعلمائها مدعوون أكثر من أي وقت مضى لتذكر أن المقدس الفعلي هو مصادر التشريع كالكتاب والسنة والإجماع والقياس الصحيح والمصالح المرسلة وسد الذرائع ونحوها في إطار من الفهم الشامل والدقيق لمقاصد التشريع، أما غير ذلك فهو عرضة للبحث والتدقيق فأقوال العلماء إن اختلفوا وعادات وتقاليد المجتمعات ليست مقدسة بل هي معروضة على الكتاب والسنة وسائر مصادر التشريع لمعرفة صحتها ومدى موافقتها للظروف والأحوال وفقا لقواعد الفهم والاستنباط والاستدلال المعروفة لدى أهل السنة والجماعة، وبذا لن نقيد أنفسنا بما ليس بقيد شرعي، ولن نطلق أنفسنا إلا حيث أطلقنا الشرع، بعيدا عن قيود العادات والآراء التي لم يشرعها دليل، ولابد أن لا نغفل عن أن أزمة الجمود الفكري والحركي موجودة لدى كل الحركات الإسلامية بما فيها الحركات ذات القدرات والموارد الكبيرة مما يجعلها تسير بطرق لم تتغير منذ عقود ولا تقبل أي تطوير ذي بال حتى الآن.

- **ضعف فاعلية الوسائل:** من أسباب الضعف الحالي للحركة الإسلامية هو ضعف فاعلية أدوات ووسائل عملها فمثلا الدعوة لا تؤتي الثمار المطلوبة والإعلام كذلك والعمل السياسي له نفس النتيجة الضعيفة وهكذا، وقد يقول قائل: إن ذلك بسبب القيود

والعوائق التي يفرضها خصوم الحركة الإسلامية عليها، ورغم ما لهذا الرأي من وجاهة تبدو لأول وهلة لكنه في واقع الأمر لا يمكن أن يصمد أمام التحليل السياسي الدقيق ذلك أن ألف باء سياسة واستراتيجية وإدارة هو مواجهة والتغلب على أعمال المنافسين والخصوم، فليس من المنطق في شيء القول بأن جهود الخصوم أحبطت خططي وأهدافي ... لأن السؤال الذي سيطرح نفسه حينئذ هو ما فائدة السياسة إذن؟

إذ كيف ندعي أن عملنا السياسي فشل رغم أن العمل السياسي مفترض أنه يعمل في بيئة منافسة أو حتى معادية؟

ولشرح المسألة أكثر نقول: إنه لا يمكن لقائد حرب ناجح أن يقول لقد هزمت لأن أعدائي سعوا لذلك، فهذا الكلام لن يكون مقبولا مهما تسجى بمزيد من الحجج كقطع الإمدادات مثلا أو القيام بحصار ونحو ذلك، لأن هذا أمر لابد أن يتوقعه أي قائد والعدو لن يكون عدوا إلا إذا فعل ذلك فالأمر ليس لعب أو مزاح بل هو صراع!

ونفس الشيء ينطبق على السياسة التي نحن بصددها، فلا ينتظرن أحد من منافسيه أو خصومه أن يربتوا على كتفه ويهدوا له شرف النصر بلا عناء.

وإذا لم يكن ثم عوائق وقيود تقف دون تحقيق النصر السياسي المأمول فماذا تكون وظيفة القائد؟

وصدق الشاعر العربي اذ قال:

لا تحسبن المجد تمرا أنت آكله

لن تبلغ المجد حتى تلعق الصبرا

وقال آخر:

لولا المشقة ساد الناس كلهم

الجود يفقر والإقدام قتال

ومن هنا فعلى الحركة الإسلامية أن تواجه نفسها وتعترف بعدم فاعلية وسائلها وتسعى لتطويرها لأعلى مستوى ممكن عبر التعمق في دراسة وبحث هذه الوسائل بكل جوانبها والاستعانة في ذلك بأكبر الخبرات العالمية وتدريب عناصر الحركة الإسلامية على هذه الأمور على أعلى مستوى متاحاً علما أن كل شيء متاح في هذا المجال وهذه الدراسات ولا يوجد ثَمّ حظر جازم في هذا المجال من الخصوم وأجهزتهم مثلا.

- **ضعف التعبئة السياسية الإسلامية:** يعتبر ضعف قدرة الحركات الإسلامية المصرية على التعبئة السياسية أحد أهم

التحديات التي تواجه الحركة؛ وقد يظن البعض أن هذا الضعف مرده فقط إلى خلل في الأساليب والذي هو فعلا موجود وأشرنا إليه في أكثر من مناسبة في الصفحات السابقة؛ لكن الحقيقة أن هذا ليس السبب الوحيد بل هناك سبب آخر مهم للغاية وهو يمثل خللا هيكليا خطيرا على مستوى الفكر السياسي الذي يحرك الحركة الإسلامية ألا وهو نظرة الحركة لما ينبغي أن تكون عليه طبيعة أنصارها؛ فمازالت الحركة الإسلامية بكل أطيافها تنتظر أن يكون أنصارها متدينين بدرجة كبيرة؛ وحتى جماعة الإخوان المسلمين التي قد ينعتها البعض بالتساهل في هذا المجال فضلا عن أنها أكثر وضوحا وتحديدا في تصورها عن طبيعة أنصارها ودرجات التزامهم بالجماعة؛ مع كل هذا فالإخوان المسلمون يعتبرون أن أقل درجة مما نسميه نحن بأنصار الحركة هم أعضاء الحلقة المسجدية؛ أي المواظبون ليس على الصلاة في المسجد فقط بل أيضا على حضور حلقات درس في المسجد تديرها الجماعة!

ورغم أن الحركة الإسلامية عندما خاضت أي انتخابات طلابية أو نقابية أو برلمانية فإنها نجحت في تعبئة عدد كبير من المؤيدين لكن هذا القدر من التعبئة غير كاف؛ فالمطلوب أن تكون

الحركة الإسلامية قادرة على تعبئة الملايين في اتجاه عمل صعب على النفوس ويحتاج قدر من التضحيات والالتزام مثل المظاهرات والاضرابات والاعتصامات العامة والعصيان المدني والتبرع بقدر كبير من المال لأعمال ذات طبيعة سياسية واضحة كالتبرع بمبالغ كبيرة نسبيا بأعداد كبيرة لوسيلة إعلام سياسية إعلامية أو لتمويل الحركة الإسلامية في إنتخابات عامة بشكل علني دون خوف.

هذا النوع من التعبئة ما زالت الحركة الإسلامية عاجزة عنه بسبب تحديدها لطبيعة المناصر بأنه من يحوز درجة من التدين ذات سقف عال نسبياً فالمطلوب من الحركة أن تفسح المجال بل وتسعى لكسب ولاء المؤيدين وتنظيمهم على أساس الولاء للهدف العام للحركة الإسلامية ومنهجها بغض النظر عن مدى الالتزام السلوكي بذلك لا سيما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: « **يَا بِلَالُ قُمْ فَأَذِّنْ إِنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا رَجُلٌ مُؤْمِن، وَاللهُ يُؤَيِّدُ هَذَا الدِّينَ بِالرَّجُلِ الْفَاجِرِ** » رواه البخاري ومسلم وغيرهما ولابن تيمية وغيره من العلماء كلام كثير نرى أنه يؤيد هذه الفكرة لكننا لن نطيل هنا بنقل هذه الأقوال لضيق المجال عن هذا وطبعا ليس معنى هذا أن تتخلى الحركة الإسلامية عن منهجها أو ضوابطه السلوكية لكن

معنى هذا أن تستمر الحركة في عملها بالأسلوب الحالي من الاهتمام بالتربية العقيدية والسلوكية ويكون هذا أحد مستويات العمل بينما تنشئ مستوى آخر من العمل قائم على التعبئة السياسية العامة التي تعتمد الولاء للمنهج وأهدافه العليا والتضحية في سبيل ذلك حتى لو ضعف صاحبه عن الالتزام بذلك على مستوى بعض مفردات السلوك الشخصي.

ومما يزيد هذه النقطة وضوحا لا سيما في جانبها الشرعي نقول: عادة ما يحدث في الدولة الإسلامية (بما في ذلك عصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وخلفائه الراشدين) أن يكون بين رعيتها أشخاص منحرفين في مجال الأخلاق والسلوكيات لدرجة أن يستوجب الأمر إقامة الحد على أحدهم لسرقة أو زنا أو شرب خمراً ومع ذلك فلا يكون هذا الشخص الذي أقيم عليه الحد مصدر خطر سياسي على الدولة الإسلامية بل في بعض الأحيان شارك أمثال هؤلاء مشاركة فعالة في الجهاد الإسلامي‌ا نعم هؤلاء إن لم يتوبوا يكونون مصدر خطر أخلاقي على الدولة لكنهم لا يمثلون تهديدا سياسيا للدولة وأهدافها العليا السياسية‌ا ولا تخلو دولة من هؤلاء‌ا فهل تلغيهم الدولة الإسلامية من حساباتها رغم أنهم من رعيتها ورهن إشارتها اللهم إلا في مجال انحرافهم الأخلاقي؟!

وبالتالي فالحركة الإسلامية لا ينبغي أن تلغي من حساباتها السياسية من انخفض سقف التزامه السلوكي مادام ملتزما باستراتيجيتها السياسية.

و إذا كان النبي صلى الله عليه و آله و سلم قد استخدم في عمله السياسي مشركين كالمطعم بن عدي ومشركي خزاعة وغيرهم أفلا نستخدم في التعبئة السياسية الإسلامية (بشكل أو بآخر) مسلمين ذوي تدين ضعيف؟

والذي نقصده هنا ليس مجرد الاستخدام العابر بل نقصد وجود منظومة إسلامية متكاملة تستهدف تعبئة وتجنيد هذا النوع من الناس.

-القمع الحكومي: يمثل القمع الحكومي بكافة أشكاله اللينة أو الصلبة تحديا خطيرا في مواجهة الحركة الإسلامية ولا يوجد تحدي أكبر منه إلا التحديات المتعلقة بتطوير الذات والتي ذكرناها في النقاط السابقة، ولكن وضعنا للقمع الحكومي بكل أشكاله في مكانته الحقيقية كتحدي كبير يواجه الحركة الإسلامية لا يعني التسليم بالعجز أمامه بل الواجب ايجاد حل له، فلا يصح أن نحاول التعايش معه بمعنى أن نقول إنه لا فكاك منه فلننصاع له، ولا يصح التصادم معه بدعوى تحطيمه وإزالته، ولكن ليكن عملنا وفق

الحكمة القائلة "لاتكن صلبا فتنكسر ولا لينا فتنثني" فلابد من دراسة كافة الخيارات و بحث كافة السبل للتخلص من هذا القمع وإنهائه إلى غير رجعة أو على الأقل تخفيفه لأقصى مدى من التخفيف عبر كل الوسائل المناسبة والمشروعة شرعاً ولا شك أن الخيارات المتاحة متعددة منها محاولة ترسيخ تفاهم ما مع الحكم يخفف القمع ومنها الضغط السياسي والإعلامي والقانوني المستمر على كافة الأصعدة بعد تحصيل وسائله ومنها التركيز على المساحات التي لا يطالها القمع أي المسموح بها والعمل من خلالها أو المزج بين ذلك كله أو بعضه وفق خطط محددة ومرتبطة ببرامج عملها وجداولها الزمنية.

-القمع الكنسي: يمثل القمع الكنسي تحديا ثانويا للحركة الإسلامية المصرية لكنه جدير بالمتابعة والتحسب له.

التحدي الكنسي في مصر متمثل في عدة أشياء:

أولا- أن الكنيسة القبطية متحالفة مع الديكتاتورية الحاكمة ونجحت في الضغط عليها للتتنازل للكنيسة عن جزء من سلطاتها المطلقة فيما يخص مخططات الكنيسة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ثانيا- النجاحات التي حققتها الكنيسة والخنوع الذي تردى إليه النظام الحاكم أمامها جعلها تستمرئ ليس فقط قمع المجتمع القبطي بل وأيضا السعي لقمع المجتمع المصري كله؛ إذ بدأت بالاعتراض على أفلام وروايات وكتب ثم تنطعت فشرعت تحاول التدخل في خطب المساجد بل وفي عقيدة الإسلام نفسها عبر نقد ما يسمونه بخطاب التكفير ونحو ذلك؛ ويقصدون بذلك الآيات القرآنية التي تصرح بكفر النصارى؛ حتى وجدنا بعض الدعاة في مصر يتم اعتقالهم ويتعرضون للتحقيق القضائي بتهمة تكفير النصارى.

ثالثا- الترابط القوى بين الكنيسة القبطية المصرية وبين الدوائر الحكومية وجماعات الضغط في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا؛ وكلها دول لها تأثير ونفوذ على النظام الحاكم في مصر.

لكن ذلك كله له تأثير تافه على مسيرة الحركة الإسلامية في مصر؛ ولكن سيكون تأثيره خطيرا في حالة واحدة وهي حالة ما إذا حدث السيناريو الذي يتوقعه البعض (رغم أننا نستبعد حدوثه في المدى القريب والمتوسط) وهو سيناريو تصدع السلطة وانفجار الفوضى في مصر أو ما يسمونه بثورة الجياع؛ وحسب هذا السيناريو

ستصبح البلاد فوضى وبلا سلطة وتصير السطوة فيها للأقوى من قوى البلطجة والعصابات وحاملي السلاح ونحو ذلك، ولو حدث مثل هذا التخيل فيمكننا أن نتخيل نحن أيضا أن الكنيسة القبطية ستصبح حينئذ أحد أبرز القوى صاحبة النفوذ في البلاد لما لها من إمكانات وموارد في كافة المجالات.

- **انتشار مفاهيم الغزو الفكري الغربي والعلماني**: هذا الانتشار هو جزئي لكنه خطير فأصبح من المعتاد والمنتشر أن نجد شخصا غير علماني لكنه يؤمن بقدر من المفاهيم العلمانية أو الغربية وهذا يمثل نجاحا لأهداف الغزو الفكري المعاصر لأنهم يئسوا من تغيير عقول وأفكار المسلمين بالكامل فاكتفوا بالتغيير الجزئي الذي ينجح في تغيير قدر من سلوك أو إعتقاد الشخصية المسلمة، وهذا يستلزم من الحركة الإسلامية مزيدا من الجهد الإعلامي والتعليمي والتربوي بجانب تفنيد شبهات العلمانية والغرب حول العقيدة والسلوك الإسلامي.

كما أن لهذا التحدي جانب آخر متعلق بالحركة الإسلامية نفسها من حيث انكفائها أمام شدة القصف السياسي والإعلامي الغربي والعلماني حتى وجدنا بعض الحركات الإسلامية الآن لا تجاهر بمطلب تطبيق الشريعة في الحكم والمجتمع ووجدنا بعضا من

قادتها يجامل هذا أو ذاك من القوى المجاهرة بعدائها للإسلام أو للدعوة الإسلامية؛ وهذا لابد له من حل متعلق بالتوازن بين مقتضيات العمل السياسي التكتيكي (بمفهوم البعض) وبين المحافظة على الثوابت العقيدية والفقهية؛ وكذلك عدم المساهمة في تكريس مفاهيم خاطئة عن المنهج الإسلامي في السياسة والاجتماع بدعوى السياسة التكتيكية؛ وقد يكون الحل الأمثل للقيام بذلك هو الفصل بين القيادات والرموز الدعوية وبين النشطاء والقادة السياسيين للعمل الإسلامي بحيث لاتؤخذ المفاهيم الشرعية إلا من العلماء والدعاة بينما يظل للسياسيين عالمهم وهوامش مناوراتهم في حدود معايير وقواعد السياسة الشرعية بما فيها قواعد الضرورة وترتيب الأولويات وفقا لترتيب مقاصد التشريع والمصالح المرسلة؛ على أن يعتمد السياسيون الإسلاميون على الابداع المرتبط بقوة الخيال في السعي للتعامل مع الواقع بعيدا عن الاستسلام لمغريات الرضوخ للتعامل مع الأمر الواقع على أنه حتميات لا فكاك منها ولا سبيل لتغييرها أو حتى تعديلها.

- **غياب الغطاء السياسي:** تحتاج العديد من الأعمال إلى غطاء سياسي معين تكون وظيفته تجنيب ذلك العمل العوائق التي تعترضه؛ والعمل السياسي للحركة الإسلامية أحوج ما يكون

لذلك الغطاء نظرا لكثرة العوائق التي لا تعوق فقط مسيرته لكنها أيضا تستنزفه ليل نهاراً وعادة ما يختلف هذا الغطاء بحسب اختلاف طبيعة ونوع العمل، فالغطاء السياسي الذي تحتاجه عملية خوض الحركة الإسلامية لانتخابات نقابة أو اتحاد طلاب مثلا غير الغطاء السياسي الذي تحتاجه عملية السعي لتعبئة الجماهير في أحد المدن أو القرى لصالح المنهج والأهداف السياسية للعمل الإسلامي، كما أن الغطاء في كل حالة يختلف باختلاف الزمان والمكان بحسب الخيارات السياسية المتاحة في ذلك الوقت أو ذلك المكان، وبسبب تبدل المتغيرات السياسية من وقت لآخر ومن مكان لآخر، ومن مشكلات العمل الإسلامي أن كثيرا من نشطائه لا يهتمون بتوفير الغطاء السياسي للعديد من أنشطة العمل الإسلامي.

– **توتر العلاقة مع الآخر**: يمثل توتر العلاقة مع الآخر الفكري والعقائدي إشكالية خطيرة تضعف الأداء السياسي للحركة الإسلامية وتحرمه من أنصار محتملين، فكما أن للحزب الحاكم – رغم فشله وتخلفه وفساده– أنصار ومؤيدين من النخب العلمانية والقبطية يمكنه الاعتماد على تأييدهم بل ومشاركتهم في عمله السياسي ينبغي على الحركة الإسلامية أن تحوز قاعدة عريضة جدا

قدر الإمكان من العلمانيين والأقباط يتعاطفون معها ويؤيدونها ويشاركون في عملها السياسي؛ وهذا لا يرجع إلى رغبتنا في تقليد الحزب الحاكم إنما يرجع لأن توتر العلاقة مع الآخر تقلل الخيارات المتاحة للحركة السياسية كما تضعف من قوة هذه الحركة؛ وكما صارعت القيادة الدينية للكنيسة القبطية المصرية من أجل أن تسيطر سياسيا على أغلبية الأقباط في مصر والعالم وتستتبعهم لتحقيق أهدافها السياسية منذ بداية السبعينات من القرن العشرين الميلادي ونجحت حتى الآن؛ فإن الحركة الإسلامية أولى منها بهذه التعبئة السياسية للأقباط والعلمانيين على حد سواء؛ فالحركة الإسلامية مدعوة لتوجيه خطابا سياسيا مناسبا للأقباط والعلمانيين قادر على إقناعهم بتأييد الأهداف السياسية العليا والمنهج السياسي والاجتماعي والاقتصادي للحركة الإسلامية وذلك بإقناعهم أن المنهج السياسي والاجتماعي والاقتصادي للحركة الإسلامية فيه الخير والنفع لهم وللعالم كله أكثر من أي مناهج أخرى مطروحة على الساحة؛ ولاشك أن هذه حقيقة وليست خداعا؛ هذا من ناحية؛ ومن ناحية أخرى فلا شك أن النجاح في مثل هذه التعبئة يوفر منافع كثيرة ستعود على الحركة الإسلامية في العديد من المجالات ومستويات العمل.

-افتقاد الحركة الإسلامية لأوراق الضغط السياسي: لا شك أن أدوات العمل السياسي تنقسم إلى قسمين رئيسيين هما:

الأول- يشمل أدوات الإقناع: كالإعلام والدبلوماسية بكل أدواتها من تفاوض ومناظرات ووساطة وتحكيم وغيره.

والثاني- يشمل أدوات الإكراه: كالقوة العسكرية والضغوط الاقتصادية وغير ذلكأ ومن تلك الأدوات على المستوى الداخلي "القمع الأمني".

ولا شك أن الحركة الإسلامية لا تملك خيارات كثيرة في مجال أدوات الإكراه لأنها لا تقود دولة ولكن القدرة على الإبداع وقوة التخيل السياسي وصلابة الإرادة ومهارة القيام بمخاطرات محسوبة ممكن أن تمنح الحركة الإسلامية قدرا من أدوات الضغط لتعوض بها قلة خياراتها في مجال أدوات الإكراه لا سيما أن خصوم الحركة الإسلامية يستخدمون أدوات الإكراه ضدها على نطاق واسع وبلا أدنى رحمة.

وفي هذا الصدد يمكننا اقتراح بعض الأمور في هذا المجالأ منها:

تحريك الدعاوي القضائية المحلية والدولية لإبطال مفعول بعض الإجراءات المتخذة ضد الإسلاميين مع التعويض المادي

والأدبي عن بعض الأضرار التي خلفتها مثل هذه الإجراءات أو في أسوأ الحالات تقييد هذه الإجراءات أو الحد من آثارها أو جعل الاستمرار فيها أكثر كلفة ومشقة على القائم بها؛ ذلك لأن القوانين المحلية والدولية فيها تأييد لكثير من الحريات وحقوق الإنسان وإنما يأتي القمع المحلي والدولي للحركة الإسلامية بالمخالفة لهذه القوانين ومن المفيد للحركة الإسلامية تفعيل العديد من هذه الحقوق والحريات التي تكفلها هذه القوانين؛ والضغط القضائي الإسلامي المنتظم والمستمر بتركيز كبير وبإبداع -من منطلق معرفة عميقة للخيارات القانونية الدولية والمحلية لتفعيلها- سوف يسبب إرباكا للقوى المناوئة للحركة الإسلامية وسوف يجعلها تدفع ثمنا لإجراءاتها القمعية ضد الإسلاميين؛ وسيجعلها تدرك أن لكل فعل عدائي تقوم به ضد الحركة الإسلامية أو أبنائها عواقب لابد من أن تأخذها في الحسبان دائما.

أيضا من أوراق الضغط الهامة جدا للحركة الإسلامية مخاطبة الغرب وكسب ولاء وتأييد قطاعاته القابلة لذلك (وسوف نتكلم عن هذه النقطة لاحقا بالتفصيل إن شاء الله) وحري بالحركة الإسلامية أن تدير جماعة ضغط في كل دولة من دول العالم لتستخدمها لخدمة قضايا ومواقف العمل الإسلامي في كل أقطار

العالم بالتبادل؛ فمثلا في لبنان تضغط لتحقيق مكاسب للحركة الإسلامية المصرية وفي مصر تضغط لصالح الحركة الإسلامية اللبنانية (وهذا مثال موحي لأن السياسة الحكومية والحزبية لكل من مصر ولبنان تتداخل ولكل منهما مصالح مرتبطة بالآخر)؛ ويتأكد ذلك وتزداد أهميته وفوائده فيما يتعلق بالضغط داخل الدول الأوروبية والأمريكية لصالح الحركة الإسلامية في العالم الإسلامي لذي يتلقى كله معونات من أوروبا وأمريكا إما مالية وإما سياسية و أمنية.

كذلك من أدوات الضغط القوية ممارسة المظاهرات والاضربات والاعتصامات وصولا إلى العصيان المدني الشامل؛ بشرط أن يجري أي من هذه الأمور بأعداد مناسبة لطبيعتها ولزمانها ومكانها وهدفها؛ وتكون منظمة وبعيدة عن الفوضى والعشوائية وأن تحذر من التعدي على الممتلكات العامة أو الخاصة؛ وأن تمتد زمانا ومكانا حسب المخطط لها بشرط أن يكون قد خطط لها بشكل علمي وموضوعي دقيق.

ومن أوراق الضغط المهمة شن حملات إعلامية كبيرة ومنظمة وواسعة النطاق على شخص متخذ القرار القمعي ضد الحركة الإسلامية فتفضح كل سلبياته وانحرافاته وتعريها أمام الرأي العام

كي يعرفون حقيقته المزرية ولا شك أن لكل صانعي قرارات وممارسات القمع فضائحهم وانحرافاتهم التي يتضررون من أن يتناولها الإعلام على نطاق واسع ومستمر ومنظم ومما يكمل أداة الضغط هذه تحريك الدعاوى القضائية ضده بشأن هذه الانحرافات في الداخل والخارج حتى لو كانت هذه الانحرافات ليست لها علاقة بالسياسة بأن تكون مالية أو أخلاقية مثلاً لكن يتحتم أن يكون ذلك بعيدا عن أي كذب أو خداع.

إن ممارسة العمل الإسلامي بلا أوراق ضغط يضاعف من احتمالات الفشل ويغري خصوم الحركة الإسلامية بممارسة مزيد من القمع والاضطهاد ضدها بكل الأشكال وبلا أدنى تكلفة.

- **ضعف الرؤية الاستراتيجية في السلوك السياسي الإسلامي:**

وهذا الضعف له مظاهر عديدة فالعقل السياسي لكثير من نشطاء العمل الإسلامي في أحوال عديدة يغلب عليه قصر النظر وعدم شمول الرؤية وهذا أكبر عدو للتفكير الاستراتيجي فهذا الأخير من أهم أسسه بُعد المدى الزمني للتخطيط و شموله لمجالات عديدة أما النظرة الجزئية (أى غير الشاملة) والقاصرة في مداها الزمني فهي أكبر عدو للتفكير الاستراتيجي.

وفي الواقع أننا لن يجانبنا الصواب لو قلنا: إن قواعد وأحكام الفقه الإسلامي الصافي لو تم الالتزام بها لصار تفكيرنا هو أرقى تفكير استراتيجي في العالم؛ لكننا للأسف نغفل فقهنا الإسلامي الصافي في كثير من الأحيان عبر العديد من الدعاوى الخاطئة التي تتزيا بزي الفقه للأسف.

وهذا التحدي لن يمكننا توفيته حقه إلا إذا أفردنا له كتابا مستقلا؛ لكن يمكننا هنا الاشارة لمثال مهم جدا في هذا المجال ألا وهو تعدد فصائل الحركة الإسلامية وموقف كل فصيل من الفصائل الأخرى؛ فكل فصيل يعتبر الآخر مخطئ؛ ويعتبره سبب منع تحقق الأهداف الإسلامية بل إن كل فصيل يعتبر أن وجود الفصائل الأخرى هو سبب تأخره هو في تحقيق أهداف العمل الإسلامي ولولا وجود هذه الفصائل الأخرى لنجح هو؛ ويجهل الجميع العديد من الحقائق؛ منها أن هذا التعدد يدخل في مجال تعدد الاجتهاد الفقهي بحسب ما يؤدي إليه إجتهاد كل مجتهد وهذا من المباح شرعا بضوابطه وشروطه المعروفة؛ ومنها أن خصوم العمل الإسلامي لا يسمحون بوجوده إلا بسبب هذا التعدد الذي يظنون أنه كافي لإفشاله عبر تناحر الإسلاميين؛ والحل حينئذ لا يكون بأن ننفذ المخطط ونتناحر؛ بل الحل أن يعمل كل منا بطريقته بحسب ما

أداه إليه اجتهاده دون بذل أي جهد في مهاجمة الآخرين؛ ومنها أن أهداف العمل الإسلامي أكبر من أن يستطيع فصيل واحد أن يحققها وحده فمن المحتم أن نفسح المجال لجميع الجهود لا سيما وأن العوائق التي يضعها خصوم العمل الإسلامي في طريقه تنوء بمواجهتها عزائم الجبال؛ فخليق بنا أن نطلق جميع الطاقات الإسلامية للمساهمة في القيام بهذا العبء الثقيل؛ وفي هذه الحالة ستكون المحصلة على مستوى تحقيق أهداف العمل أشبه ما تكون بأن التعدد الإسلامي ما هو إلا توزيع أدوار على القائمين بهذا العمل؛ فهذا يُحضر الناس من الشارع إلى المسجد وهذا يُربيهم ويُعلمهم في المسجد والثالث يأخذهم جاهزين ليخوض بهم خضم العمل السياسي في الشارع والجامعة والنقابة وغيرها.

وهذا مجرد مثال على مدى القصور في الرؤية الاستراتيجية لدى بعض الإسلاميين؛ وإن كان هذا المثال نفسه جدير ببحث مستقل هو الآخر.

ثانيا- التحديات الخارجية:

-**الضغط الغربي والضغط الصهيوني:** يمثل الضغط الغربي والصهيوني على الحركة الإسلامية المصرية تحديا مهما لكنه لا يستمد أهميته إلا من قمع الحكومة المصرية للحركة الإسلامية بضغط ودعم

صهيوني وغربي ولو تمكنت الحركة الإسلامية من التخلص من مخاطر القمع الحكومي فإنها بذلك ستكون تخلصت من مخاطر الضغط الغربي والصهيوني لأن هذا الضغط ليس له أداة سوى النظام الحاكم المصري.

-القصور في العلاقة مع الغرب: كما أن الغرب يضغط علينا فيمكننا أن نضغط عليه ولكن لفهم ذلك لابد أولا من أن نعترف بأمرين:

١- حاجتنا المتزايدة له للتعلم من تقدمه العلمي والتكنولوجي.

٢- أهمية أن نتعامل معه بأسلوب أو بآخر لأنه حقيقة دولية سياسية واستراتيجية واقتصادية يستحيل تجاهلها.

ومن ناحية أخرى لابد ألا نختلف على أن الغرب ليس شيئا واحدا فالأحزاب اليمينية عندهم ليست كالأحزاب اليسارية كما أن أحزاب الدفاع عن البيئة وتكتلات مناهضة العولمة والدفاع عن حقوق الإنسان غير ذلك كله كما أنه توجد قوى عديدة دينية وسياسية واقتصادية لكل منها منطقه ومصالحه ولابد أن نعي ذلك كله ونتوجه لكل من هذه القوى والأحزاب باللغة التي يمكنه أن

يفهمها بحيث نتمكن عبر التعامل مع بعض هذه القوى أن نضغط على حكومات هذه الدول التي هي أكبر داعم ومحرض على العمل الإسلامي في كل مكان في العالم.

-الاحتلال الغربي والصهيوني لأقطار إسلامية: يأتي التحدي في هذا الاحتلال من أنه يجذب العديد من الطاقات الإسلامية المصرية الفعالة إلى الهجرة من مصر إلى ساحات المقاومة للمشاركة فيها مما يفرغ الساحة المصرية بدرجة ما من العديد من الطاقات ومن المعروف أن هذه الأمور كانت في وقت من الأوقات أحد وسائل الولايات المتحدة وحلفائها من العرب لاحتواء الحركة الإسلامية وإشغالها بعيدا عن الداخل.

الفصل الثالث

الخيارات والتوقعات

في الواقع فإن التحليل السياسي ليس فيه آمال وإنما فيه خيارات وتوقعات، لأن السياسة الشرعية لا تتذرع بالأمل وإنما تتذرع بالحكمة والعزيمة والإرادة ودروس التاريخ، اللهم إلا إذا كنا نعتبر الآمال هي الأهداف، ومن هذا المنطلق فإن الخيارات المتاحة للحركة الإسلامية المصرية الآن ومستقبليا هي نفسها السيناريوهات المتوقعة وهي لا تخرج عن خيارين هما طرفان وبينهما وسط على النحو التالي (إن شاء الله):

الخيار الأول (وهو نفسه السيناريو الأول أيضا كما سبق وقلنا)

تطوير الحركة نفسها

وذلك بأن يقتنع قادة الحركة الإسلامية بجوانب القصور التي تكتنفها ويسعون للإصلاح عبر تطوير الأداء السياسي والفكر الفقهي والفكر السياسي والدعوة في أبعادها السياسية والإعلام الإسلامي في أبعاده السياسية والتربية الإسلامية في أبعادها السياسية وهكذا (وقد ذكرنا أبرز الخطوط العامة المطلوبة لهذا الإصلاح في الصفحات السابقة)، وحينئذ ستحقق الحركة الإسلامية إنجازات غير مسبوقة وستؤثر في الواقع بقدر لا يخطر ببال أحد من أعدائها أو أصدقائها على حد سواء.

الخيار الثاني (وهو نفسه السيناريو الثاني أيضا كما سبق وقلنا)

استمرار الحال على ما هو عليه

وذلك بأن تستمر الحركة بنفس مستواها الحالي بلا أي تغيير، ولن يكون هناك خطر من استئصالها إن هي ظلت على ضعفها وتدهورها السياسي الحالي (لا قدر الله) رغم آمال ومساعي القوى المناوئة لها عبر مكر الليل والنهار التي تزول منه الجبال، ذلك لأن الحركة الإسلامية المصرية أصبحت بفضل الله عصية على الاستئصال فهي حتى لو واجهت ضغطا قمعيا قويا فإنه سيعجز عن استئصالها وسيدفعها لمزيد من التحسين والتطوير لأدائها السياسي كنوع من المحاولة لدفع القمع والاستجابة لتحدي الاستئصال.

وأما إن واكبت انفراجة سياسية وهي بهذا الحال فهذا سيسهل عليها تطوير ذاتها.

الخيار الثالث (وهو نفسه السيناريو الثالث أيضا كما سبق وقلنا)

هو وسط بين الخيارين الأول والثاني

وهو قائم على فكرة أن الحركة الإسلامية قد لا تنجح في السنين العشر المقبلة في تبني كل خطط الإصلاح اللازمة لتطبيق الخيار الأول، كما انها لن تقف مكتوفة الأيدي تراوح مكانها دون تطوير كما الحال في السيناريو الثاني، بل ستنجح في إجراء تطوير جزئي سيحسن من نفوذها ومكاناتها السياسية، لكنه لن يمكنها من تحقيق النجاح المطلق الذي من الممكن أن يحققه الخيار الأول.

وفي النهاية لو أردنا أن نرتب هذه السيناريوهات على أساس أكثرها ترجيحا من حيث مدى إمكانية وقوعه، فإن السيناريو الثالث يأتي في المقدمة، يليه الأول، يليه الثاني، والله أعلم.

المحتويات

دليل الحركات الإسلامية المصرية

قام بإعداد هذا الكتاب صحفي مصري أفرج عنه بعد أربعة عشر عاماً قضاها بالسجون المصرية معتقلا بموجب قانون الطوارئ.

والكتاب يحمل عنوان " دليل الحركات الإسلامية المصرية " يتناول المعلومات الأساسية عن نشأة ، وأفكار ، ومنهج ست عشرة حركة وتنظيمًا إسلاميًا في مصر ، وتعريف بأهم رموز هذه الحركات الإسلامية ، سواءً التي تستخدم العنف أو التي تكتفي بالدعاية لأفكارها.

الناشر

MADBOULY BOOKSHOP

مكتبة مدبولي

6 Talat Harb SQ. Tel.: 25756421

٦ ميدان طلعت حرب - القاهرة - ت : ٢٥٧٥٦٤٢١

www.madboulybooks.com - info@madboulybooks.com